



# دولة فلسطين

## الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي 2021

تحليل واقع الحائزين والحيازات الزراعية في دولة فلسطين

إعداد

د. خالد حردان

---

**PCBS**

كانون أول/ ديسمبر، 2023



تم إعداد هذا التقرير حسب الإجراءات المعيارية المحددة في ميثاق الممارسات  
للإحصاءات الرسمية الفلسطينية 2006

© جمادى الآخرة، 1445 هـ - كانون أول، 2023.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023، تحليل واقع الحائزين والحيازات الزراعية في دولة فلسطين 2021، رام الله - فلسطين.

جميع المراسلات توجه إلى:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب. 1647، رام الله P6028179 - فلسطين

هاتف: (970/972) 2 298 2700

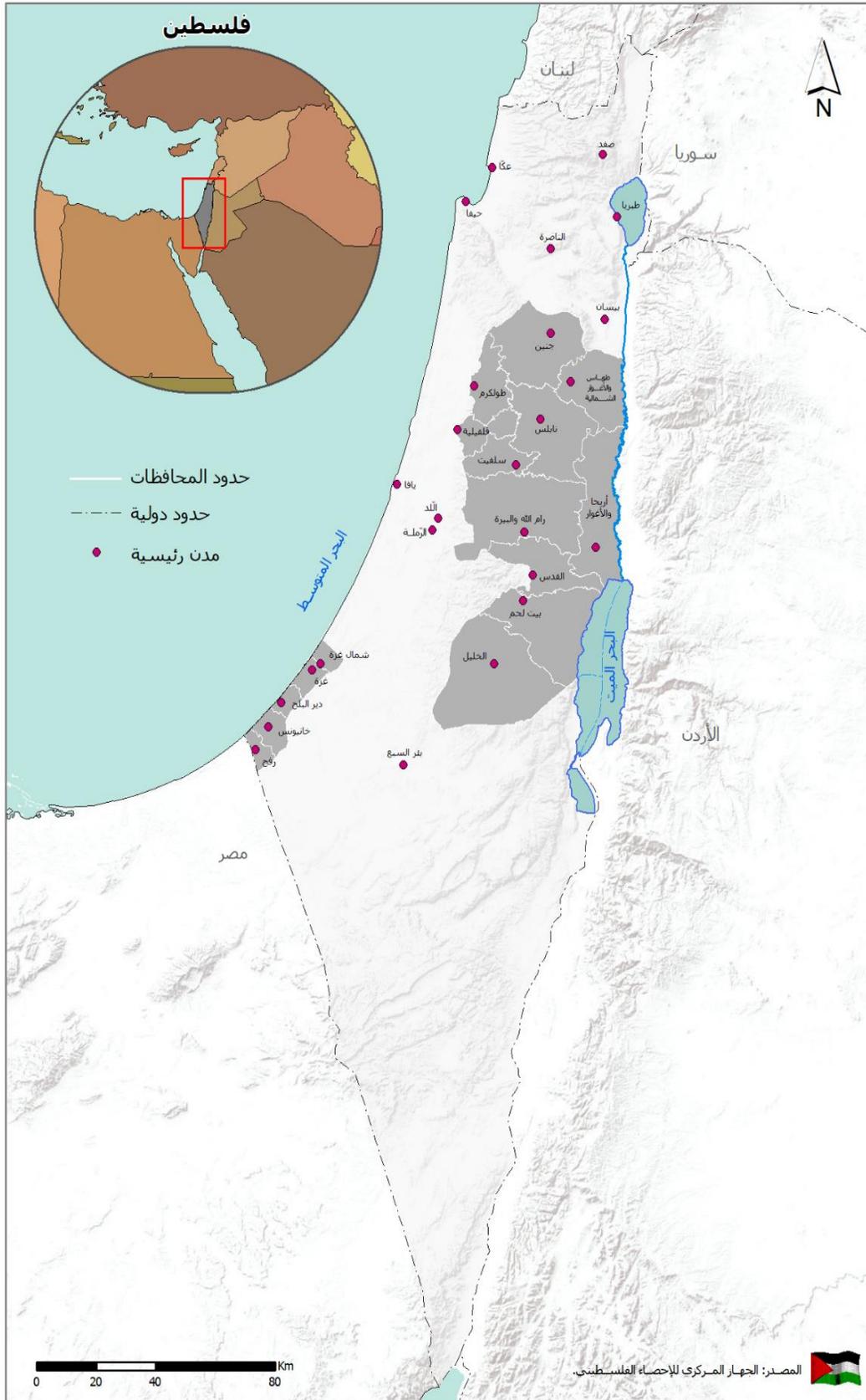
فاكس: (970/972) 2 298 2710

الرقم المجاني: 1800300300

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

صفحة إلكترونية: <http://www.pcbs.gov.ps>

الرقم المرجعي: 2689





## شكر وتقدير

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر والتقدير لكل من ساهم في اخراج هذه الدراسة الهامة إلى النور إن كان ذلك بالإعداد أو المراجعة الفنية أو التدقيق اللغوي. لم يكن بالإمكان إعداد هذه الدراسة بدون تعاون الباحثين الميدانيين والمستجوبين اللذين أدلوا ببيانات دقيقة وموثوقة خلال تنفيذ التعداد الزراعي 2021 فالشكر موصول لهم كذلك. كما يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بخالص الشكر والتقدير إلى الباحث السيد د. خالد حردان الذي أعد هذه الدراسة.

تم إعداد هذه النشرة " تحليل واقع الحائزين والحيازات الزراعية في دولة فلسطين " بدعم من الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي ضمن مشروع "دعم تنفيذ التعداد الزراعي 2021".

ما يرد في هذه النشرة من آراء، يعبر عن وجهة نظر المؤلفين ولا يعكس بالضرورة موقف أو سياسات الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي. كما أن الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي غير مسؤولة عن أي معلومات غير دقيقة أو تشهيرية، أو عن أي سوء استخدام للمعلومات الواردة.





## المقدمة

يعتبر التعداد الزراعي 2021 من المشاريع الإحصائية الوطنية الكبرى التي تتفد على مستوى الوطن، وأحد الاستحقاقات القانونية بموجب قانون الإحصاءات العامة رقم (4) لعام 2000 والذي ينص على تنفيذ تعداد زراعي كل 10 سنوات، ويعتبر هذا التعداد هو الثاني الذي ينفذ في فلسطين بالتعاون الوثيق والشراكة الكاملة بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة، حيث تم تنفيذ التعداد الأول في العام 2010، ويكتسب مشروع التعداد الزراعي أهمية خاصة كونه يرتبط بالأرض الفلسطينية ويجسد السيادة الوطنية على الأرض.

يعتبر التعداد الزراعي من أهم مصادر البيانات حيث تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بخصائص القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وحرصاً على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد الزراعي والمسوح المختلفة ومنها التقارير التفصيلية للنتائج النهائية للتعداد الزراعي.

واستكمالاً لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد الزراعي ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد الزراعي، ويشمل هذا المشروع إعداد عدد من التقارير التحليلية لنتائج التعداد، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد الزراعي

تركز دراسة " تحليل واقع الحائزين والحيازات الزراعية في دولة فلسطين " على تحليل وتشخيص واقع الحائزين والحيازات الزراعية بناء على بيانات التعدادين الزراعيين للأعوام 2010 و 2021 وذلك للمساعدة في تطوير عمليات التخطيط في فلسطين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولمعرفة مدى التفتت في بنیان الحيازات الزراعية، والتعرف على الخصائص الديموغرافية للحائزين الزراعيين، ولمعرفة مدى التوسع بالأنشطة الزراعية بين عامي 2010 و 2021، مما يسهم في تطوير القطاع الزراعي في فلسطين.

يسرنا أن نضع بين أيديكم دراسة " تحليل واقع الحائزين والحيازات الزراعية في دولة فلسطين " كأحد مخرجات مشروع تحليل بيانات التعداد حتى تكون مرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين من أجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة

والله ولي التوفيق،،،

كانون أول، 2023

د. علا عوض

رئيسة الجهاز/المدير الوطني للتعداد



## تنويه للمستخدمين

- الآراء والأفكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن رأي معدّها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفه الرسمي.



## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	
13	قائمة الجداول	
15	قائمة الاشكال	
17	ملخص الدراسة	
19	مقدمة عامة	الفصل الأول:
19	1.1 المقدمة	
19	1.2 مشكلة الدراسة	
20	1.3 الهدف من الدراسة	
20	1.4 أهمية الدراسة	
21	1.5 منهجية الدراسة	
21	1.6 حدود الدراسة	
21	1.7 محتوى الدراسة	
21	1.8 الأسئلة التي سيجيب عليها البحث من خلال التحليل	
22	1.9 مصادر البيانات	
23	التوزيع الجغرافي للحائزين الزراعيين والحيازات الزراعية في فلسطين	الفصل الثاني:
23	1.2 عدد الحيازات الزراعية في فلسطين 2010، 2021	
24	2.2 عدد الحائزين الزراعيين 2010، 2021	
26	3.2 الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة	
33	حجم الحيازات الزراعية في فلسطين	الفصل الثالث:
33	1.3 المقدمة	
35	2.3 الحيازات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في فلسطين	
38	3.3 مؤشرات التفتت في الحيازات الزراعية في فلسطين	
38	4.3 متوسط حجم الحيازة الزراعية في فلسطين	
41	5.3 متوسط حجم الحيازة الزراعية في المحافظات 2010، 2021	
45	عدالة توزيع الحيازات الزراعية	الفصل الرابع:
45	1.4 المقدمة	
45	2.4 توزيع مساحة الحيازات الزراعية على مستوى فلسطين	
49	واقع الحيازات النباتية والحيوانية والمختلطة في فلسطين	الفصل الخامس:

الصفحة	الموضوع
49	1.5 الحيازات النباتية
51	1.1.5 أنماط الري في فلسطين
53	2.1.5 أنماط الزراعة المحمية في فلسطين
54	2.5 الحيازات الحيوانية
57	1.2.5 حيازات الدجاج اللحم
58	2.2.5 أنظمة التربية في الدجاج اللحم
59	3.2.5 أنظمة التربية في حيازات الابقار
60	4.2.5 أنظمة التربية في حيازات الضأن
60	5.2.5 أنظمة التربية في حيازات الماعز
61	6.2.5 حيازات خلايا النحل الحديثة والتقليدية
62	3.5 الحيازات المختلطة
66	4.5 الحيازات الزراعية التي تستخدم عمال دائمين بأجر
69	الفصل السادس: الحيازات الزراعية وجنس الحائز في فلسطين
69	1.6 المقدمة
69	2.6 عدد الحيازات الزراعية في فلسطين حسب جنس الحائز وفئات مساحة الحيازة
	الفصل السابع: تأثير التوسع بالنشاط الزراعي وخطة التنمية بالعناقيد على مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي والمخاطر الكامنة من تراجع قطاع الحيازات الزراعية
75	1.7 المقدمة
77	2.7 التأثير في حجم الحيازات الزراعية
78	3.7 مضار الحيازات الصغيرة
81	الفصل الثامن: الاستنتاجات والتوصيات
81	1.8 الاستنتاجات
84	2.8 التوصيات
87	المراجع
89	ملخص تنفيذي باللغة الإنجليزية

## قائمة الجداول

الصفحة	الجدول
23	جدول 1: عدد الحيازات الزراعية ونسبتها ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة 2010، 2021
25	جدول 2: عدد الحيازات الزراعية ونسبة التغير في فلسطين حسب المحافظة والسنة 2010، 2021
25	جدول 3: عدد الحائزين الزراعيين ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة 2010، 2021
26	جدول 4: عدد الحائزين الزراعيين ونسبة التغير في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021
28	جدول 5: عدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة 2010، 2021
37	جدول 6: التوزيع الفئوي لعدد الحيازات الزراعية ونسبتها في فلسطين 2010، 2021
37	جدول 7: عدد الحيازات التي يحوزها الذكور والحيازات التي تحوزها الاناث حسب فئة مساحة الحيازة ونسبة التغير في فلسطين 2010، 2021
39	جدول 8: عدد الحيازات الزراعية، ومساحة الحيازات، ومتوسط حجم الحيازة والتغير في عدد ومساحة الحيازات في فلسطين 2010، 2021
40	جدول 9: متوسط حجم الحيازة الزراعية في فلسطين حسب المنطقة 2010، 2021
49	جدول 10: عدد الحيازات النباتية ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة 2010، 2021
50	جدول 11: عدد الحيازات النباتية ونسبة التغير في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021
51	جدول 12: المساحة المزروعة المروية في فلسطين ونسبة التغير حسب نمط الري 2010، 2021
52	جدول 13: المساحة المزروعة في فلسطين حسب نمط الري والمحافظة 2010، 2021
54	جدول 14: مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بنمط البيوت البلاستيكية والانفاق الفرنسية والانفاق الأرضية 2010، 2021
55	جدول 15: عدد الحيازات الحيوانية ونسبة التغير في فلسطين 2010، 2021
56	جدول 16: عدد الحيازات الحيوانية ونسبة التغير في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021
57	جدول 17: عدد الحيازات الحيوانية في فلسطين التي فيها دجاج للاحم حسب فئات اعداد الدجاج اللاحم ونسبة التغير 2010، 2021

الصفحة	الجدول
59	جدول 18: نسبة اعداد الدجاج اللاحم وفقا لأنظمة التربية في فلسطين 2010،2021
60	جدول 19: عدد الحيازات الحيوانية ونسبة التغير في فلسطين التي فيها أبقار حسب نظام التربية 2010،2021
60	جدول 20: عدد الحيازات الحيوانية ونسبة التغير في فلسطين التي فيها ضان حسب نظام التربية 2010،2021
61	جدول 21: عدد الحيازات الحيوانية ونسبة التغير في فلسطين التي فيها ماعز حسب نظام التربية 2010،2021
62	جدول 22: عدد الحيازات الزراعية ونسبتها في فلسطين التي فيها خلايا نحل حديثة وتقليدية 2010،2021
62	جدول 23: عدد خلايا النحل التقليدية والحديثة في فلسطين حسب المحافظة 2010،2021
63	جدول 24: عدد الحيازات المختلطة ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة 2010،2021
65	جدول 25: عدد الحيازات المختلطة ونسبة التغير في فلسطين 2010،2021
67	جدول 26: عدد الحيازات الزراعية في فلسطين ونسبة الزيادة بعدد الحيازات التي تستخدم عمال دائمين بأجر حسب المنطقة 2010،2021
71	جدول 27: عدد حيازات الذكور والاناث ونسبة الغير في فلسطين حسب المنطقة 2010،2021
71	جدول 28: عدد حيازات الذكور والاناث ونسبة الغير في فلسطين حسب المحافظة 2010،2021
72	جدول 29: عدد ونسبة حيازات الذكور والاناث حسب فئات المساحة في فلسطين 2010،2021
77	جدول 30: عدد ومساحة الحيازات الزراعية 2010،2021

## قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل
28	شكل 1: العلاقة بين عدد الحائزين الزراعيين ومساحة المحافظة في فلسطين 2021 (Correlation 0.75)
28	شكل 2: نسبة التغير في عدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية في فلسطين حسب المحافظة، 2010، 2021
31	شكل 3: التوزيع النسبي للحائزين الزراعيين حسب المهنة الرئيسية فلسطين 2010، 2021
32	شكل 4: معدل البطالة في فلسطين حسب المنطقة 2015 - 2022
35	شكل 5: نسبة الحيازات الزراعية في فلسطين حسب فئات المساحة وجنس الحائز 2010، 2021
36	شكل 6: نسبة الحيازات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في فلسطين 2010، 2021
38	شكل 7: نسبة الحيازات الزراعية حسب فئة المساحة والعلاقة ما بين فئة مساحة الحيازة ونسبتها من مجمل عدد الحيازات الزراعية في فلسطين 2010، 2021
39	شكل 8: متوسط حجم الحيازة الزراعية في فلسطين 2010، 2021
41	شكل 9: متوسط حجم الحيازة الزراعية في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021
42	شكل 10: العلاقة بين عدد سكان المحافظة ومساحة المحافظة في فلسطين 2021
43	شكل 11: نصيب الفرد من الأراضي من اجمالي مساحة المحافظة في فلسطين 2021
43	شكل 12: العلاقة بين عدد ومساحة الحيازات الزراعية في محافظات فلسطين (معامل ارتباط = 0.85) 2021 متوسط حجم الحيازة الزراعية في محافظات فلسطين 2010، 2021
44	شكل 13: متوسط حجم الحيازة الزراعية في محافظات فلسطين 2010، 2021
44	شكل 14: مساحة أشجار البستنة والخضراوات والمحاصيل الحقلية في محافظتي اريحا والاغوار وجنين 2010، 2021
46	شكل 15: توزيع مساحة الحيازات بين الحائزين في فلسطين باستخدام منحني لورنس ومعامل جيني 2021
47	شكل 16: توزيع مساحة الحيازات بين الحائزين في الضفة الغربية باستخدام منحني لورنس ومعامل جيني 2021
48	شكل 17: توزيع مساحة الحيازات بين الحائزين في قطاع غزة باستخدام منحني لورنس ومعامل جيني 2021

الصفحة	الشكل
48	شكل 18: الحيازات الزراعية في فلسطين حسب الكيان القانوني للحائز 2021
50	شكل 19: نسبة التغير في عدد الحيازات النباتية في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021
55	شكل 20: نسبة التغير في عدد الحيازات الحيوانية في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021
56	شكل 21: العلاقة بين مساحة المحافظة ونسبة التغير بعدد الحيازات الحيوانية في فلسطين (معامل ارتباط يبلغ -0.45) 2010، 2021
58	شكل 22: عدد الحيازات الحيوانية في فلسطين التي فيها دجاج لآحم حسب فئات اعداد الدجاج اللآحم 2010، 2021
59	شكل 23: عدد الدجاج اللآحم في فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نظام التربية 2021
64	شكل 24: نسبة التغير في عدد الحيازات المختلطة في فلسطين 2010، 2021
65	شكل 25: المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضراوات وأشجار البستنة في فلسطين 2010، 2021
66	شكل 26: التوزيع النسبي للمساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضراوات وأشجار البستنة في فلسطين 2021
67	شكل 27: نسبة التغير في عدد الحيازات الزراعية في فلسطين التي فيها عمال دائمين باجر حسب عدد العمال
72	شكل 28: نسبة الحيازات التي يحوزها الذكور والحيازات التي تحوزها الاناث حسب فئة مساحة الحيازة في فلسطين 2010، 2021
73	شكل 29: نسبة التغير بعدد الحيازات في فلسطين حسب فئة مساحة الحيازة و جنس الحائز 2010، 2021
78	شكل 30: عدد الحيازات الزراعية في فلسطين حسب الكيان القانوني للحائز
79	شكل 31: مساهمة القطاع الزراعي بالنتاج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة

## ملخص الدراسة

يلعب القطاع الزراعي دوراً أساسياً في نجاح التنمية الاقتصادية في بلدان العالم المختلفة، كما أن خطط التنمية الزراعية يعتمد نجاحها على دقة البيانات والمعلومات المتاحة عن القطاع الزراعي خاصة عدد الحيازات الزراعية وفئات مساحتها وتوزيعها ونوعها وعدد الحائزين الزراعيين من كلا الجنسين والتي يتم الاعتماد عليها في وضع الخطط اللازمة لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى. هذه المعلومات والبيانات يتم حصرها من التعدادات الزراعية المتعاقبة والتي يتم إجراؤها عادة كل عشر سنوات. تكتسب بيانات التعداد الزراعي أهمية خاصة نظراً لكونها تضم الكم الهائل من البيانات والمعلومات والتغيرات الممكن حدوثها بين تعداد وآخر.

تهدف الدراسة إلى تحليل وتشخيص واقع الحائزين والحيازات الزراعية بناءً على بيانات التعدادين الزراعيين للأعوام 2010 و2021 وذلك للمساعدة في تطوير عمليات التخطيط في فلسطين، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولمعرفة مدى التفتت في بنيان الحيازات الزراعية، والتعرف على الخصائص الديموغرافية للحائزين الزراعيين، ولمعرفة مدى التوسع بالأنشطة الزراعية بين عامي 2010 و2021، مما يساهم في تطوير القطاع الزراعي في فلسطين.

عادة ما تقسم الحيازات الزراعية إلى ثلاثة أقسام: الحيازات الصغيرة وهي التي تقل مساحتها عن 3 دونمات، الحيازات المتوسطة عادة ما تتراوح مساحتها من 3 إلى 20 دونم، والحيازات الكبيرة والتي غالباً ما تزيد مساحتها عن 20 دونم. على الرغم من زيادة عدد الحيازات الزراعية عام 2021 مقارنةً في العام 2010، إلا أن هذه الزيادة نابعة من تفتت الملكية الناتجة عن قضايا الميراث وبيع وتقسيم الأراضي الزراعية، وهذا واضح بزيادة عدد الحيازات التي تقل مساحتها عن 20 دونماً. حيث ارتفعت نسبة الحيازات لفئة المساحة التي تقل عن 3 دونمات عام 2021 مقارنةً ببيانات العام 2010 بنسبة 61% لفئة الحيازات التي تحوزها الإناث و50% لفئة الحيازات التي يحوزها الذكور.

في فلسطين، يوجد تراجع بمتوسط حجم الحيازة بنسبة 20.6% بين الأعوام 2010 و2021. إن أهم سبب من أسباب تفتت الملكية وتراجع متوسط حجم الحيازة الزراعية في فلسطين مفاده أن الزيادة في عدد الحيازات الزراعية يفوق الزيادة في مساحة الحيازات. عدد الحائزين في فلسطين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية ارتفع من 27,802 حائز عام 2010 إلى نحو 44,268 حائز عام 2021 وبنسبة زيادة تبلغ 59%. عدد الحيازات النباتية ارتفع كذلك بنسبة 30% عام 2021 مقارنةً في العام 2010. حيث ارتفع عدد الحيازات النباتية من 79,176 حيازة عام 2010 إلى 103,143 حيازة عام 2021. عدد الحيازات الحيوانية ارتفع بنسبة 40% عام 2021 مقارنةً في العام 2010.

على صعيد فلسطين، شكلت الحيازات التي يحوزها الذكور ما نسبته 92.4% عام 2010 مقابل 7.6% للحيازات التي تحوزها الإناث. طرأ كذلك ارتفاع على مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بنمط البيوت البلاستيكية عام 2021 حيث ازدادت المساحة من 18,154 دونما عام 2010 إلى نحو 38,184 دونما عام 2021 مشكلة ازديادا بنسبة 110%. انخفضت اعداد حيازات الدجاج اللاحم لفئات اعداد الدجاج التي يقل عددها عن 4,000 طير عام 2021، في حين ارتفع عدد الحيازات لفئات اعداد الدجاج التي يزيد عددها عن 4,000 طير.

تم احتساب معامل جيني لمعرفة توزيع الحيازات الزراعية بين الحائزين على مستوى فلسطين، حيث بلغت قيمة المعامل 0.71 وهذا مؤشر قوي على عدم وجود عدالة نسبية في توزيع مساحة الحيازات الأرضية بين الحائزين. في فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة يوجد زيادة بعدد الحيازات الزراعية التي تستخدم عمال دائمين باجر. يوجد ارتباط بين عدد العاملين باجر بالحيازة ونسبة الزيادة بعدد الحيازات، فكلما ارتفع عدد العاملين باجر بالحيازة كلما ارتفعت نسبة الزيادة بعدد الحيازات والعكس صحيح. هنالك مؤشر على وجود تفتت للحيازات الزراعية في فلسطين، ان استمرار ظاهرة التفتت الحيازي في فلسطين سيؤدي حتما إلى اضعاف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وإلى ارتفاع الفجوة الغذائية بين الطلب والعرض. وطالما ظل العائد من الزراعة في الحيازات المفتته عائدا منخفضا فسوف يلجأ صغار المزارعين إلى تبوير (عدم زراعة) القطع الزراعية الصغيرة وبيعها كأراضي بناء لتحقيق عائدا أعلى من عائد زراعتها.

توصل الباحث إلى وجود العديد من المخاطر الكامنة والتي يمكن ان تنتج عن تراجع قطاع الحيازات الزراعية. فصغر حجم الحيازة الزراعية وتفتتها على سبيل المثال يؤثر سلبا ليس فقط على القطاع الزراعي والعاملين به والامن الغذائي، بل أيضا يؤثر سلبا على كافة الصناعات المرتبطة به وعلى التجارة الخارجية. حفاظاً على ما تبقى من الأراضي الزراعية في دولة فلسطين خاصة العالية القيمة منها، يجب تطبيق القانون الزراعي الفلسطيني الذي يمنع التعدي على الأراضي الزراعية من خلال اصدار مرسوم صارم يمنع التعدي على الأراضي الزراعية ذات الإنتاجية العالية او الأراضي المصنفة عالية القيمة الزراعية والتي يصعب تعويضها مرة أخرى مهما زادت مشاريع استصلاح الأراضي في فلسطين. لضمان استمرار عملها، يمنع تفتت الحيازات الزراعية التي تقل مساحتها عن 6 دونمات خاصة الحيازات النباتية. في المستقبل القريب، يجب التركيز على حشد الموارد المالية لدعم وتأهيل الحيازات الزراعية المتضررة من الحروب والاجتياحات الإسرائيلية المتواصلة خاصة في قطاع غزة وفي المنطقة المصنفة "ج" في الضفة الغربية، كما يجب ورفع قدرات الحائزين الزراعيين.

## الفصل الأول

### مقدمة عامة

#### 1.1 المقدمة

تكتسب بيانات التعدادات الزراعية أهمية خاصة نظرا لكونها تضم الكم الهائل من البيانات والمعلومات والتغيرات الممكن حدوثها بين تعداد وآخر. في فلسطين تم اجراء تعدادين زراعيين لغاية الآن، الأول تم تنفيذه عام 2010، في حين ان الثاني نفذ في عام 2021. ففلسطين كأى دولة من دول العالم، تستخدم البيانات الزراعية للتخطيط المستقبلي للقطاع الزراعي، حيث تستخدم حاليا بيانات تعداد عام 2021 كأساس للتخطيط المكاني التتموي الشامل لدولة فلسطين 2020 - 2050 الذي يتم اعاده حاليا من قبل مجموعة من الخبراء الفلسطينيين وبإشراف مباشر من قبل رئاسة الوزراء الفلسطينية وبتمويل من قبل مؤسسة منيب وانجيلا المصري. حيث يتم الاعتماد في هذا المخطط على بيانات الثروة الحيوانية الواردة بتعداد عام 2021 مثل: اعداد الدواجن والابقار والاغنام والماعز. كما تم الاستناد في هذا التخطيط إلى مساحة حيازات الخضار، وأشجار البستنة، والمحاصيل الحقلية، والزراعات المحمية، والإنتاج الزراعي، وكميات الاستيراد والتصدير، والأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي، وعدد أسواق الخضار المركزية وتوزيعها الجغرافي، وعدد مسالخ الطيور والمواشي في كافة محافظات فلسطين، اضافة إلى كميات المياه التي تستخدم حاليا في القطاع الزراعي وكميات المياه الزراعية اللازمة لغاية العام 2050. والاهم من ذلك كله، تم ربط التخطيط المستقبلي وتوزيع المشاريع الزراعية واحتياجات السكان وفقا لزيادة عدد السكان وتوزيعهم الجغرافي في محافظات دولة فلسطين، والذي من المتوقع ان يصل عدد سكان فلسطين إلى نحو 9.5 مليون نسمة بحلول عام 2050 (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2016)، غير شاملا لأعداد النازحين المتوقع عودتهم إلى دولة فلسطين.

#### 2.1 مشكلة الدراسة

تعتبر البيانات والمعلومات التي يتم حصرها من خلال التعدادات الزراعية المتعاقبة والمتعلقة بالحيازات الزراعية والحائزين الزراعيين بطريقة الحصر الشامل من اهم مصادر تتبع التطورات التي تحدث في توزيع الحيازات وهيكليتها للمزارعين في فلسطين. ان تحليل هذه البيانات بالطرق الإحصائية السليمة يعطي بعض المؤشرات الهامة والتي تسهم في معرفة عدالة توزيع الحيازات للحائزين الزراعيين سواء كانت حيازات (نباتية او حيوانية او مختلطة) وما يترتب على ذلك من اثار اقتصادية واجتماعية، وعليه فان مشكلة الدراسة تتحدد في تتبع ودراسة واقع الحيازات الزراعية والحائزين الزراعيين وإبراز مظاهر تقنت الحيازات وتقدير درجة تركيز وعدالة توزيع الحيازات من خلال بعض التعدادات الزراعية المتعاقبة او التعدادات العشرية التي أجريت في فلسطين خلال العقدين الماضيين.

### 3.1 الهدف من الدراسة

ان تحليل وتشخيص واقع الحائزين والحيازات الزراعية في فلسطين يساعد في تطوير عمليات التخطيط في كافة القطاعات ذات العلاقة، وتقديم التوصيات السياساتية التي من شأنها مساعدة صناع القرار في فلسطين في توجيه بوصلة التنمية ضمن المجالات التي ستستهدفها هذه الدراسة، والايفاء بتوفير متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) لعام 2030، وضمان أخذ التغييرات في القطاع الزراعي واجندة السياسات الوطنية وخطة التنمية بالعناقيد التي تبنتها الحكومة بعين الاعتبار في عمليات إعداد البرامج والخطط لتنمية هذا القطاع، مما يسهم في تحسين الوضع الاقتصادي في فلسطين ويحافظ على مقدرات دولة فلسطين ومواردها الطبيعية. بشكل عام تهدف الدراسة:

1. إلى تحليل وتشخيص واقع الحائزين والحيازات الزراعية في فلسطين بناء على بيانات التعداد الزراعي للأعوام 2010 و2021.
2. لقاء الضوء على مؤشرات التفتت في بنیان الحيازات الزراعية في فلسطين.
3. التعرف على التغيير في عدد ونسب وحجم الحيازات المختلفة التي يحوزها الذكور والحيازات التي تحوزها الاناث.
4. التعرف على التغيير في عدد ونسب وحجم الحيازات النباتية والحيوانية والمختلطة في محافظات فلسطين.
5. التعرف على عدالة توزيع الحيازات الزراعية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة.
6. لمعرفة مدى تأثير التوسع بالنشاط الزراعي على مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي؟
7. التعرف على الخصائص الديموغرافية للحائزين الزراعيين.

### 4.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها من الدراسات التحليلية التي تعتمد مخرجاتها على نتائج التعدادات الزراعية للأعوام 2010 و2021 والتي ستجيب على العديد من الأسئلة، نذكر منها على سبيل المثال: هل يوجد توسع ام تقلصا بالنشاط الزراعي في فلسطين؟ هل التغييرات بعدد وحجم الحيازات الزراعية منسجما مع اجندة السياسات الوطنية وخطة التنمية بالعناقيد التي تم اعدادها عام 2019 من قبل الحكومة الثامنة عشر في فلسطين؟ ما هي المخاطر المحدقة بقطاع الحيازات والحائزين الزراعيين في فلسطين والتي يمكن ان تحدث تراجع بهذا القطاع؟ ان الإجابة على الأسئلة الواردة أعلاه ستخدم بالدرجة الأولى المزارع والحائز الفلسطيني والقطاع الزراعي وذلك من خلال اتخاذ القرارات السليمة التي تخدم الحيازات الزراعية والحائزين الزراعيين من كلا الجنسين في فلسطين. كما ان الإجابة على هذه الاسئلة سيعزز من الأمن الغذائي الفلسطيني، ويحسن من دخل الاسرة الفلسطينية، ويعزز من أداء وإنتاج الجمعيات التعاونية، ويقلل من الفجوة الغذائية. ان الإجابة على الأسئلة السابقة يساعد أيضا بالتنبؤ بمساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي، أخيرا وليس اخرا، ان الإجابة على الأسئلة الواردة أعلاه تخدم التخطيط المستقبلي المكاني التنموي الشامل في فلسطين.

## 5.1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على البيانات المستمدة من نتائج التعدادات الزراعية المنشورة للأعوام 2010 و 2021 والتي تم تنفيذها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالتعاون ما بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة الزراعة الفلسطينية. وتحليل هذه البيانات، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي الذي يبين ويفسر التغير بعدد ونسب الحائزين والحيازات الزراعية على صعيد فلسطين، الضفة الغربية، قطاع غزة، بالإضافة إلى مقارنة التغير بتوزيع الحيازات مكانياً. بهدف تفسير التغيرات الإحصائية وتبيان وجود فروق بنتائج التعدادات، تم الاستعانة في البرنامج الإحصائية مثل برنامج اكسل وذلك بهدف تحليل البيانات وحساب النسب والقيام بالرسومات البيانية اللازمة. لتحليل عدالة توزيع مساحة الحيازات الزراعية على مستوى فلسطين، الضفة الغربية، قطاع غزة تم استخدام منحني لورنس ومعامل جيني المنسوب للاقتصادي الإيطالي جيني.

## 6.1 حدود الدراسة

شملت حدود الدراسة كافة أراضي فلسطين الخاضعة للتعدادات الزراعية المتعاقبة للأعوام 2010 و 2021. فعليا شملت الدراسة محافظات الضفة الغربية والبالغ عددها أحد عشر محافظة، ومحافظات قطاع غزة والبالغ عددها خمس محافظات. شملت الدراسة كذلك الحيازات الزراعية عامة بأنواعها النباتية والحيوانية والمختلطة. كما شملت الدراسة كافة الحائزين الزراعيين سواء كان ذلك من فئة الذكور ام الاناث، وعدالة توزيع الحيازات الزراعية وتوزيع المساحات الزراعية على الحائزين. لقد استنتجت الدراسة بعض البيانات الشاذة والمصنفة تحت بند لا ينطبق. وهذا ما يفسر بعض الاختلافات البسيطة في المجاميع الكلية للحائزين والحيازات عند الحديث عن خاصية معينة او توصيف معين للحائزين والحيازات سواء من حيث العدد او من حيث المساحة.

## 7.1 محتوى الدراسة

تحتوي الدراسة على ثمانية فصول، حيث يتضمن الفصل الأول أهمية ومشكلة واهداف ومنهجية الدراسة، في حين يعرض الفصل الثاني التوزيع الجغرافي للحائزين والحيازات الزراعية في فلسطين. الفصل الثالث يتطرق إلى الحيازات الكبيرة والصغيرة والملاك الصغار والكبار في فلسطين. فيما يتطرق الفصل الرابع إلى عدالة توزيع وتركيز الحيازات الزراعية في فلسطين. يشير الفصل الخامس إلى واقع الحيازات النباتية والحيوانية والمختلطة لعام 2010 و 2021. يشير الفصل السادس إلى الحيازات التي يحوزها الذكور والحيازات التي تحوزها الاناث في فلسطين. الفصل السابع يبين مدى تأثير التوسع بالنشاط الزراعي وخطة التنمية بالعناقد على مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي والمخاطر الكامنة من تراجع هذا القطاع. يتطرق الفصل الثامن إلى اهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

## 8.1 الأسئلة التي ستجيب عليها الدراسة من خلال التحليل

بناء على تحليل ومقارنة نتائج التعدادات الزراعية التي أجريت من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبالتعاون مع وزارة الزراعة للأعوام 2010 و 2021. سيتم تقديم احاطة حول واقع الحائزين والحيازات الزراعية في فلسطين، بالإضافة إلى تقديم

توصيات واقتراحات تساهم في الحفاظ على عدد الحائزين ومساحة الحيازات وتنوعها وتقديم نتائج واستنتاجات تساهم في تطوير واقع الحائزين والحيازات الزراعية في فلسطين. سيتم تقديم احاطة من خلال الإجابة على الأسئلة التالية على سبيل المثال لا الحصر: (1) هل ارتفع عدد الحائزين على حيازات زراعية عام 2021 ام تراجع مقارنة مع العام 2010؟ (2) أي المحافظات تمتلك أكبر عدد واقل عدد من الحيازات الزراعية والحائزين؟ (3) ما هي نسبة الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة؟ (4) ما هي نسبة الحيازات الكبيرة والحائزين الكبار ونسبة الملاك الصغار والكبار؟ (5) هل يوجد توسعا ام تقلصا بالنشاط الزراعي الفلسطيني؟ وما مدى تأثير ذلك التوسع او التقلص على مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي؟ (6) هل التغييرات بعدد وحجم الحيازات الزراعية منسجما مع اجندة السياسات الوطنية وخطة التنمية بالعناقيد؟ (7) هل يوجد عدالة بتوزيع الحيازات الزراعية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة؟، (8) ما هي المخاطر الكامنة والتي من المحتمل ان تؤدي إلى تراجع بهذا القطاع؟

### 9.1 مصادر البيانات

تم الحصول على البيانات الإحصائية من التعدادات الزراعية المتعاقبة والمنشورة عام 2011 و2023 في موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. حيث شملت البيانات النتائج النهائية للتعداد الزراعي في الأراضي الفلسطينية لعام 2010 والمنفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. كما شملت البيانات النتائج النهائية للتعداد الزراعي في فلسطين لعام 2021 والمنفذ من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة الزراعة.

## الفصل الثاني

## التوزيع الجغرافي للحائزين الزراعيين والحيازات الزراعية في فلسطين

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى التوزيع الجغرافي للحيازات الزراعية والحائزين الزراعيين في فلسطين.

## 1.2 عدد الحيازات الزراعية في فلسطين 2010، 2021

يشير الجدول رقم (1) إلى وجود ازدياد بعدد الحيازات الزراعية في عام 2021 ما نسبته 26% مقارنة مع العام 2010. في عام 2021 شكلت الضفة الغربية ما نسبته 82.4% من مجمل الحيازات الزراعية، في حين شكل قطاع غزة ما نسبته 17.6% من مجمل الحيازات الزراعية، وبذلك تكون قد ارتفعت نسبة الحيازات الزراعية في الضفة الغربية ما نسبته 0.07% في عام 2021 مقارنة مع العام 2010، حيث ارتفعت النسبة من 81.7% إلى 82.4%. كذلك الحال في قطاع غزة، طرأ ازدياد بعدد الحيازات عام 2021 ما نسبته 21%، وبالرغم من هذا الازدياد بعدد الحيازات إلا ان نسبة حيازات قطاع غزة من مجمل الحيازات قد انخفضت من 18.3% عام 2010 إلى نحو 17.6% عام 2021. ان تراجع نسبة الحيازات الزراعية في قطاع غزة عام 2021 يعزى إلى انحسار الأراضي الزراعية هناك وإلى عدم إمكانية زيادة مساحتها كما هو الحال في الضفة الغربية نتيجة لصغر مساحة القطاع، بالإضافة إلى الزحف العمراني المتواصل والاعتداءات على الأراضي الزراعية. حيث يتوقع ان تتخفف مساحة الأراضي الزراعية الفعلية من 100 ألف دونم في دراسة اجريت عام 2011 إلى ما يقارب 65 ألف دونم بحلول عام 2050 (Global ) Palestine, Connected Gaza, 2016.

جدول رقم 1: عدد الحيازات الزراعية ونسبتها ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة، 2010، 2021

المنطقة	عدد الحيازات 2010	عدد الحيازات 2021	نسبة التغير %	نسبة الحيازات حسب المنطقة 2010	نسبة الحيازات حسب المنطقة 2021
فلسطين	111,310	140,568	26%	100%	100%
الضفة الغربية	90,908	115,814	27%	81.7%	82.4%
قطاع غزة	20,402	24,754	21%	18.3%	17.6%

على صعيد المحافظات الفلسطينية، وفي عام 2021، تصدرت محافظة الخليل أكبر عدد من الحيازات الزراعية بواقع 23,975 حيازة، تليها محافظة جنين بواقع 20,125 حيازة، ثم محافظة رام الله والبيرة بواقع 15,451 حيازة، ثم محافظة نابلس بواقع 14,676 حيازة، في حين احتلت محافظة اريحا والاعوار اقل عدد من الحيازات الزراعية بواقع 2,024 حيازة (جدول رقم 2). ان ارتفاع عدد الحائزين الزراعيين والحيازات الزراعية في محافظة الخليل (جدول رقم 2 و4) نابع من امرين اثنين، أولهما: هو ان محافظة الخليل تشكل أكبر مساحة للأراضي في محافظات فلسطين، وثانيهما: تتصدر محافظة الخليل أكبر عدد من السكان.

في المقابل تحتل محافظة اريحا والاغوار اقل عدد من السكان، لذلك من الطبيعي ان تنصدر محافظة الخليل وتمتلك أكبر عدد من الحائزين والحيازات الزراعية وان تمتلك محافظة اريحا والاغوار اقل عدد من الحيازات والحائزين الزراعيين نظرا لانخفاض عدد السكان فيها.

في المقابل تنصدر محافظة رام الله والبيرة اعلى نسبة زيادة بعدد الحيازات الزراعية إذا ما قورنت نتائج عام 2021 بنتائج عام 2010، حيث شكلت نسبة الزيادة بمحافظة رام الله والبيرة نحو 47%، حيث ارتفعت الزيادة بعدد الحيازات النباتية ما نسبته 47%، والحيازات الحيوانية ما نسبته 66%، والحيازات المختلطة ما نسبته 30%. في حين يوجد تراجع على الأقل بنوع واحد من الحيازات في معظم المحافظات الفلسطينية (شكل رقم 24). ان الزيادة بعدد الحيازات الزراعية بمحافظة رام الله والبيرة لكافة أنواع الحيازات مقارنة بالمحافظات الاخرى يعزى للتوسع بمشاريع تسوية وتطويب الأراضي الزراعية النشطة من قبل هيئة تسوية الأراضي، بالإضافة إلى فرز المساحات الكبيرة من الأراضي وبيعها.

## 2.2 عدد الحائزين الزراعيين عام 2010 و 2021

على صعيد فلسطين، ارتفع عدد الحائزين الزراعيين بنسبة 26% عام 2021 مقارنة مع العام 2010. على صعيد الضفة الغربية بلغت نسبة الارتفاع بعدد الحائزين نحو 27%، ونحو 21% في قطاع غزة (جدول رقم 3). هذا الازدياد بعدد الحائزين الزراعيين نابع من استمرار تفتت الملكية بسبب عدد السكان المتزايد وبسبب قضايا الميراث، ونتيجة للاستمرار بتقسيم وبيع الأراضي الزراعية وبالتالي كان لا بد من ازدياد عدد الحائزين الزراعيين في فلسطين. السبب الاخر الذي أدى إلى زيادة عدد الحائزين الزراعيين بشكل كبير هو التوسع بمشاريع تسوية وتطويب الأراضي الزراعية من قبل هيئة تسوية الأراضي وفرز المساحات الكبيرة من الأراضي الزراعية وبيعها. في المقابل فان نسبة الزيادة بعدد الحائزين في قطاع غزة اقل منها في الضفة الغربية، والسبب في ذلك يعزى إلى تناقص مساحات الأراضي الزراعية في قطاع غزة نتيجة للزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وازدياد الكثافة السكانية ومساحات البناء. وفقا لدراسة اعدت عام 2011 والهادفة للتخطيط المكاني لقطاع غزة في الفترة ما بين عامي 2010 و 2050، من المتوقع ان تنقلص مساحات الأراضي الزراعية في قطاع غزة من 100,000 دونم عام 2011 إلى ما يقارب 65,000 دونم بحلول عام 2050 (Global Palestine, Connected Gaza, 2016). لقد ازداد عدد الحائزين الزراعيين بكافة محافظات فلسطين باستثناء محافظتي غزة والقدس (جدول رقم 4)، حيث انخفض عدد الحائزين الزراعيين في محافظة القدس بنسبة 16% وانخفض بنسبة 12% في محافظة غزة. والسبب في ذلك يعزى للكثافة السكانية في محافظة غزة والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية. في القدس المحتلة يعزى السبب في الانخفاض بعدد الحائزين لإجراءات الاحتلال المعقدة والتي تعيق عمليات البيع والشراء للأراضي داخل محافظة القدس، وتسيطر على مساحات شاسعة بالمحافظة لأغراض الاستيطان ولتدمير القطاع الزراعي الفلسطيني، حيث أشار تقرير لوكالة وطن للأنباء نشر عام 2022، إلى ان الاحتلال الإسرائيلي منع فلاحه الأراضي الزراعية الخاصة الواقعة ضمن مناطق المحميات الطبيعية والتي كانت تُعد أصلاً أراض زراعية وذلك من خلال إقامة ما أسماه "متزهات وطنية"، علما بان التقاليد المتوارثة في فلسطين تسمح بمواصلة فلاحه الأراضي ذات

الملكية الخاصة المتواجدة في المحميات الطبيعية. حيث منع الاحتلال المزارعين الفلسطينيين في منطقة قرية الولجة جنوبي القدس المحتلة من زراعة هذه الأراضي الخصبة، حيث زعم الاحتلال ان الفلسطينيين في السنوات الأخيرة قد قاموا بتنفيذ أعمالاً تضرر المحميات. لكن الواقع يقول إن الهدف الحقيقي من هذه "المتنزهات" هو الإمعان في سرقة الأراضي الفلسطينية وتهويدها واجتثاث المزارعين الفلسطينيين منها وحرمانهم من فلاحتها (وكالة وطن للأخبار، 2022).

جدول رقم 2: عدد الحيازات الزراعية ونسبة التغير في فلسطين حسب المحافظة والسنة 2010، 2021

المحافظة	عدد الحيازات 2010	عدد الحيازات 2021	نسبة التغير %
جنين	14,662	20,125	37%
طوباس والأغوار الشمالية	2,834	3,535	25%
طولكرم	8,035	10,482	30%
نابلس	13,450	14,676	9%
قلقيلية	4,929	6,251	27%
سلفيت	4,686	6,447	38%
رام الله والبييرة	10,543	15,451	47%
أريحا والأغوار	1,612	2,024	26%
القدس	2,983	2,561	-14%
بيت لحم	7,406	10,287	39%
الخليل	19,768	23,975	21%
شمال غزة	4,807	6,112	27%
غزة	2,869	2,637	-8%
دير البلح	3,071	3,880	26%
خانيونس	6,126	8,371	37%
رفح	3,529	3,754	6%

جدول رقم 3: عدد الحائزين الزراعيين ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة، 2010، 2021

المنطقة	عدد الحائزين 2010	عدد الحائزين 2021	نسبة التغير %
فلسطين	110,104	138,339	26%
الضفة الغربية	89,996	114,048	27%
قطاع غزة	20,108	24,291	21%

جدول رقم 4: عدد الحائزين الزراعيين ونسبة التغير في فلسطين حسب المحافظة، 2010، 2021

المحافظة	عدد الحائزين 2010	عدد الحائزين 2021	نسبة التغير %
جنين	14,396	19,663	37%
طوباس والأغوار الشمالية	2,822	3,365	19%
طولكرم	8,042	10,377	29%
نابلس	13,304	14,433	8%
قلقيلية	4,780	6,020	26%
سلفيت	4,601	6,250	36%
رام الله والبيرة	10,692	15,641	46%
أريحا والأغوار	1,526	1,879	23%
القدس	3,015	2,542	-16%
بيت لحم	7,124	10,142	42%
الخليل	19,694	23,736	21%
شمال غزة	4,628	5,957	29%
غزة	3,099	2,714	-12%
دير البلح	2,900	3,777	30%
خانيونس	6,176	8,268	34%
رفح	3,305	3,575	8%

### 3.2 الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة

ارتفع عدد الحائزين الزراعيين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية من 27,802 حائز عام 2010 إلى نحو 44,268 حائز عام 2021 (جدول رقم 5). وبهذا الارتفاع تكون قد حدثت زيادة بعدد الحائزين الزراعيين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية بنسبة 59% في فلسطين، وبنسبة 35% في الضفة الغربية، وبنسبة 122% في قطاع غزة (جدول رقم 5). هذه الزيادة الملحوظة بعدد الحائزين في قطاع غزة نابعة من تراجع وتدهور الوضع الاقتصادي في قطاع غزة نتيجة للحصار المفروض عليه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث تراجعت قطاعات مثل الصناعة والتجارة والعمالة إلى أدنى مستوياتها، إضافة إلى منع العمال الفلسطينيين من التوجه للعمل داخل الخط الأخضر وبالتالي لم يتبق أمام الشباب أو العمال الفلسطينيين أو ربات البيوت داخل قطاع غزة أي خيار سوى التوجه للعمل بالقطاع الزراعي، والتوجه نحو الحيازات الصغيرة مثل الحيازات الحيوانية والحيازات المختلطة والتي بطبيعتها لا تحتاج إلى مساحات كبيرة إذا ما قورنت بالحيازات النباتية. في المقابل فإن نسبة النشاط التجاري والصناعي والسياحي والزراعي في الضفة الغربية أفضل منه حالاً إذا ما قورن في قطاع غزة وإن نسبة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية أقل منها في قطاع غزة (نتيجة لتوفر سوق نشط للعمالة داخل الخط الأخضر) وبالتالي فإن الازدياد بعدد الحائزين الزراعيين في الضفة الغربية لم يزداد بنفس الوتيرة التي ازداد بها في قطاع غزة.

على صعيد المحافظات الشمالية سجلت محافظة بيت لحم أعلى نسبة زيادة بعدد الحائزين بواقع 98%، بينما سجلت محافظة قلقيلية تراجع بواقع (-33%). هذا التراجع يعزى للقيود والمعوقات التي تفرضها إسرائيل على القطاع الزراعي الفلسطيني، حيث أشار تقرير لوكالة الأنباء الفلسطينية وفا (2023) إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يتسبب في العديد من المشاكل والمعوقات للقطاع الزراعي الفلسطيني نوجز منها ما يلي.

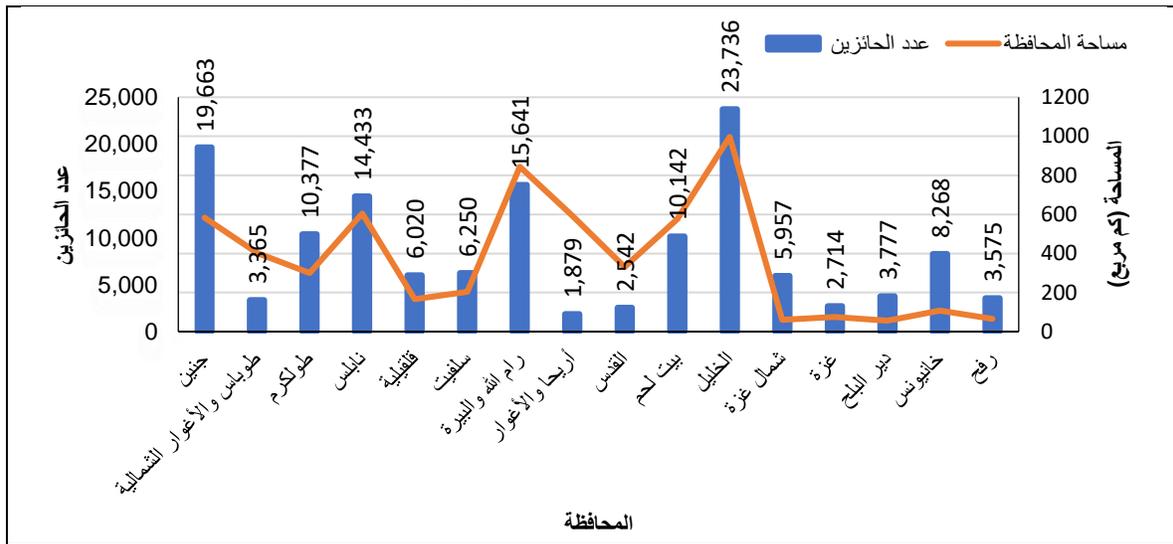
1. منافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية من خلال إغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجاتها بما فيها منتجات المستوطنات؛ لتضييق الخناق على المزارع الفلسطيني ودفعه إلى هجر أرضه؛ وبالتالي تراجع نسبة العاملين في القطاع الزراعي.
2. مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات والمعسكرات وشق الطرق الالتفافية.
3. إنشاء الجدار وما نجم عنه من صعوبات وعزل للأراضي الزراعية، وتدمير للزراعة والبنية التحتية.
4. عدم تمكين الشعب الفلسطيني من إدارة موارده الطبيعية والعمل على نهبها بشكل متواصل، وفي مقدمتها المياه التي تمثل روح القطاع الزراعي.
5. انتشار الحواجز العسكرية والسيطرة على المعابر أعاق وحد من حرية حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية من جهة، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى؛ إضافة إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية؛ ما أدى إلى ارتفاع كلفة الإنتاج والتسويق الزراعي، وانخفاض في أسعار السوق المحلية.
6. الاجتياحات والحروب المتواصلة التي دمرت ولوثت مساحات واسعة ومحاصيل زراعية كبدت المزارعين خسائر بشرية ومادية كبيرة؛ إضافة إلى سياسة الاحتلال في اقتلاع الأشجار المثمرة وسرقة المحاصيل وتجريف الأراضي الزراعية بشكل شبه يومي.
7. منع الرعاة من الوصول إلى المراعي الطبيعية، والاستمرار في مطاردتهم والاعتداء عليهم وهدم بيوتهم وحظائرهم وترحيلهم ومصادرة معداتهم وقطعانهم، وفرض الغرامات المالية الباهظة بحقهم (وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، 2023).

على صعيد محافظات قطاع غزة، شكلت محافظة شمال غزة أعلى زيادة بواقع 181%، في حين شكلت محافظة رفح أقل زيادة بواقع 62%. يشير الشكل رقم (1) إلى وجود علاقة وارتباط وثيق بين عدد الحائزين الزراعيين ومساحة المحافظة بشكل عام، فكلما زادت مساحة المحافظة في فلسطين ازداد عدد الحائزين فيها، وكلما انخفضت مساحة المحافظة انخفض عدد الحائزين بالمحافظة، أي أن العلاقة هي علاقة طردية، حيث تبين أن معامل الارتباط بين مساحة المحافظة وعدد الحائزين الزراعيين في المحافظة يساوي (0.75). مزيداً من الإحصائيات الزراعية المتعلقة بعدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية ونسبة التغير في عدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية في فلسطين مبينة بالجدول رقم 5 والشكل رقم 2.

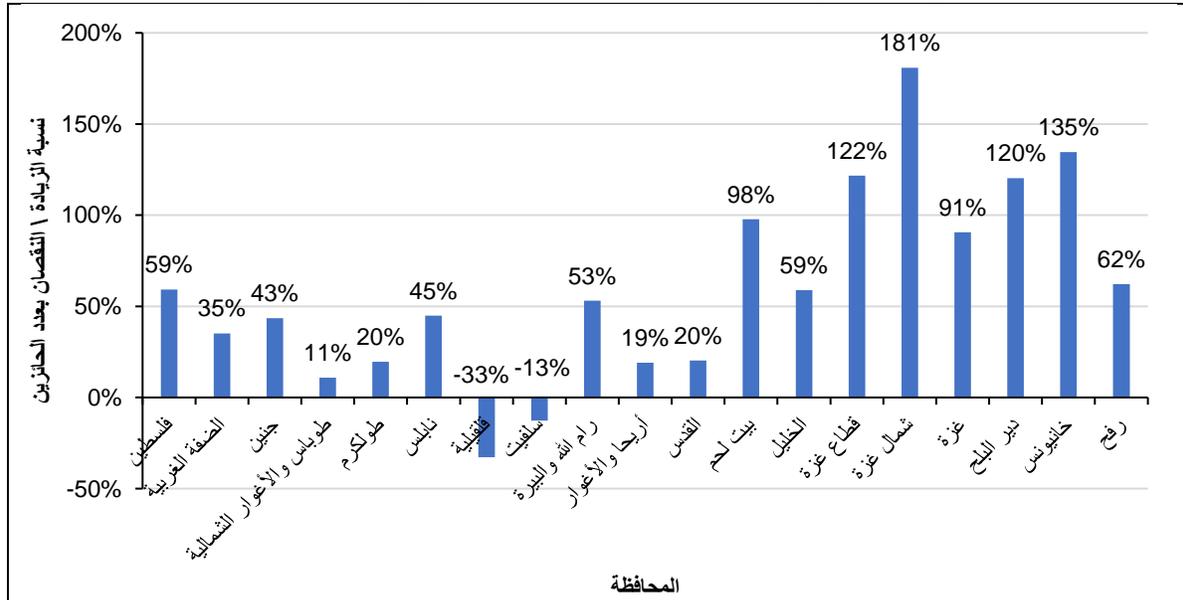
جدول رقم 5: عدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة 2010، 2021

المنطقة	عدد الحائزين 2010	عدد الحائزين 2021	نسبة التغير %
فلسطين	27,802	44,268	59%
الضفة الغربية	20,074	27,141	35%
قطاع غزة	7,728	17,127	122%

شكل رقم 1: العلاقة بين عدد الحائزين الزراعيين ومساحة المحافظة في فلسطين 2021 (Correlation 0.75)



شكل رقم 2: نسبة التغير في عدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية في فلسطين حسب المحافظة، 2010، 2021



يشير الشكل رقم (2) إلى وجود زيادة ملحوظة بعدد الحائزين الزراعيين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية في محافظات قطاع غزة مقارنة بعدد الحائزين في محافظات الضفة الغربية. حيث شكلت محافظة شمال غزة أعلى زيادة بعدد الحائزين بواقع 181%، في حين شكلت محافظة قلقيلية أكبر انخفاض بواقع (-33%). هذه الزيادة الملحوظة بعدد الحائزين في قطاع غزة نابعة من تدهور الوضع الاقتصادي وتراجع العمالة غير الزراعية في قطاع غزة إلى مستويات غير مسبقة، وبالتالي لم يتبق أمام الشباب أي خيار سوى التوجه للعمل بالقطاع الزراعي. يشير الشكل رقم (4) إلى وجود تفاوتاً كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 2022، حيث بلغ هذا المعدل نحو 45% في قطاع غزة مقارنة بـ 13% في الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022).

على الرغم من انخفاض معدل البطالة في الضفة الغربية إلا أن هناك زيادة في عدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية والسبب في ذلك يعزى لتسارع عمليات تسوية الأراضي وتطويرها، وعمليات الاستصلاح الزراعي في محافظات الضفة الغربية، وتوجه الكثير المزارعين للزراعة بنظام الزراعة المحمية داخل الدفيئات أو شبه المحمية والمكشوفة. إضافة إلى التوجه لتربية الحيوانات بنظام التربية المكثف وشبه المكثف الأمر الذي أدى إلى ازدياد في رقعة الأراضي الزراعية، وإلى الازدياد في أعداد حظائر الحيوانات وبالتالي ازدياد عدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية. ان تراجع عدد الحائزين الزراعيين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية في محافظة سلفيت والبالغة نسبتها (-13%)، إنما يؤكد الرواية الفلسطينية والتي تشير إلى أن المستوطنات أصبحت عامل جذب للعمالة الزراعية في الضفة الغربية الأمر الذي أدى إلى عزوف الكثير من المزارعين في محافظة سلفيت عن ممارسة الزراعة كمهنة رئيسية، حيث تنفّس المستوطنات وتتغلغل في أراضي محافظة سلفيت كالمسحوق وتسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ومصادر المياه بحجة أنها مصنفة مناطق (ج).

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2021 إلى وجود نحو 47,905 مستوطنين في محافظة سلفيت (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021) موزعة على 13 مستعمرة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021). يشير تقرير لوكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) بأن الاحتلال يسيطر على 42% من أراضي الضفة الغربية (وفا، 2023). فيما يتعلق بسيطرة إسرائيل على الأراضي، قال مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية خليل التفكجي لـ"وفا": "إن جميع الأراضي في مناطق "ج" تخضع للسيطرة الإسرائيلية تحت مختلف المسميات، وتشكل المستوطنات المبنية 1.6% من مساحة الضفة، فيما تشكل المخططات الهيكلية للمستوطنات 6% من مساحة الضفة، وتعتبر الحكومة الإسرائيلية باقي أراضي 61% المصنفة "ج" مجالاً حيويًا للمستوطنات، فيما تقدر المساحة التي سيطرت عليها إسرائيل بحجة المحميات الطبيعية بنصف مليون دونم، إلى جانب سيطرتها على 12 ألف دونم كمحاجر وكسارات. كما قام الاحتلال ببناء عدد من المستعمرات على مساحات كبيرة من المحميات

الطبيعية، مثل: محمية جبل أبو غنيم، التي تحولت إلى مستعمرة كبيرة، ومستعمرة الكناة في محافظتي قلقيلية، وسلفيت (وفا، 2023).

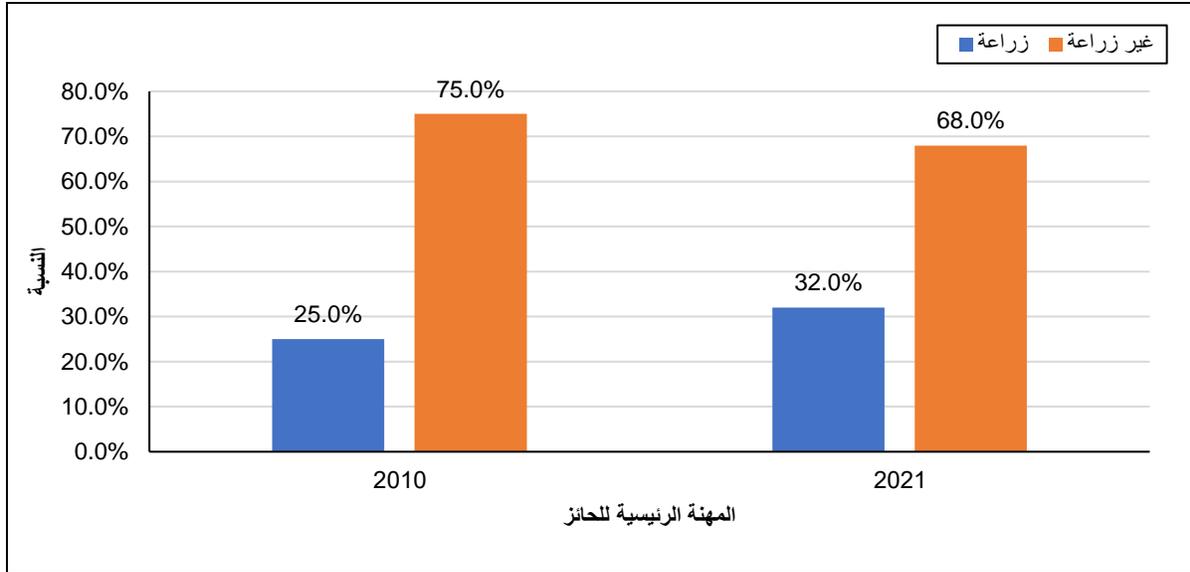
عدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية انخفض كذلك في محافظة قلقيلية بنسبة (-33%) بالرغم من كونها منطقة زراعية بامتياز، ويعزى السبب في هذا التراجع إلى انحسار الأراضي الزراعية القابلة للزراعة في المحافظة خاصة الأراضي عالية القيمة الزراعية بالإضافة إلى الزحف العمراني والاعتداءات على هذه الأراضي. أضف إلى ذلك وقوع نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية العالية والمتوسطة القيمة الزراعية خلف جدار الفصل العنصري الأمر الذي حد من عدد الحائزين الزراعيين في المحافظة. بعد الاطلاع على أحوال المزارعين في محافظة قلقيلية، تبين أن جزء كبير من المزارعين وأصحاب المشاتل عزف عن ممارسة العمل بالزراعة كمهنة رئيسية واتجه للعمل بالقطاع الزراعي داخل الخط الأخضر نتيجة لمنافسة إسرائيل لسوق العمل الفلسطيني من خلال منح أجور مرتفعة مقارنة بتلك الممنوحة بالضفة الغربية. ان الأسباب المذكورة اعلاه إضافة إلى قرب محافظة قلقيلية من الخط الأخضر أدت إلى الحد من عدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة في محافظة قلقيلية.

وفقاً لتقرير لوكالة الأنباء الفلسطينية وفا (2013)، فإن الاستيطان وجدار الفصل الذي قسم قلقيلية إلى ثلاثة كتونات (تقسيم اداري)، أنهك قطاع الزراعة في المحافظة، وحرّم الأهالي من الاستفادة من الآبار الاتوازية، وشق الطرق الزراعية. كما ان سياسة الاحتلال وحكومة اليمين المتطرفة في إسرائيل تقوم بمصادرة العديد من صهاريج المياه، وتهدم الآبار الزراعية، وتجرف مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وتقتلع آلاف الأشجار المثمرة، مؤكداً التقرير بان هذه السياسة الظالمة تهدف إلى تدمير قطاع الزراعة في محافظة قلقيلية (وفا، 2013).

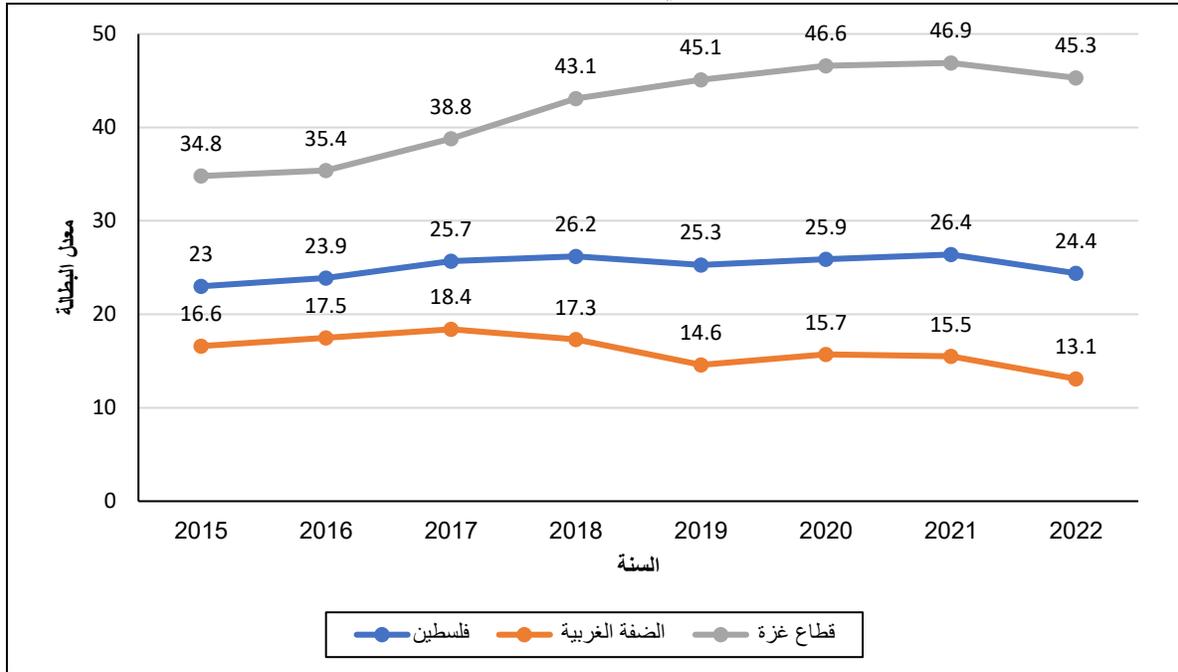
كما أشار تقرير صدر عام 2023 لوكالة الأنباء الفلسطينية وفا، إلى ان الاحتلال الاسرائيلي يعمل على منافسة المنتجات الزراعية الفلسطينية بإغراق الأسواق الفلسطينية بمنتجاتها بما فيها منتجات المستوطنات؛ لتضييق الخناق على المزارع الفلسطيني ودفعه إلى هجر أرضه؛ وبالتالي تراجع نسبة العاملين في القطاع الزراعي. (وفا، 2023). بالرغم من ذلك الانخفاض في عدد الحائزين الزراعيين في محافظتي سلفيت وقلقيلية، الا ان نسبة الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية في فلسطين قد ارتفعت بنسبة 7% عام 2021 (شكل رقم 3). حيث ارتفعت النسبة من 25% عام 2010 إلى نحو 32% عام 2021. هذا مؤشر على توجه الحائزين الزراعيين في فلسطين نحو اعتماد الزراعة كمهنة رئيسية خاصة في محافظات قطاع غزة. بكل تأكيد تلعب الميكنة والتكنولوجيا الزراعية دوراً أساسياً بزيادة عدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية، حيث تشجع التكنولوجيا الزراعية التوسع بالقطاع الزراعي، فمثلاً أصبح بالإمكان قطف الزيتون من خلال ماكينات كهربائية، كما أصبح بالإمكان تقليم الزيتون باستخدام المناشير الكهربائية المتنقلة، وحلب الأبقار والاعغان باستخدام ماكينات الحلابة، كذلك الحال بالنسبة للتراكتورات الصغيرة القادرة على الحراثة بالمناطق الضيقة والوعرة. ليس هذا فحسب، بل أيضاً أصبح بالإمكان حصاد الزعتر من خلال الميكنة الزراعية، كذلك الحال أصبح بالإمكان التحكم بالري عن بعد من خلال استخدام مجسات ومحابس الكترونية قادرة على القيام

بعمليات الري والتسميد عن بعد في آن واحد. ان ارتفاع عدد الحائزين مرتبط كذلك بعمليات الاستصلاح الزراعي التي قامت بها وزارة الزراعة والمنظمات التنموية غير الحكومية في فلسطين والتي شملت استصلاح الأراضي الزراعية، وبناء الجدران الاستنادية، وشق الطرق الزراعية، وحفر آبار جمع المياه الزراعية، وتركيب مضخات المياه التي تعتمد على الطاقة الشمسية، كل هذه التدخلات ساعدت بالتوسع بالمساحات الزراعية وبالتالي كان لا بد من ازدياد عدد الحائزين والحيازات الزراعية.

شكل رقم 3: التوزيع النسبي للحائزين الزراعيين حسب المهنة الرئيسية في فلسطين 2010، 2021



شكل رقم 4: معدل البطالة في فلسطين حسب المنطقة، 2015 - 2022



## الفصل الثالث

### حجم الحيازات الزراعية في فلسطين

#### 1.3 المقدمة

ان معرفة نسبة الحيازات الكبيرة والصغيرة ونسبة الحائزين الكبار والصغار يعتبر في غاية الأهمية للتخطيط الزراعي الفلسطيني ولمعرفة حجم الصادرات والواردات الزراعية من المنتجات الأساسية مثل الحبوب والخضار والفواكه واللحوم. حيث تعكف فلسطين على الانتهاء من اعداد المخطط الوطني التتموي المكاني الشامل 2020 - 2050 والذي يضم قطاعات عديدة بما فيها القطاع الزراعي، حيث استندت عملية التخطيط الزراعي إلى بيانات التعداد الزراعي للعام 2021. شكلت نسبة الحيازات الصغيرة والتي تقل عن 3 دونمات ما نسبته 50.5% عام 2021، أي بزيادة قدرها 8% مقارنة ببيانات عام 2010 حيث شكلت نسبة الحيازات الصغيرة والتي تقل عن 3 دونمات ما نسبته 42.2% (شكل 6). عدد الحيازات لفئة المساحة حتى 2.99 دونم ارتفع كذلك من 46,982 حيازة عام 2010 إلى نحو 70,978 حيازة عام 2021 (جدول رقم 6). في كافة دول العالم، يؤثر تفتت الملكية سلبا على الإنتاج الزراعي والإنتاجية لوحدة المساحة. ان التراجع بصغر حجم الحيازة الزراعية عام 2021 مقارنة مع العام 2010 يعزى إلى ان الزيادة في عدد الحيازات الزراعية يفوق الزيادة في مساحة الحيازات.

ان ازدياد نسبة الحيازات الصغيرة والتي تقل مساحتها عن 3 دونمات، انما هو مؤشر خطير ويبين مدى استمرار تآكل الأراضي الزراعية نتيجة لتفتت الملكية الناتج عن عمليات بيع الأراضي وتقسيمها ونتيجة لقضايا الميراث، وبالتالي هذا المؤشر قد يحدث تنمية على صعيد الاسرة ويعزز من دخلها، لكنه يسبب مشكلة فيما يتعلق بالصادرات والتجارة الخارجية. حيث ان الأسواق العالمية ترفض التعاطي مع المزارع الصغيرة لتجنب مشكلة عدم تجانس المنتج من جهة بالإضافة إلى ارتفاع عدد فحوصات الشحنة الواحدة نتيجة لاشتراك أكثر من مزارع في الشحنة التصديرية وبالتالي زيادة التكاليف. ان رفض الأسواق العالمية التعاطي مع صغر الحيازة الزراعية نابع أيضا من عدم مقدرة هذه الحيازات على الاستمرارية بالإنتاج على مدار العام وبنفس الجودة والوتيرة والمواصفات.

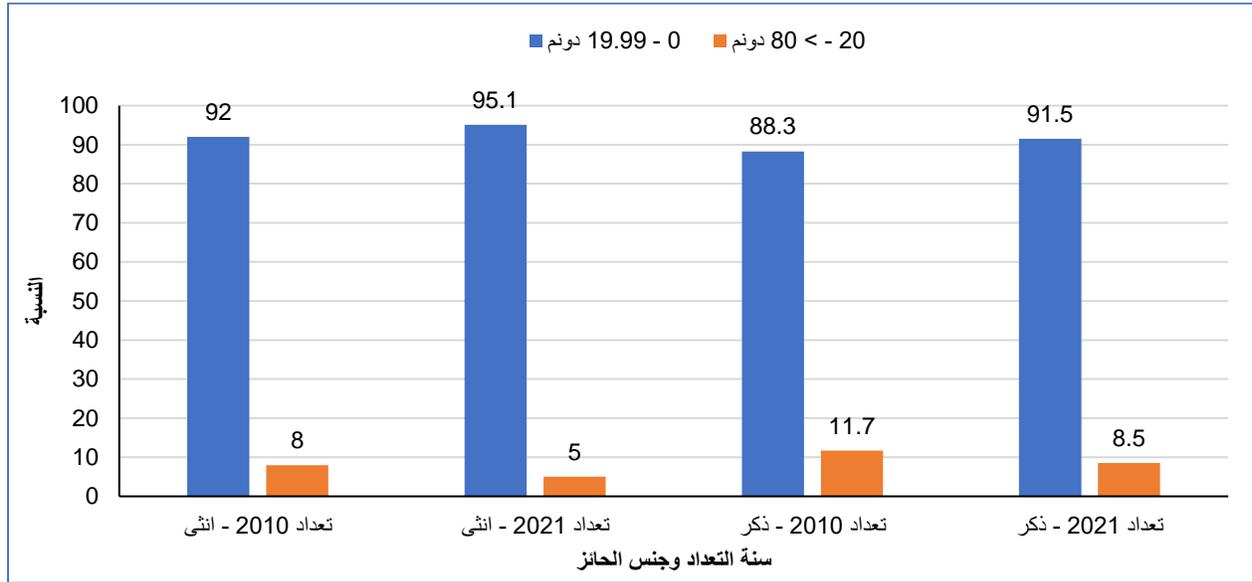
ان تصدير منتجات الحيازات الصغيرة، يتطلب كذلك تأهيل المزارع ومنحة شهادات الجودة مثل Global GAP و HACCP وهذا الاجراء مكلف جدا ويتطلب رقابة وتدقيق من مؤسسة مستقلة ويتطلب كذلك تجديد الشهادات والرخص بشكل دوري الامر الذي يضيف عبئا ماديا على المزارع الفلسطيني والذي هو أصلا يعاني نتيجة لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مصادر المياه والأراضي الزراعية والمعابر، إضافة إلى تدفق منتجاته للأسواق الفلسطينية. في عام 2021، شكلت الحيازات من فئة المساحة 70 - 79.99 دونما ما نسبته 0.3% (شكل 7). نستنتج من الشكل رقم 7 إلى وجود علاقة عكسية بين مساحة الحيازة ونسبتها، فكلما ازدادت مساحة الحيازة، كلما قلت نسبتها والعكس صحيح.

ان ارتفاع نسبة الحيازات التي تزيد عن 80 دونم، نابع من تجميع كافة الحيازات التي تزيد مساحتها عن 80 دونم ووضعها في فئة واحدة الامر الذي اظهر ارتفاع بنسبة الحيازة من فئة 80 دونم وأكثر مقارنة بحيازة فئة 70 - 79.99 دونم. لكن في واقع الامر، في حال الحصول على معلومات لكامل الفئات التي تزيد عن 80 دونم، سنلاحظ تناقص بنسبة الحيازات الكبيرة، وهذا واضح في اتجاه المنحنى الخطي المبين بالشكل رقم 7. مزيدا من المعلومات المتعلقة بفئة المساحة وعدد الحيازات الزراعية لكل فئة موضحة بالجدول (رقم 6 و7). وفقا لبحث منشور في مصر عام 2018 والمتعلق بالحيازات الزراعية، يشير إلى ان استمرار ظاهرة التفتت الحيازي في مصر سيؤدي حتما إلى ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وإلى ارتفاع الفجوة الغذائية (نهى، 2018).

يعبر الشكل رقم 5 عن الحيازات التي تحوزها الاناث والحيازات التي يحوزها الذكور وذلك لفئة المساحة من 0 - 19.99 دونم، وفئة المساحة من 20 دونم - إلى أكثر من 80 دونم. وبمقارنة بيانات العام 2010 مع بيانات العام 2021، يتبين من الشكل رقم (5) بان نسبة الحيازات التي تحوزها الاناث لفئة المساحة التي تقل عن 20 دونم قد ارتفعت نسبتها من 90.2% في عام 2010 إلى ما يقارب 95.1% في العام 2021. كذلك الحال في الحيازات التي يحوزها الذكور لفئة المساحة التي تقل عن 20 دونم، فقد ازدادت نسبتها من 87.5% في عام 2010 إلى ما يقارب 91.5% في العام 2021.

على النقيض من ذلك، يوجد تراجع بنسبة الحيازات الزراعية التي تحوزها الاناث والحيازات التي يحوزها الذكور لفئة المساحة التي تزيد عن 20 دونم. حيث تراجع نسبة حيازات الاناث من 9.8% عام 2010 إلى ما يقارب 4.9% عام 2021. كذلك الحال تراجع حيازات الذكور لفئة المساحة التي تزيد عن 20 دونم، حيث تراجع النسبة من 12.5% عام 2010 إلى ما يقارب 8.5% عام 2021. هذه النتيجة تتماشى مع الرسم البياني الموضح بالشكل (رقم 7)، والذي يفيد بوجود علاقة عكسية بين فئة المساحة ونسبتها من عدد الحيازات، فكلما صغرت فئة المساحة زادت نسبتها والعكس صحيح. هذا يؤكد مرة أخرى بان الحيازات الكبيرة والمتوسطة في طريقها للتفتت والتحول نحو الحيازات الصغيرة التي تقل مساحتها عن 3 دونمات أو الحيازات القزمية والتي تقل مساحتها عن 1 دونم.

شكل رقم 5: نسبة الحيازات الزراعية في فلسطين حسب فئات المساحة وجنس الحائز 2010، 2021



### 2.3 الحيازات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في فلسطين

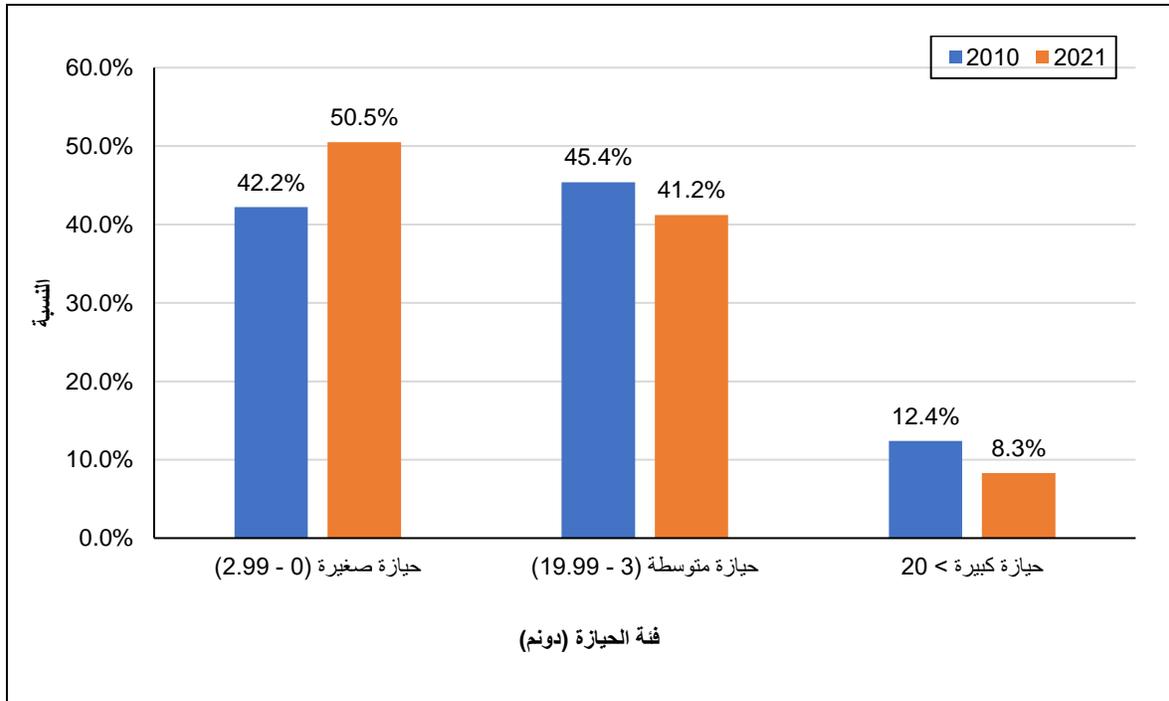
عادة ما تقسم الحيازات إلى ثلاثة اقسام تشمل الحيازات الصغيرة، الحيازات المتوسطة، والحيازات الكبيرة. فالحيازات الصغيرة عادة ما تقل مساحتها عن 3 دونمات، الحيازات المتوسطة عادة ما تتراوح مساحتها من 3 إلى 20 دونم، والحيازات الكبيرة والتي غالبا ما تزيد مساحتها عن 20 دونم. عام 2021 شكلت الحيازات الصغيرة ما نسبته 50.5% من مجمل الحيازات الزراعية مقارنة مع 42.2% عام 2010 (شكل رقم 6). في المقابل فان نسبة الحيازات المتوسطة والكبيرة تراجعت نسبتها عام 2021 مقارنة في العام 2010، حيث تراجعت نسبة الحيازات المتوسطة من 45.4% عام 2010 إلى نحو 41.2% عام 2021. كما تراجعت نسبة الحيازات الكبيرة من 12.4% عام 2010 إلى نحو 8.3% عام 2021. هذا الازدياد بعدد الحيازات الصغيرة والتراجع بعدد الحيازات المتوسطة والكبيرة، انما يؤكد بان الحيازات الكبيرة والمتوسطة في فلسطين بطريقها للتحويل نحو الحيازات الصغيرة (شكل 6) وهذا يتطلب إجراءات فعلية ليس فقط لوقف تفتت الحيازات الزراعية، انما أيضا لإعادة تجميع الحيازات الصغيرة لتصبح حيازات ذات حجم متوسط أو كبير. ان تفتت الحيازات وصغرها يؤثر سلبا على القطاع الزراعي حيث يؤدي إلى تدني الإنتاجية لوحدة المساحة، وبالتالي تدني العائد من الزراعة وتدني نسبة الاكتفاء الذاتي، كما ان تفتت الحيازات يؤثر سلبا على سلاسل الإنتاج وثباتها على مدار العام، ويقلل من نسبة الصادرات ويزيد من نسبة الواردات وبالتالي يقلل من مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الاجمالي.

وفقا لبحث منشور عام 2020، يعد تفتت الحيازة الزراعية من أخطر المشكلات التي تعيق تحديث الزراعة وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة من المياه والتربة ورأس المال والايدي العاملة والتكنولوجيا الزراعية الحديثة، وطالما ظل العائد من الزراعة في الحيازات المفتته عائدا منخفضا فسوف يلجأ صغار المزارعين إلى تبوير القطع الزراعية الصغيرة وبيعها كأراضي بناء لتحقيق

عائداً أعلى من عائد زراعتها. وعليه فإن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية سوف يستمر ويمتد رغم تشديد الرقابة والتشريعات وتصبح المحصلة النهائية هي انكماش الرقعة الزراعية واتساع فجوة الاكتفاء الذاتي من الغذاء (الشيناوي، 2020).

خلص بحث منشور عام 2022 بمجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية للباحث (جاد، واخرون، 2022) والذي يتناول أسباب التفتت الحيازي في محافظة المنوفية في مصر من وجهة نظر المبحوثين، حيث أشار 98.2% من المبحوثين إلى أن شرائع الميراث وضعف روابط ومنظمات الزراع هي أهم أسباب مشكلة التفتت الحيازي. كما تطرق البحث إلى الآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي والمتمثلة في فقد مساحة الرقعة الزراعية نتيجة كثرة الحدود والفواصل والمرابي، وتدهور خصوبة التربة، وزيادة استهلاك وفقد مياه الري. إن صغر الحيازات يؤثر سلباً على نسبة العمالة الزراعية حيث يصعب على الحيازات الصغيرة استيعاب عدد كبير من العمالة المنظمة وبالتالي فإن نسبة الحائزين ممن يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية ستقل، وعوضاً عن ذلك سيتم التحول نحو العمالة الثانوية أو الاسرية الغير مدفوعة الاجر (مهنة غير رئيسية) الأمر الذي سيقلل من مساهمة العمالة الزراعية المباشرة بمجمّل العمالة في فلسطين.

شكل رقم 6: نسبة الحيازات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في فلسطين 2010، 2021



جدول رقم 6: التوزيع الفئوي لعدد الحيازات الزراعية ونسبتها في فلسطين 2010، 2021

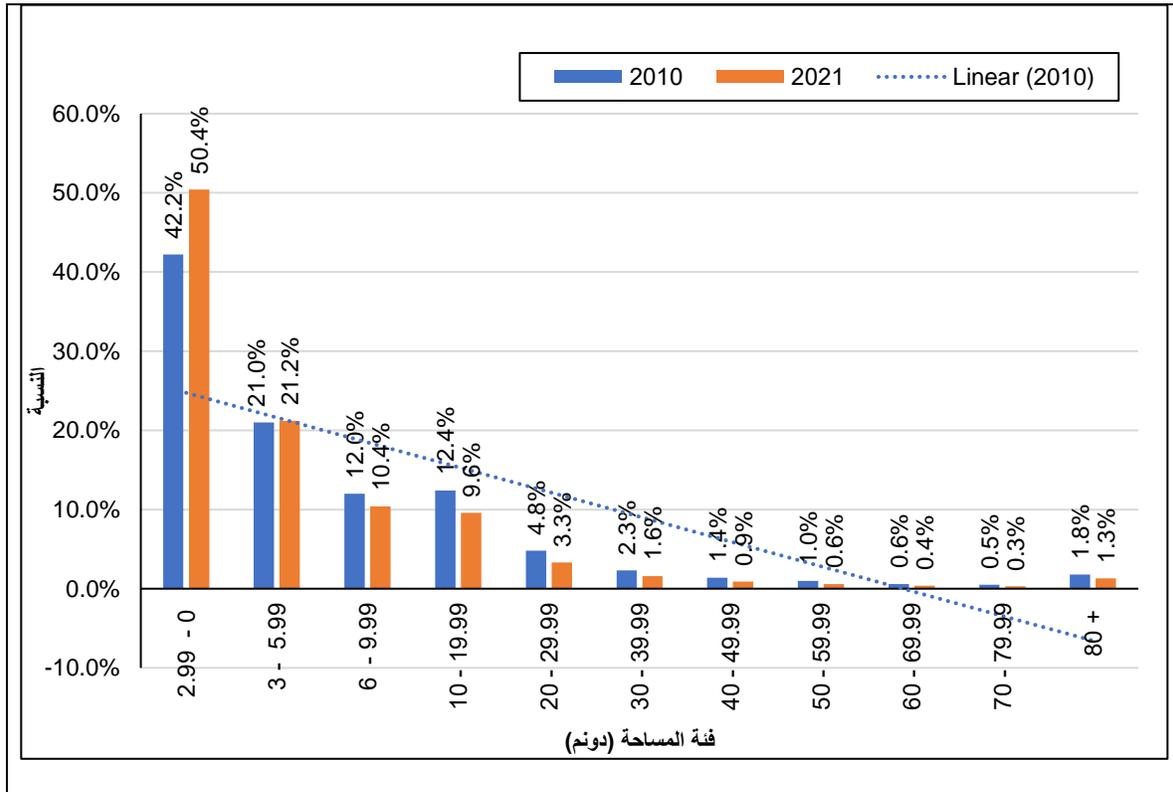
نسبة فئة المساحة 2021	نسبة فئة المساحة 2010	عدد الحيازات 2021	عدد الحيازات 2010	فئة مساحة الحيازة (دونم)
%50.5	%42.2	70,978	46,982	حتى 2.99
%21.2	%21.0	29,839	23,348	3 - 5.99
%10.4	%12.1	14,602	13,456	6 - 9.99
%9.6	%12.4	13,457	13,763	10 - 19.99
%3.3	%4.8	4,598	5,319	20 - 29.99
%1.6	%2.3	2,210	2,598	30 - 39.99
%0.9	%1.4	1,233	1,531	40 - 49.99
0.6%	1.0%	899	1,097	50 - 59.99
0.4%	0.6%	550	645	60 - 69.99
0.3%	0.5%	400	521	70 - 79.99
1.3%	1.8%	1,802	2,050	+ 80
<b>100.0%</b>	<b>100.0%</b>	<b>140,568</b>	<b>111,310</b>	<b>المجموع</b>

جدول رقم 7: عدد الحيازات التي يحوزها الذكور وعدد الحيازات التي تحوزها الإناث حسب فئة مساحة الحيازة ونسبة التغير

في فلسطين عام 2010، 2021

نسبة التغير إناث	نسبة التغير ذكور	عدد حيازات الإناث 2021	عدد حيازات الذكور 2021	عدد حيازات الإناث 2010	عدد حيازات الذكور 2010	فئة مساحة الحيازة بالدونم
61%	50%	6,170	64,682	3,829	43,117	حتى 2.99
30%	28%	2,253	27,540	1,734	21,599	3 - 5.99
-3%	9%	1,022	13,535	1,054	12,392	6 - 9.99
-15%	-2%	834	12,566	981	12,771	10 - 19.99
-29%	-13%	262	4,314	371	4,940	20 - 29.99
-37%	-14%	98	2,104	155	2,439	30 - 39.99
-46%	-18%	43	1,184	80	1,442	40 - 49.99
-42%	-17%	38	854	66	1,029	50 - 59.99
-40%	-13%	23	522	39	603	60 - 69.99
-45%	-22%	17	382	31	488	70 - 79.99
-43%	-12%	49	1,706	87	1,947	+ 80

شكل رقم 7: نسبة الحيازات الزراعية حسب فئة المساحة والعلاقة ما بين فئة مساحة الحيازة ونسبتها من مجمل عدد الحيازات الزراعية في فلسطين 2010، 2021



### 3.3 مؤشرات التفتت في الحيازات الزراعية في فلسطين

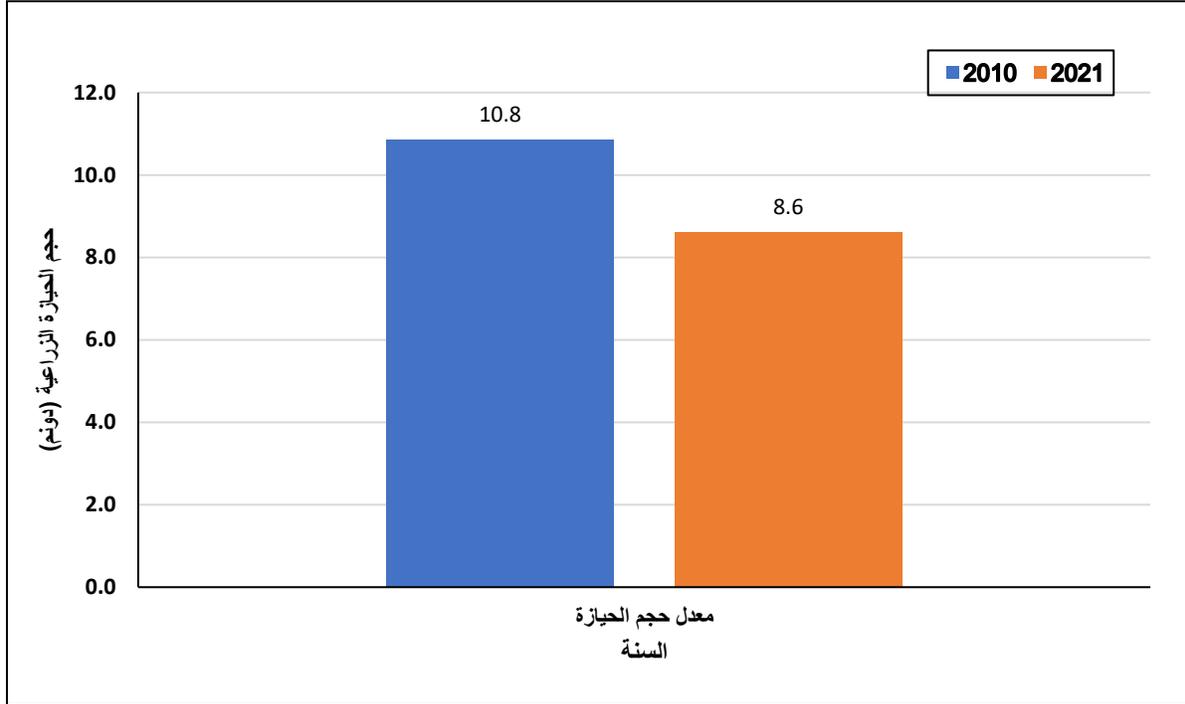
تعتبر التعدادات الزراعية التي تم إجراؤها في فلسطين من المصادر الجيدة والوفيرة للبيانات الإحصائية التي تبين نمط توزيع الحيازات الزراعية، كما انه يمكن الحصول منها على بعض المؤشرات التي يمكن منها الاستدلال على مدى تفتت الحيازة الزراعية، وبدراسة بيانات الجدول رقم (6) والمتعلقة بعدد ومساحة الحيازات الزراعية وفقا لحجم الحيازة أو المزرعة، يتبين ان الهيكل التوزيعي للحيازة الزراعية في فلسطين يغلب عليه طابع الحيازات الصغيرة (اقل من 3 دونم) التي مثلت نحو 42.2% من اجمالي عدد الحيازات عام 2010، حيث تزايدت النسبة لتصل إلى حوالي 50.5% عام 2021.

### 4.3 متوسط حجم الحيازات الزراعية في فلسطين

فيما يتعلق بمعدل حجم الحيازة الزراعية في فلسطين، فقد تراجع متوسط حجم الحيازة من 10.8 دونما عام 2010 إلى ما يقارب 8.6 دونما عام 2021 (جدول 8) وهذا دليل اخر على ان الحيازات الزراعية في فلسطين في طريقها للتفتت والتحول نحو الحيازات الصغيرة والتي تقل مساحتها عادة عن 3 دونمات (شكل 8). ويعزى السبب في انخفاض متوسط حجم الحيازة إلى ان الزيادة في عدد الحيازات يفوق الزيادة في مساحة الحيازات حيث بلغت الزيادة في عدد الحيازات نحو 26% عام 2021، بينما بلغت الزيادة في مساحة الحيازات نحو 0.19% لنفس العام. وعلى الرغم من اختلاف مفهوم الحيازة الزراعية بين العام 2010

و2021، حيث تم اعتبار الحيازات التي لا تلبي شروط المساحة أو أعداد الثروة الحيوانية عام 2021 حيازة زراعية بشرط أن يكون الانتاج الرئيسي في الحيازة للبيع أساساً، حيث لا يتعدى متوسط مساحة الحيازة في حال استثناء الحيازات التي لا تلبي شروط المساحة أو أعداد الثروة الحيوانية 8.8 دونم.

شكل رقم 8: متوسط حجم الحيازة الزراعية في فلسطين 2010، 2021



جدول رقم 8: عدد الحيازات الزراعية، ومساحة الحيازات، ومتوسط حجم الحيازة في فلسطين 2010، 2021. بالإضافة إلى نسبة

الزيادة في عدد ومساحة الحيازات لعام 2021

المؤشر	السنة		نسبة الزيادة في مساحة الحيازات 2021	نسبة الزيادة في عدد الحيازات 2021
	2021	2010		
عدد الحيازات (حيازة)	140,568	111,310	%0.19	%26
مساحة الحيازات (دونم)	1,209,301	1,207,061		
متوسط حجم الحيازة (دونم)	8.6	10.8		

يشير الجدول رقم 9 بوجود انخفاض كبير بمتوسط حجم الحيازة الزراعية في قطاع غزة لعام 2021 إذا ما قورن بمتوسط حجم الحيازة الزراعية في الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط حجم الحيازة الزراعية بقطاع غزة نحو 4.4 دونم، في حين بلغ متوسط حجم الحيازة نحو 10.9 دونم في الضفة الغربية. يشير الشكل رقم (9) إلى عدم وجود تفاوت كبير بمتوسط حجم الحيازة الزراعية بمحافظات قطاع غزة إذ يتراوح متوسط حجم الحيازة من 3.9 دونم في محافظة شمال غزة إلى نحو 5.2 دونم بمحافظة دير

البلح. على النقيض تماماً، يوجد تفاوت كبير بمتوسط حجم الحيازة الزراعية بمحافظات الضفة الغربية، حيث تراوح حجم الحيازة بين 5.9 دونم لمحافظة القدس و 26.1 دونم لمحافظة اريحا والاغوار و 23.7 دونم لمحافظة طوباس والاغوار الشمالية، تليها محافظة جنين بواقع 14.5 دونم، ثم محافظة قلقيلية بواقع 12.7 دونم.

ان صغر معدل حجم الحيازة في قطاع غزة يمكن ان يعزى للأسباب الثلاثة التالية:

أولاً: صغر مساحات محافظات قطاع غزة مقارنة بمساحة محافظات الضفة الغربية.

ثانياً: ارتفاع عدد السكان لوحدة المساحة وتقارب الكثافة السكانية لكافة محافظات قطاع غزة.

ثالثاً: تراجع المساحات الزراعية بقطاع غزة لصالح التنمية العمرانية وتقارب المساحة بين محافظات قطاع غزة.

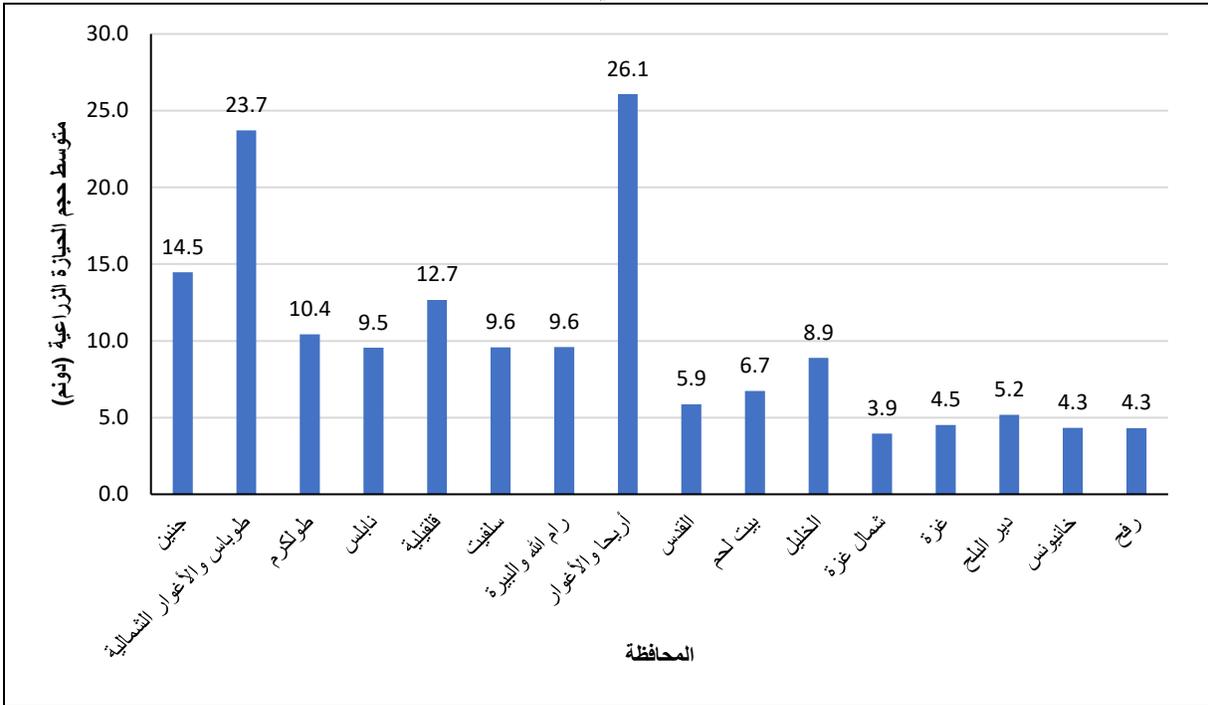
كافة الأسباب المذكورة أعلاه ساهمت في صغر معدل مساحة الحيازة الزراعية في قطاع غزة وإلى عدم وجود تفاوت كبير بمعدل مساحة الحيازة بين محافظات قطاع غزة.

ان التفاوت بمعدل حجم الحيازة الزراعية في الضفة الغربية نابع من وجود تفاوت بمساحات المحافظات وبالتالي وجود تفاوت بمساحة الأراضي الزراعية خاصة العالية القيمة منها بالإضافة إلى التفاوت بكثافة السكان. يشير الشكل رقم (10) إلى وجود تقارب أو تطابق بين منحنى مساحة الأراضي وعدد السكان لمحافظات الخليل ونابلس وطولكرم وقلقيلية وجنين. في حين يوجد تنافر وعدم انسجام ما بين عدد السكان ومساحة المحافظة في محافظتي اريحا والاغوار ومحافظة طوباس والاغوار الشمالية. هذا التنافر بمنحنى العلاقة بين مساحة الأراضي وعدد السكان والنتائج عن كبر مساحة الأراضي وصغر عدد السكان يتضح بالشكل رقم 11 والذي يشير إلى ان حصة الفرد من اجمالي مساحة الاراضي في محافظة اريحا والاغوار تبلغ 11.1 دونم ونحو 6.1 دونم في محافظة طوباس والاغوار الشمالية (شكل رقم 11). يشير الشكل رقم (12) إلى وجود ترابط بين عدد ومساحة الحيازات الزراعية في محافظات فلسطين، حيث أشار المنحنى إلى قيمة معامل الارتباط والبالغ 0.85.

جدول رقم 9: متوسط حجم الحيازة الزراعية في فلسطين حسب المنطقة 2010، 2021

المنطقة	حجم الحيازة (دونم) 2010	حجم الحيازة (دونم) 2021	متوسط حجم الحيازة الزراعية
فلسطين	10.8	8.6	9.7
الضفة الغربية	12.2	9.6	10.9
قطاع غزة	5.0	3.8	4.4

شكل رقم 9: متوسط حجم الحيازة الزراعية في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021

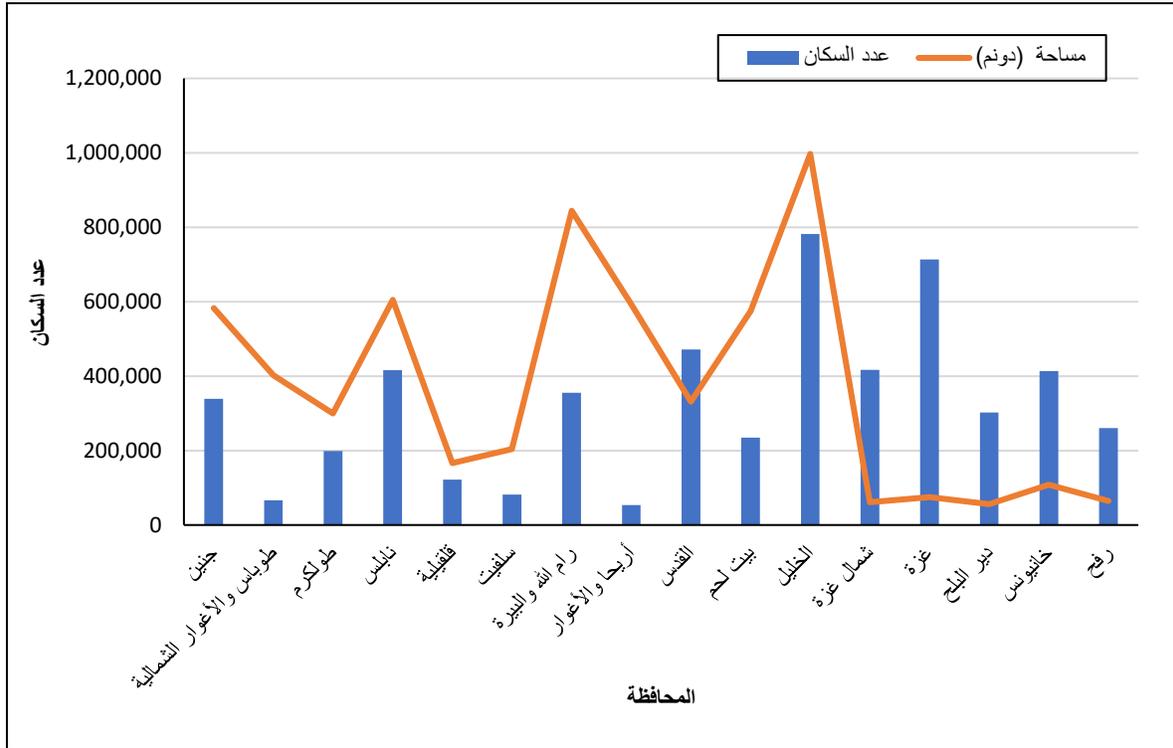


### 5.3 متوسط حجم الحيازة الزراعية في المحافظات 2010، 2021

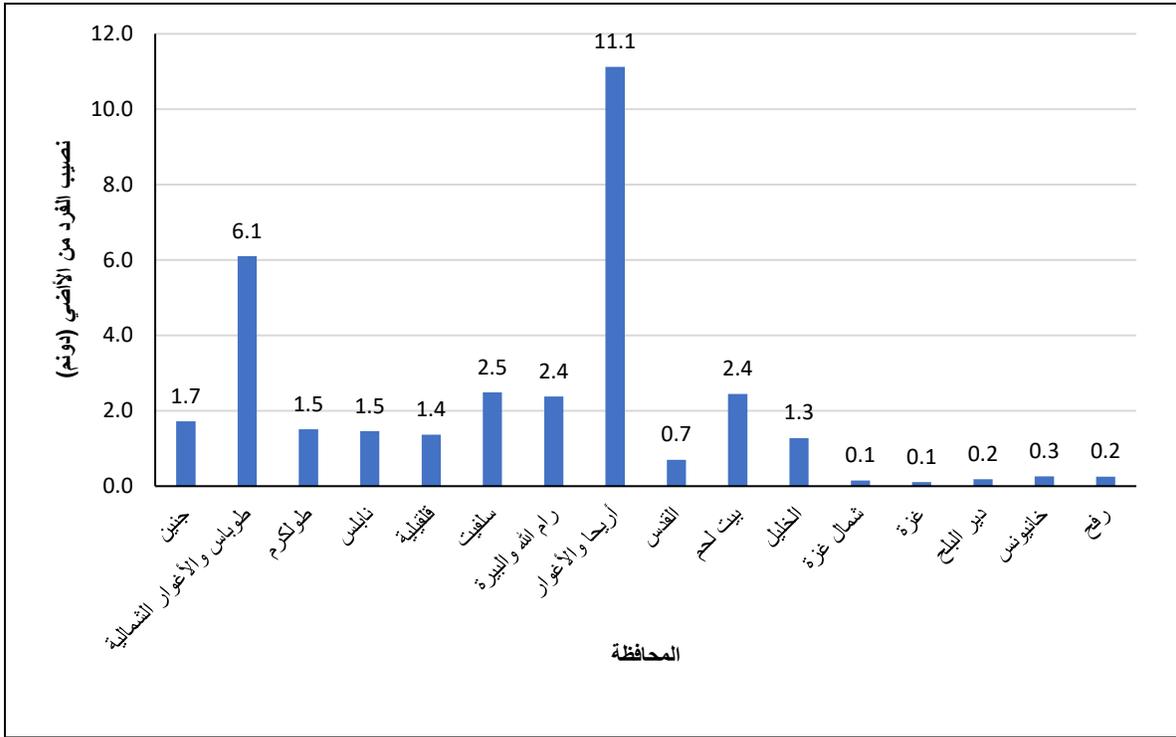
يتضح من الشكل رقم 13 إلى وجود تراجع بمتوسط حجم الحيازة الزراعية بكافة محافظات فلسطين باستثناء محافظتي أريحا والأغوار وجنين، حيث طرأ زيادة على متوسط حجم الحيازة الزراعية. ويعزى السبب بزيادة متوسط حجم الحيازة في محافظة أريحا إلى التوسع بزراعة النخيل الذي يحتاج إلى مساحات كبيرة وبالتالي كان لا بد من استصلاح الأراضي خاصة الأراضي الوقفية التي تم تأجيرها لأغراض زراعة النخيل وهذا ما يؤكد الشكل رقم (14) حيث يظهر زيادة بمساحة أشجار البستنة بمحافظة أريحا والأغوار بنسبة 315% حيث ارتفعت المساحة من 7,007 دونم عام 2010 إلى 29,103 دونم عام 2021 وكما هو معلوم فان منطقة أريحا لا يصلح لمناخها من أشجار البستنة سوى النخيل والموز والعنب المبكر. فيما يتعلق بزيادة متوسط حجم الحيازة في محافظة جنين، فقد اتجهت محافظة جنين في العقد الأخير (2010-2020) إلى التوسع بزراعة الخيار الربيعي وخيار البيبي لصناعة المخللات والتبغ لصناعة التبغ والقمح لإنتاج الفريكة، حيث تعتبر محافظة جنين حالياً أكبر منتج للتبغ والخيار الربيعي وخيار البيبي والفريكة في فلسطين وهذا ما تؤكد البيانات الظاهرة بالشكل رقم (14) حيث تشير البيانات إلى ازدياد مساحة المحاصيل الحقلية، والخضراوات وأشجار البستنة في محافظة جنين حيث ان جل الأراضي الزراعية عالية القيمة تقع ضمن حدود محافظة جنين والتي تشمل مرج بن عامر، سهل عرابية، مرج صانور وسهل الكفير. وفقاً لتقرير صادر عن صحيفة الحدث في فلسطين، فان زراعة التبغ في جنين أثرت على المحاصيل الحقلية كالحبوب والشعير والعدس، ما رفع سعر ضمان الأرض لهذه المحاصيل فأحجم المزارعون عن زراعتها باعتبار انها غير مجدية اقتصادياً. ومن التأثيرات السلبية لزراعة التبغ يقول المهندس

"إن المزارعين لا يلتفتون إلا للجدوى الاقتصادية من ذلك، ولا يتطلعون إن كانت هناك أي آثار جانبية على البيئة لهذا النوع من الزراعة". "قبل سنتين تحولت معظم الأراضي في محافظة جنين لزراعة التبغ فانعكس على مساحات الأراضي المزروعة بالخضار، مضيفاً أن أكثر أنواع الخضراوات التي تضررت هي البصل (مصطفى عمارنة: صحيفة الحدث، 2016).

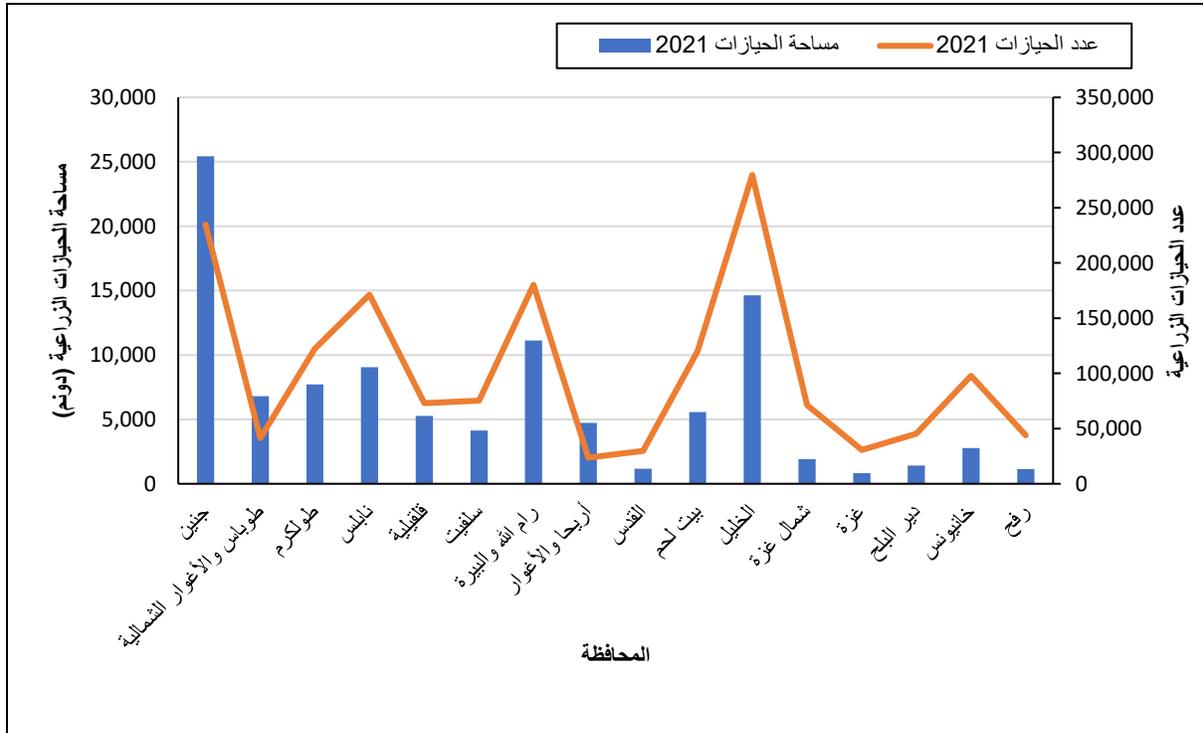
شكل رقم 10: العلاقة بين عدد سكان المحافظة ومساحة المحافظة في فلسطين 2021



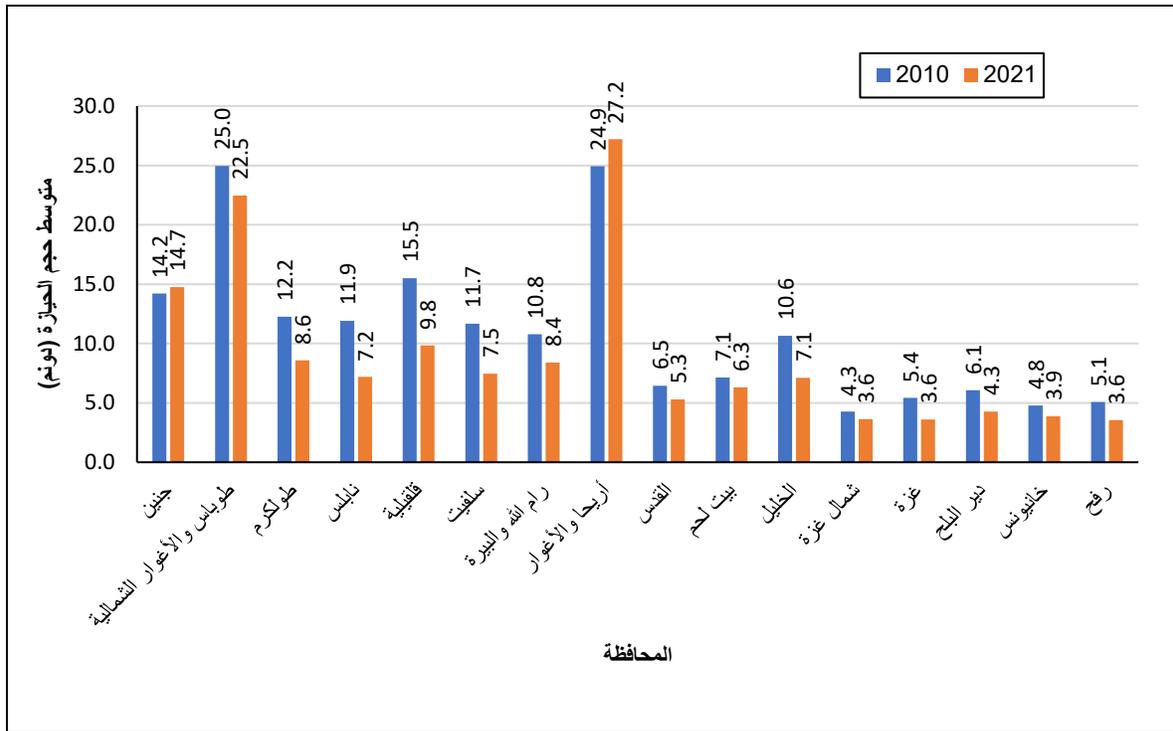
شكل رقم 11: نصيب الفرد من الأراضي من اجمالي مساحة المحافظة في فلسطين 2021



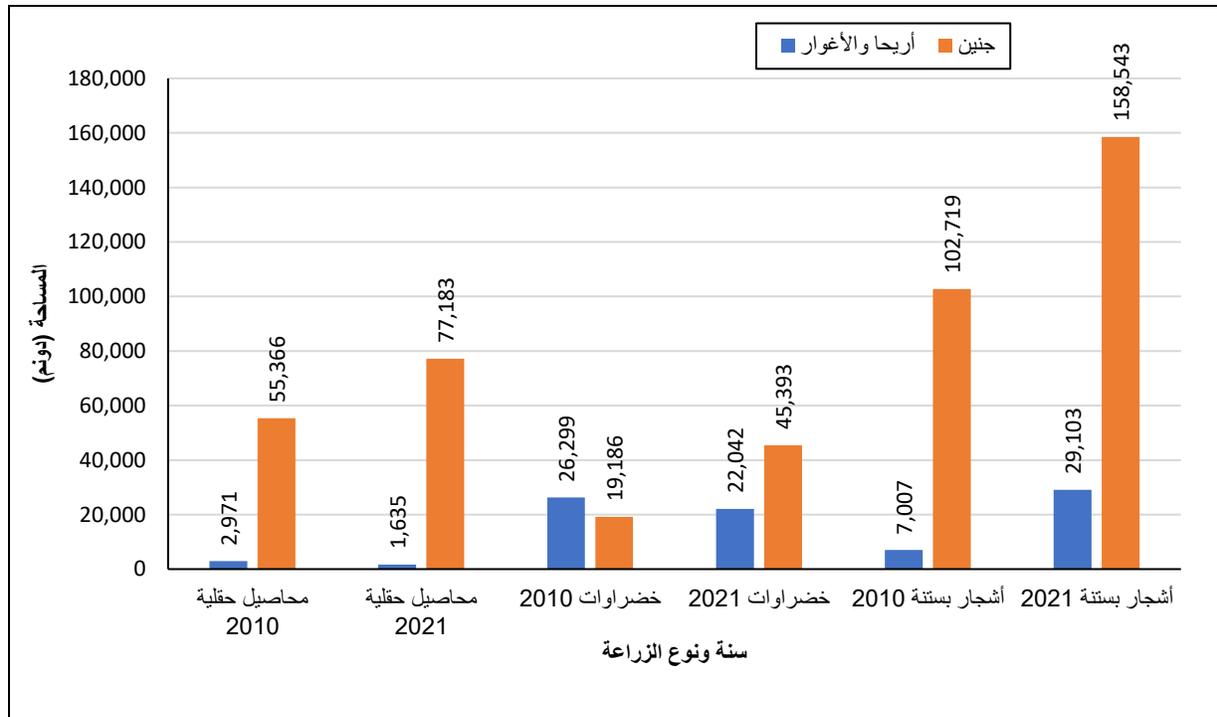
شكل رقم 12: العلاقة بين عدد ومساحة الحيازات الزراعية في محافظات فلسطين 2021 (معامل ارتباط = 0.85)



شكل رقم 13: متوسط حجم الحيازة الزراعية في محافظات فلسطين 2010، 2021



شكل رقم 14: مساحة أشجار البستنة والخضراوات والمحاصيل الحقلية في محافظتي أريحا وجنين 2010، 2021



## الفصل الرابع

### عدالة توزيع الحيازات الزراعية

#### 1.4 المقدمة

في هذا الفصل سيتم بحث عدالة توزيع مساحات الحيازات الزراعية كافة باستخدام رسم منحني لورنس وحساب معامل جيني لتوزيع هذه الحيازات بين الحائزين. يستخدم منحني لورنس لمقارنة نسبة الحائزين مع نسبة مساحة الحيازات التي يحوزونها. اما معامل جيني، الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، فيعطي قيمة رقمية للعدالة أو عدم العدالة في توزيع مساحة الحيازات. حيث تشير قيمة المعامل القريبة من الصفر إلى عدالة نسبية في توزيع مساحة الحيازات، بينما تشير قيمة المعامل الأبعد عن الصفر إلى عدم عدالة أكبر في توزيع الحيازات. أي ان قيمة معامل جيني التي تقترب من الواحد الصحيح تشير إلى عدم عدالة على الاطلاق أو عدم وجود عدالة كبيرة في توزيع مساحة هذه الحيازات. وأمكن حساب معامل جيني (عبد الفضيل، 1973) من القانون الاتي:

$$GC = \frac{\sum_{i=1}^n X_i Y_{i+1} - \sum_{i=1}^n X_{i+1} Y_i}{10000}$$

حيث: GC : معامل جيني.

Y: النسبة التجميعية لعدد الحائزين.

X: النسبة التجميعية للمساحة

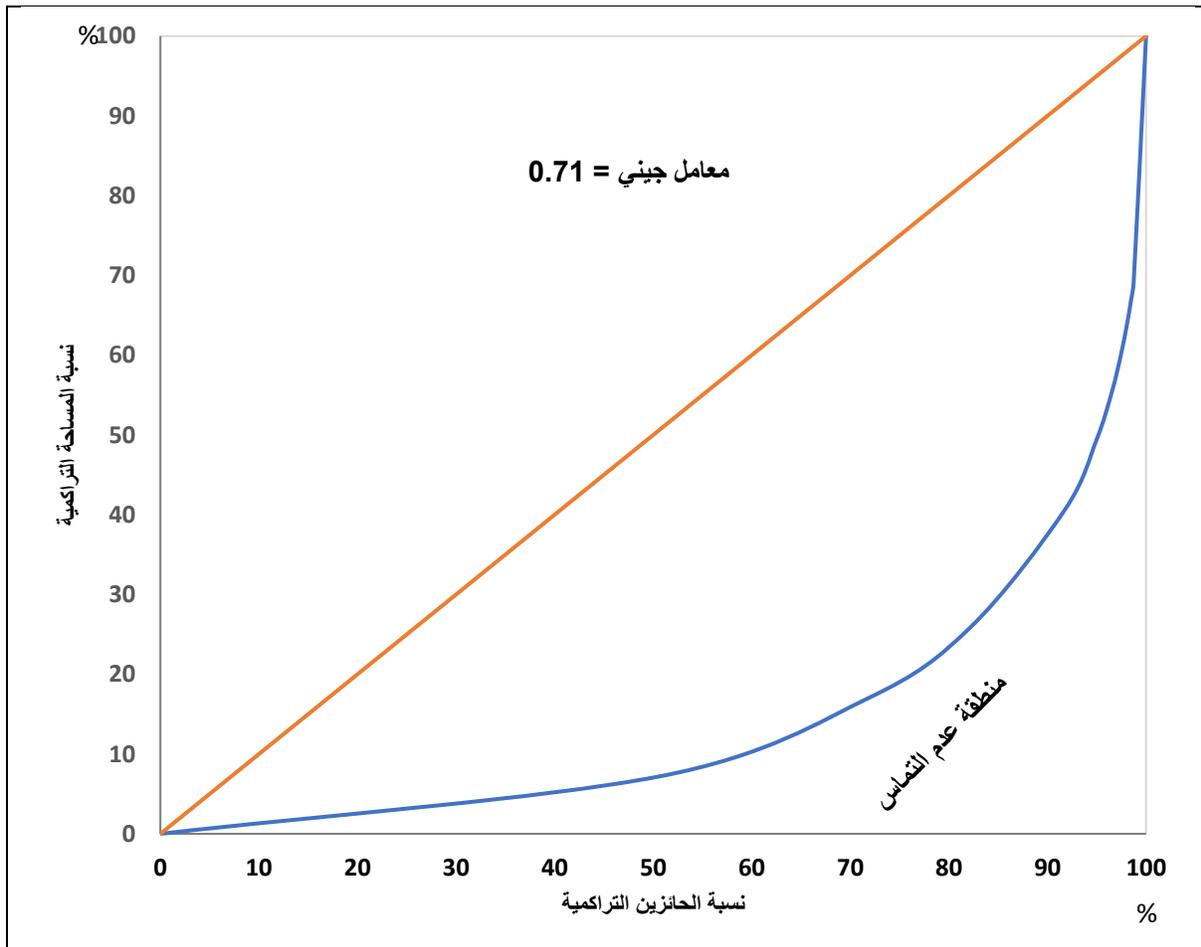
#### 2.4 توزيع مساحة الحيازات الزراعية على مستوى فلسطين

يعرض الشكل (15) منحني لورنس لتوزيع مساحات الحيازات الزراعية على الحائزين في أراضي فلسطين كوحدة واحدة. ويشير هذا المنحني إلى وجود عدم عدالة نسبي في توزيع مساحة هذه الحيازات على الحائزين، حيث تظهر بيانات الطبقة الاولى على المنحني (الـ 50% الأولى من عدد الحائزين) ان أصغر 50% من الحائزين يحوزون على 7.2% فقط من مساحة الحيازات، وان الطبقة الثانية بين (50 - 71.8%) تحوز على نحو 10% فقط من مساحة هذه الحيازات. وان الطبقة الثالثة بين (71.8 - 91.7%) تحوز على نحو 23.6% من مساحة هذه الحيازات، وان الطبقة الرابعة بين (91.7 - 100%) تحوز على نحو 59.4% من مساحة حيازات فلسطين. أي ان اقل من 10% من الحائزين يمتلكون 60% من مساحة حيازات فلسطين.

من خلال هذا المنحني والبيانات المتعلقة به، تم احتساب معامل جيني لتوزيع الحيازات على مستوى فلسطين، حيث بلغت قيمته 0.71 وهذا مؤشر قوي على وجود عدم عدالة نسبي في توزيع مساحة الحيازات الأرضية بين الحائزين على مستوى أراضي فلسطين في حين ان قيمة مؤشر جيني لعام 2010 بلغت 0.6 (ماس، 2013). وللمقارنة، تشير نتائج دراسة أخرى أجريت في الأردن (الريماوي، 2007) قد حسبت معامل جيني للحيازات النباتية والمختلطة وذلك باستخدام نتائج عام 2007، وتشير نتائج

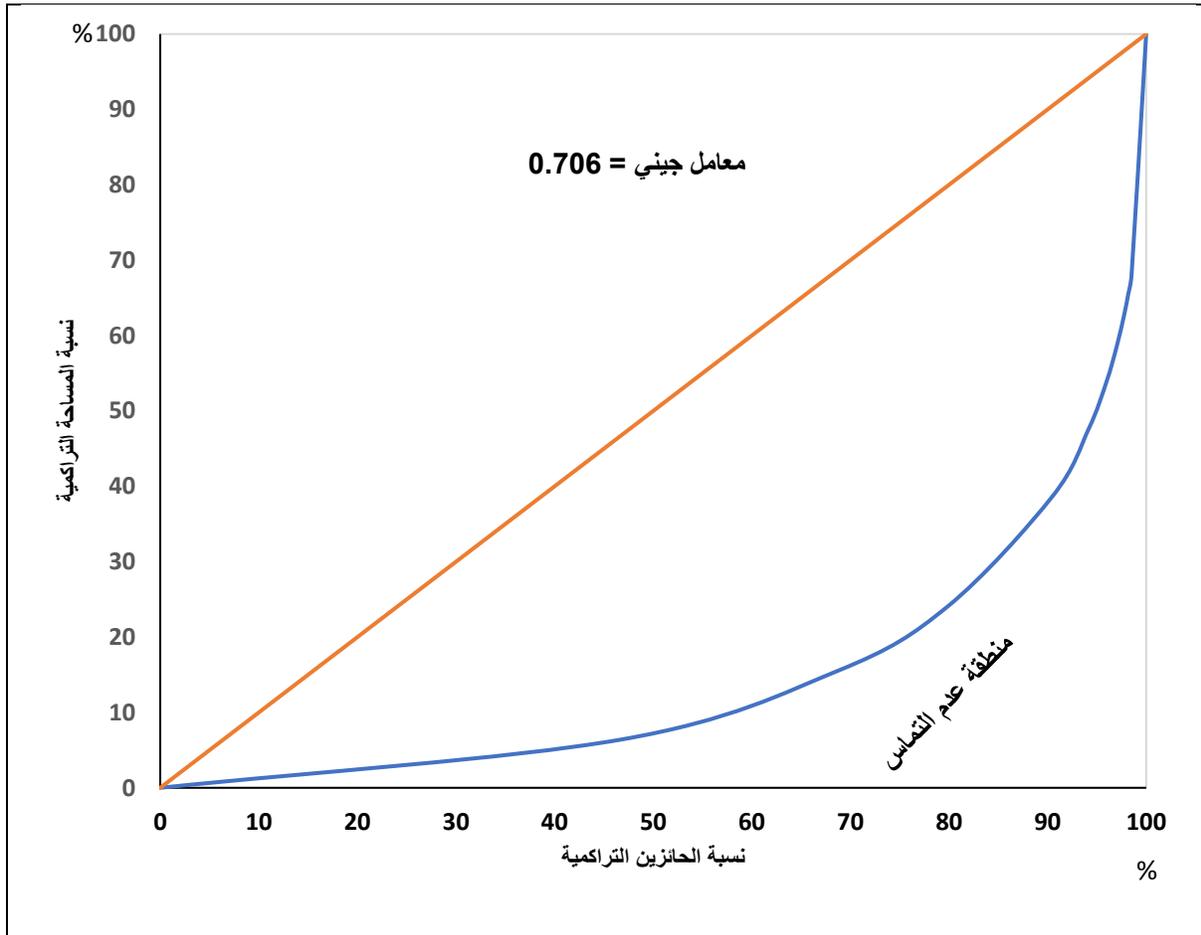
تلك الدراسة على ان معامل جيني لتوزيع الحيازات الزراعية الأردنية بين الحائزين بلغ 0.685. وبمقارنة هذه القيمة لمعامل جيني مع قيمة معامل جيني المحوسب على مستوى فلسطين، يتضح ان واقع عدالة توزيع الحيازات متقارب نسبيا من حالة الأردن. يعرض الشكل (16) منحنى لورنس لتوزيع مساحات الحيازات الأرضية على الحائزين في الضفة الغربية. وتشير البيانات على هذا المنحنى (بيانات الطبقة الأولى بين 0 - 46.6%) إلى وجود عدم عدالة نسبي في توزيع مساحة هذه الحيازات على الحائزين، حيث يظهر المنحنى 46.6% من الحائزين يحوزون على 6.4% فقط من مساحة الحيازات، وان الطبقة الثانية بين (46.6 - 68.7%) تحوز على 9.1% فقط من مساحة هذه الحيازات. بمعنى 68.7% من الحائزين يحوزون على 15.5% من مساحة الحيازات. في المقابل، تشير البيانات على المنحنى إلى ان 10% من الحائزين يحوزون على 61.4% من مساحة هذه الحيازات. ومن خلال هذا المنحنى والبيانات المتعلقة به، تم حساب معامل جيني لتوزيع مساحة الحيازات الأرضية في الضفة الغربية، حيث بلغت قيمته 0.706 وهذا أيضا مؤشر قوي على وجود عدم عدالة نسبي في توزيع مساحة هذه الحيازات بين الحائزين في الضفة الغربية، وان عدم العدالة تتساوى مع تلك الموجودة على مستوى فلسطين ككل، حيث ان معامل جيني على مستوى الوطن ككل هو 0.706. في حين ان قيمة مؤشر جيني للضفة الغربية لعام 2010 بلغت 0.6 (ماس، 2013).

شكل رقم 15: توزيع مساحة الحيازات بين الحائزين في فلسطين باستخدام منحنى لورنس ومعامل جيني 2021



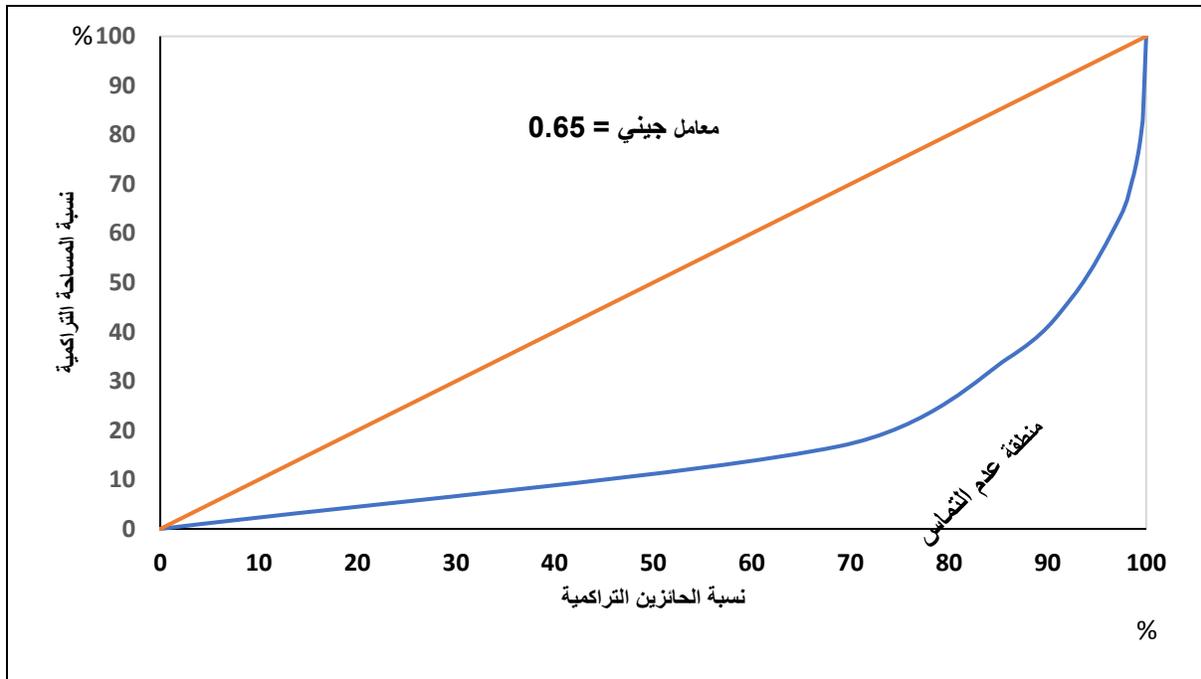
يعرض الشكل (17) منحى لورنس لتوزيع مساحات الحيازات الأرضية على الحائزين في قطاع غزة، وتشير البيانات على هذا المنحنى (بيانات الطبقة الأولى بين 0 - 68.8%) إلى وجود عدم عدالة نسبي في توزيع مساحة هذه الحيازات على الحائزين، حيث يظهر المنحنى ان 68.8% من الحائزين يحوزون على 16.8% فقط من مساحة الحيازات، وان الطبقة الثانية بين (68.8 - 86%) تحوز على 17.9% فقط من مساحة هذه الحيازات. بمعنى 86% من الحائزين يحوزون على 34.6% من مساحة الحيازات. في المقابل، تشير البيانات على المنحنى إلى ان أكبر 14% من الحائزين يحوزون على 65.4% من مساحة هذه الحيازات. ومن خلال هذا المنحنى والبيانات المتعلقة به، تم حساب معامل جيني لتوزيع مساحة الحيازات الأرضية في قطاع غزة، حيث بلغت قيمته 0.65 لعام 2021 وهذا أيضا مؤشر قوي على وجود عدم عدالة نسبي في توزيع مساحة هذه الحيازات بين الحائزين في قطاع غزة، وان عدم العدالة متقاربة مع تلك الموجودة على مستوى فلسطين ككل، حيث ان معامل جيني على مستوى الوطن ككل هو 0.71. فيما يبين الشكل رقم (18) بان ما نسبته 81% من الحيازات في فلسطين هي حيازات فردية، وان حيازات الاسرة لا تشكل سوى 12.96% من مجمل الحيازات الزراعية. في حين ان قيمة مؤشر جيني في قطاع غزة لعام 2010 بلغت 0.53 (ماس، 2013).

شكل رقم 16: توزيع مساحة الحيازات بين الحائزين في الضفة الغربية باستخدام منحى لورنس ومعامل جيني 2021

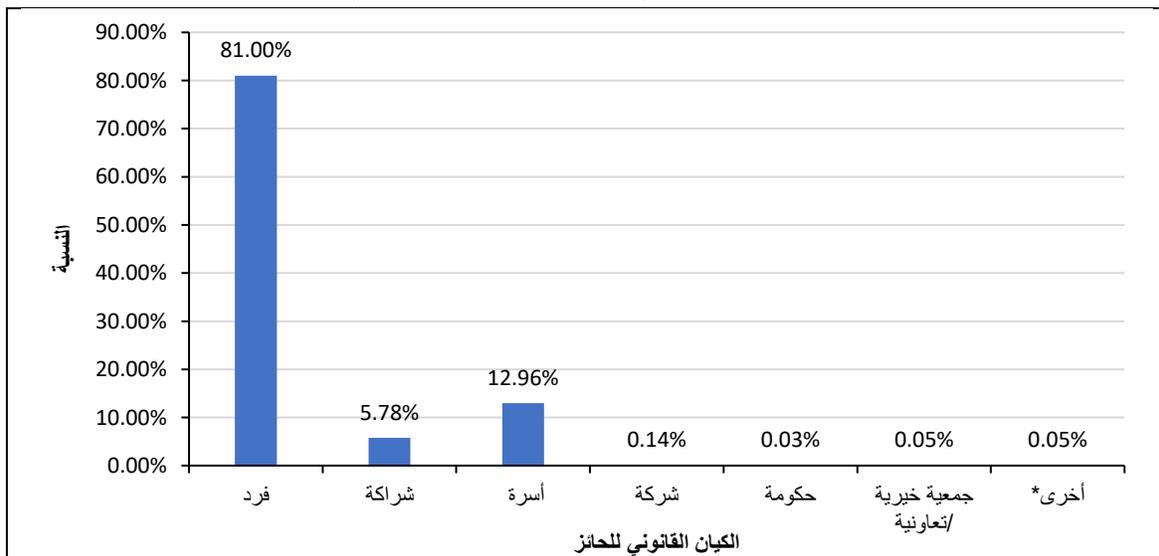


نستنتج مما سبق بان عدم عدالة توزيع الحيازات الزراعية في فلسطين تتزايد، حيث ارتفعت قيمة مؤشر جيني لفلسطين والضفة الغربية من 0.6 عام 2010 إلى نحو 0.71 عام 2021. كما ارتفع المؤشر لقطاع غزة، حيث ارتفع من 0.53 عام 2010 إلى نحو 0.65 عام 2021.

شكل رقم 17: توزيع مساحة الحيازات بين الحائزين في قطاع غزة باستخدام منحني لورنس ومعامل جيني 2021



شكل رقم 18: الحيازات الزراعية في فلسطين حسب الكيان القانوني للحائز 2021



## الفصل الخامس

## واقع الحيازات النباتية والحيوانية والمختلطة في فلسطين

## 1.5 الحيازات النباتية

على صعيد فلسطين، ارتفع عدد الحيازات النباتية بنسبة 30% عام 2021 مقارنة في العام 2010. حيث ارتفع العدد من 79,176 حيازة عام 2010 إلى ما يقارب 103,143 حيازة في العام 2021 (جدول 10). في الضفة الغربية ارتفع عدد الحيازات النباتية عام 2021 بنسبة 37%. في قطاع غزة انخفض عدد الحيازات النباتية عام 2021 بنسبة (-4%) (جدول رقم 10). على صعيد محافظات الضفة الغربية، ارتفع عدد الحيازات النباتية بكافة محافظات الضفة الغربية باستثناء محافظة القدس، حيث شكلت محافظة اريحا والاغوار أكبر ارتفاع بواقع 59%، في حين شكلت محافظة القدس أكبر انخفاضا بلغ (-14%). على صعيد محافظات قطاع غزة، شكلت محافظة خانينوس أكبر ارتفاع بواقع 15%، في حين شكلت محافظة غزة أكبر انخفاض بواقع (-35%) (جدول رقم 11). ان الانخفاض بعدد الحيازات النباتية في قطاع غزة نابع من محدودية الاراضي الزراعية وانحسارها نتيجة للزحف العمراني والاعتداءات المتواصلة على الأراضي الزراعية خاصة العالية القيمة منها. في محافظة القدس، يعزى السبب بتراجع الحيازات النباتية إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم أجزاء محافظة القدس والاستيلاء على الأراضي الزراعية لصالح المستوطنات خاصة بالجزء الغربي والشمال الغربي للمحافظة. هذه الإجراءات والسياسات الإسرائيلية الممنهجة تجاه الأراضي الزراعية بعاصمة فلسطين اثرت سلبيا على عدد الحيازات النباتية وأدت إلى تراجعها لتصل نسبة التراجع إلى (-14%). مزيدا من المعلومات حول التغير بعدد الحيازات النباتية في فلسطين موضحة بالشكل رقم 19.

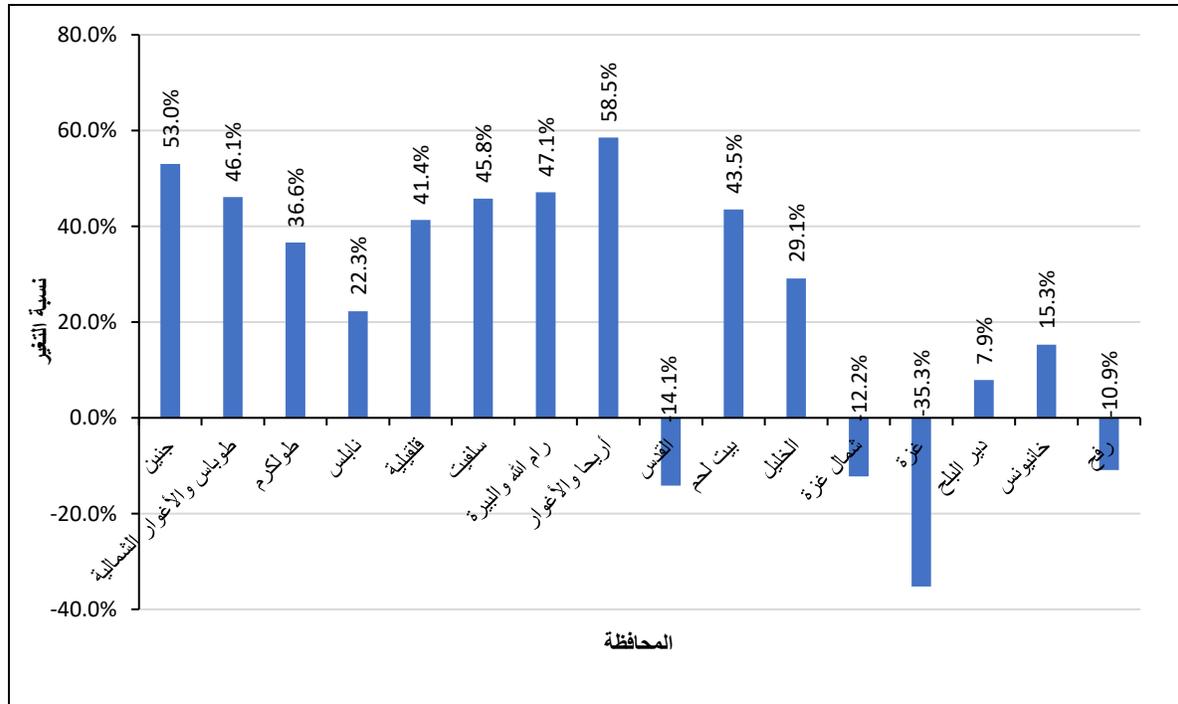
جدول رقم 10: عدد الحيازات النباتية ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة 2010، 2021.

المنطقة	2010	2021	نسبة التغير %
فلسطين	176.79	143.103	30%
الضفة الغربية	267.65	723.89	37%
قطاع غزة	909.13	420.13	-4%

جدول رقم 11: عدد الحيازات النباتية ونسبة التغير في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021

المحافظة	السنة		نسبة التغير %
	2021	2010	
جنين	16,084	10,512	53%
طوباس والأغوار الشمالية	2,504	1,714	46%
طولكرم	9,008	6,595	37%
نابلس	11,888	9,721	22%
قلقيلية	5,232	3,701	41%
سلفيت	5,800	3,979	46%
رام الله والبيرة	12,969	8,817	47%
أريحا والأغوار	948	598	59%
القدس	1,518	1,768	-14%
بيت لحم	7,055	4,915	44%
الخليل	16,717	12,947	29%
شمال غزة	2,708	3,085	-12%
غزة	1,243	1,920	-35%
دير البلح	2,199	2,038	8%
خانيونس	5,074	4,401	15%
رفح	2,196	2,465	-11%

شكل رقم 19: نسبة التغير في عدد الحيازات النباتية في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021



## 1.1.5 أنماط الري في فلسطين

كما هو واضح بالجدول رقم (12)، يوجد زيادة بنسبة مساحة الزراعة البعلية في فلسطين، الضفة الغربية، وانخفاض في قطاع غزة. حيث زادت النسبة عام 2021 مقارنة في العام 2010 نحو 11% في فلسطين، ونحو 12% في الضفة الغربية وتراجعت بنسبة 16% في قطاع غزة. ويوجد ازدياد بمساحة الري السطحي والري بالتنقيط والري بالرشاشات في فلسطين. حيث بلغت نسبة الزيادة بمساحة الأراضي المروية بنمط بالري السطحي في فلسطين نحو 25%، و75% بنمط الري بالتنقيط، و53% بنمط الري بالرشاشات (جدول رقم 12).

جدول رقم 12: مساحة المحاصيل المزروعة في فلسطين ونسبة التغير حسب نمط الري 2010، 2021

المنطقة			نمط الري
قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين	
20,093	708,164	<b>728,257</b>	ري بعلي 2010
16,797	790,350	<b>807,147</b>	ري بعلي 2021
-16%	12%	<b>11%</b>	نسبة التغير بعلي
22,087	16,589	<b>38,672</b>	ري سطحي 2010
24,269	23,947	<b>48,216</b>	ري سطحي 2021
10%	44%	<b>25%</b>	نسبة التغير سطحي
41,206	85,053	<b>126,260</b>	ري بالتنقيط 2010
63,172	157,470	<b>220,642</b>	ري بالتنقيط 2021
53%	85%	<b>75%</b>	نسبة التغير بالتنقيط
1,829	11,420	<b>13,249</b>	ري بالرشاشات 2010
12,332	7,984	<b>20,316</b>	ري بالرشاشات 2021
574%	-30%	<b>53%</b>	نسبة التغير بالرشاشات

على صعيد محافظات فلسطين، زادت مساحة الاراضي الزراعية بالنمط البعلي (جدول رقم 13)، حيث زادت المساحة من 728,257 دونم عام 2010 إلى نحو 807,147 دونم، وشكلت محافظة الخليل أكبر انخفاض بواقع 25,732 دونم. فيما يتعلق بالري السطحي ازدادت المساحة من 38,672 دونم عام 2010 إلى نحو 48,216 دونم عام 2021، حيث شكلت محافظتي خانيونس والخليل أكبر توسع بمساحة الري السطحي بواقع 3,002 دونم و 2,756 دونم بالتوالي. مساحة الري بالتنقيط ازدادت كذلك بمحافظات فلسطين، حيث ارتفع مجموع المساحة المروية بنمط الري بالتنقيط من 126,260 دونم عام 2010 إلى نحو 220,642 دونم عام 2021، حيث احتلت محافظة جنين أكبر زيادة بواقع 26,457 دونم. كذلك الحال الري بالرشاشات

ارتفع من 13,249 دونم عام 2010 إلى نحو 20,316 دونم عام 2021، حيث شكلت محافظة شمال غزة أكبر زيادة بلغت 10,144 دونم (جدول رقم 13).

جدول رقم 13: المساحة المزروعة في فلسطين حسب نمط الري والمحافظة 2010، 2021

نمط الري								المحافظة
رشاشات 2021	رشاشات 2010	تنقيط 2021	تنقيط 2010	سطحي 2021	سطحي 2010	بعلي 2021	بعلي 2010	
1,884	934	40,054	13,597	5,435	3,267	233,746	158,653	جنين
2,947	4,122	36,868	14,581	1,039	543	42,636	45,508	طوباس والأغوار الشمالية
1,173	1,005	11,747	8,192	3,004	2,131	67,521	62,144	طولكرم
1,285	4,440	7,627	7,028	1,653	3,446	83,973	104,990	نابلس
81	158	5,772	4,682	2,361	1,609	36,864	41,139	قلقيلية
2	4	110	80	391	476	44,935	38,979	سلفيت
113	41	727	542	1,368	1,378	94,423	63,858	رام الله والبييرة
43	506	48,234	32,008	1,955	1,148	2,548	1,231	أريحا والأغوار
14	7	26	175	438	436	9,828	10,040	القدس
20	76	912	857	2,107	715	48,065	30,080	بيت لحم
422	126	5,393	3,311	4,196	1,440	125,811	151,543	الخليل
11,232	1,088	16,074	8,914	3,321	3,744	3,093	1,632	شمال غزة
249	62	5,071	4,826	3,014	3,463	2,923	2,973	غزة
460	461	9,175	5,653	5,876	6,841	2,322	2,537	دير البلح
237	125	21,815	11,014	8,149	5,147	7,012	10,273	خانيونس
154	92	11,037	10,801	3,909	2,147	1,447	2,676	رفح
<b>20,316</b>	<b>13,249</b>	<b>220,642</b>	<b>126,260</b>	<b>48,216</b>	<b>38,672</b>	<b>807,147</b>	<b>728,257</b>	<b>المجموع</b>

طراً ارتفاع على مساحة الأراضي الزراعية التي تروى بنمط الري السطحي بمحافظتي جنين والخليل، حيث يعزى السبب إلى التوسع بزراعة العنب في هاتان المحافظتان واستخدام الري التكميلي بالزراعة، حيث بدأ حديثاً الشروع بري العنب بنمط الري السطحي، حيث تقدر المساحة المزروعة بالعنب خلال العقد الأخير بمحافظة جنين نحو 3,000 دونم. ارتفع كذلك مساحة الري بالتنقيط بشكل كبير بمحافظات جنين وطوباس والأغوار الشمالية وأريحا والأغوار وخانيونس، ويرجع السبب في ذلك إلى التوسع بزراعة الخضار بهذه المحافظات نتيجة لاستصلاح الأراضي الزراعية وحفر الآبار الزراعية وإنشاء برك حصاد وتجميع المياه. مساحة الأراضي المروية بنمط الري بالرشاشات قد ازدادت بشكل كبير بمحافظتي شمال غزة وطوباس والأغوار الشمالية، ويرجع السبب في ذلك إلى التوسع بزراعة البطاطا والجزر والبصل في هاتان المحافظتان.

### 2.1.5 أنماط الزراعة المحمية في فلسطين

في فلسطين يتم استخدام ثلاثة أنماط للزراعة المحمية، وهي البيوت البلاستيكية، الأنفاق الفرنسية العالية والأنفاق الأرضية المنخفضة. تعرف البيوت البلاستيكية على أنها إحدى أنواع البيوت المحمية، وتكون عبارة عن هياكل مصنوعة من المعادن أو المواسير قطر 2 - 3 انش، لكنها مغطاة بأغطية بلاستيكية مفردة أو مزدوجة وترجع بها عادة الخضراوات. يتكون البيت البلاستيكي من مجموعة من الأقواس المتصلة مع بعضها البعض، بحيث يكون عرض القوس الواحد نحو 7 متر وطوله نحو 30 متر وارتفاعه نحو 4-5 متر. الأنفاق الفرنسية (العالية) هي عبارة عن أقواس من المواسير الحديدية قطرها 1-3 انش ومرفوع عليها بلاستيك علوي والمسافة بين الأقواس 3 م تقريباً، تشكل نفقاً عرضه 6-10 م وطوله 30-50 م وارتفاع النفق حوالي 1.5-2 م ويمكن استخدام المنخل لحماية الأشتال من الحشرات. ويزرع فيه عادة الباذنجان والفلفل والخيار والبندورة والفاصولياء. الأنفاق المنخفضة (الأرضية): هي عبارة عن أنفاق مكونة من بلاستيك أو شاش علوي موضوع على أقواس من الأسلاك الحديدية، عرضها 60 سم-100 سم وارتفاعها 50 سم-80 سم تقريباً، وتستخدم في أشهر الشتاء الباردة لتغطية الخضار المكشوفة المروية لرفع درجات الحرارة قليلاً والحماية الجزئية من الصقيع وتستخدم قبل مرحلة الإثمار. طرا ارتفاع على مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بنمط البيوت البلاستيكية عام 2021 (جدول رقم 14)، حيث ازدادت المساحة من 18,154 دونم عام 2010 إلى نحو 38,184 دونم عام 2021 مشكلة ازدياد بالمساحة ما نسبته 110%. طراً كذلك ازدياد بمساحة الأنفاق الفرنسية المرتفعة ما نسبته 43%، حيث ازدادت المساحة من 7,74 دونم عام 2010 إلى 1,110 دونم عام 2021. في المقابل انخفضت مساحة الأراضي المزروعة بنمط الأنفاق الأرضية المنخفضة، حيث انخفضت المساحة من 13,795 دونم عام 2010 إلى نحو 10,550 دونم عام 2021. هذا الانخفاض مفاده التحول بنمط الزراعة نحو البيوت البلاستيكية، حيث اتجه حالياً جزء كبير من المزارعين لزراعة الكثير من الخضراوات داخل الدفيئة بدلاً من الأنفاق المنخفضة، حيث يزرع حالياً الباذنجان، اليقطين، الفلفل، الفقوس، الفراولة والملوخية داخل البيوت البلاستيكية. كما اتجه المزارعين إلى زراعة العنب اللابذري المبكر داخل الدفيئات الزراعية خاصة في منطقة الاغوار. أضف إلى ذلك تراجع الزراعة بشكل عام خاصة في منطقة اريحا الاغوار. هذا الازدياد بمساحة الأراضي الزراعية المزروعة بنمط الزراعة المحمية يتماشى مع الخطط الوطنية الهادفة إلى الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الأساسية خاصة الخضار.

جدول رقم 14: مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بنمط البيوت البلاستيكية والانفاق الفرنسية والانفاق الأرضية 2010، 2021

نمط الزراعة المحمية			المساحة والسنة ونسبة التغير
بيوت بلاستيكية	أنفاق فرنسية	أنفاق أرضية (منخفضة)	
18,154	774	13,795	المساحة (دونم) 2010
38,184	1,110	10,550	المساحة (دونم) 2021
110%	43%	-24%	نسبة التغير بالمساحة %

## 2.5 الحيازات الحيوانية

على صعيد فلسطين، ارتفع عدد الحيازات الحيوانية عام 2021 بنسبة 40% مقارنة في العام 2010. هذه الزيادة تعطي مؤشر إيجابي على زيادة الاهتمام بقطاع الثروة الحيوانية، كما هو مبين بالجدول (رقم 15). على صعيد الضفة الغربية ارتفع عدد الحيازات الحيوانية عام 2021 بنسبة 127% (جدول 15). في محافظات الضفة الغربية، ارتفع عدد الحيازات الحيوانية بمحافظات رام الله والبيرة وجنين واريحا والاعوار وطوباس والاعوار الشمالية وطولكرم وبيت لحم والخليل، في حين انخفض عدد الحيازات الحيوانية بمحافظات نابلس وقلقيلية وسلفيت والقدس (جدول 16 وشكل 20). حيث شكلت محافظة رام الله والبيرة أكبر زيادة بعدد الحيازات بواقع 66%، في حين شكلت محافظة القدس أكبر انخفاضاً بواقع (-15%) مقارنة في العام 2010. على صعيد محافظات قطاع غزة، شكلت محافظة خان يونس أكبر ارتفاع بعدد الحيازات الحيوانية بواقع 203%، في حين شكلت محافظة غزة اقل ارتفاع بواقع 65%. هذا الازدياد المتواضع بعدد الحيازات الحيوانية في الضفة الغربية اذا ما قورن بنسبة الازدياد في قطاع غزة نابع من سيطرة الاحتلال على معظم مراعي فلسطين والقيود التي يفرضها على الرعاة خاصة بالسفوح الشرقية للضفة الغربية وجبال فلسطين الوسطى، كما ان ظاهرة الاستيطان الرعوي قد بدأت بالظهور على طول السفوح الشرقية للضفة الغربية، حيث يسيطر المستوطنون وقتيان التلال على مئات الكيلومترات المربعة من مراعي فلسطين الامر الذي أدى إلى اجبار الكثير من الرعاة إلى مغادرة المراعي والتخلي عن هذه المهنة والتوجه اما للعمل داخل الخط الأخضر أو استبدال مهنة الرعي بمهنة أخرى.

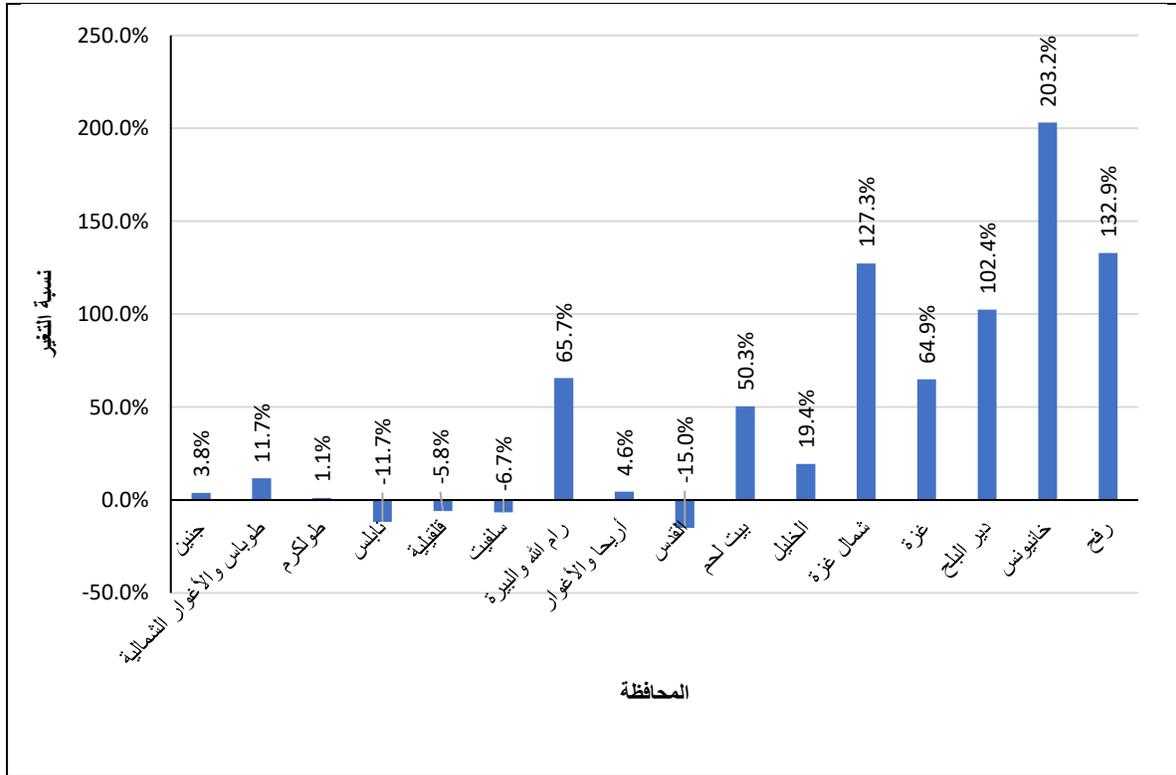
وفقاً لتقرير لوكالة وطن للأبناء نشر عام 2022، أشار إلى ان السيطرة الاستعمارية على المشهد الزراعي أصبح سمة بارزة في السنوات الأخيرة في سياق توسع المستوطنات وانتشارها في جميع أنحاء الضفة الغربية. حيث ان إنشاء "المزارع الاستيطانية" أصبح أسلوباً استعماريًا "مبتكرًا" لنهب الأراضي الفلسطينية وشرعنه عملية تهويدها. فمنذ أكثر من عشر سنوات ابتكر الاحتلال (بواسطة ما يسمى "الإدارة المدنية") ما أسماه "الاستيطان الرعوي" وذلك لتكريس وتثبيت البؤر الاستيطانية التي أقامها المستوطنون في مختلف أنحاء الضفة الغربية، حيث سيطروا على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية خاصة بالسفوح الشرقية للضفة الغربية وجبال الضفة الغربية وأنشأوا عليها مزارع لتربية ورعي المواشي، وبالتالي أغلقت تلك الأراضي إغلاقاً محكمًا، ومنع الفلاحون الفلسطينيون من التوجه إليها لفالحتها ورعي مواشهم فيها، كما كانوا يفعلون منذ مئات السنين (هآرتس 2022/9/6).

على النقيض من ذلك ارتفع عدد الحيازات الحيوانية بشكل ملحوظ في قطاع غزة بالرغم من تراجع الحيازات النباتية بشكل كبير هناك، والسبب في ذلك هو ان الحيازات الحيوانية تحتاج إلى مساحات صغيرة جدا إذا ما قورنت بالحيازات النباتية، ونظرا لعدم وجود مساحات كبيرة بهدف الإنتاج النباتي في قطاع غزة وبالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة وحاجة الاسر للكتفاء الذاتي من منتجات الحليب والبيض والدواجن، اتجه المزارعون في قطاع غزة نحو حيازات الثروة الحيوانية مثل الدجاج بأنواعه والاعنام والابقار والجمال والماعز والحمام والارانب. مزيدا من المعلومات موضحة بالشكل (رقم 20). يشير الشكل (رقم 21) إلى وجود ارتباط عكسي في قطاع غزة بين صغر مساحة الحيازات الزراعية بشكل عام وزيادة عدد الحيازات الحيوانية عام 2021 مقارنة في العام 2010. حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (-0.45).

جدول رقم 15: عدد الحيازات الحيوانية ونسبة التغير في فلسطين 2010، 2021

المنطقة	عدد الحيازات 2010	عدد الحيازات 2021	نسبة التغير %
فلسطين	14,241	19,909	40%
الضفة الغربية	10,879	12,278	13%
قطاع غزة	3,362	7,631	127%

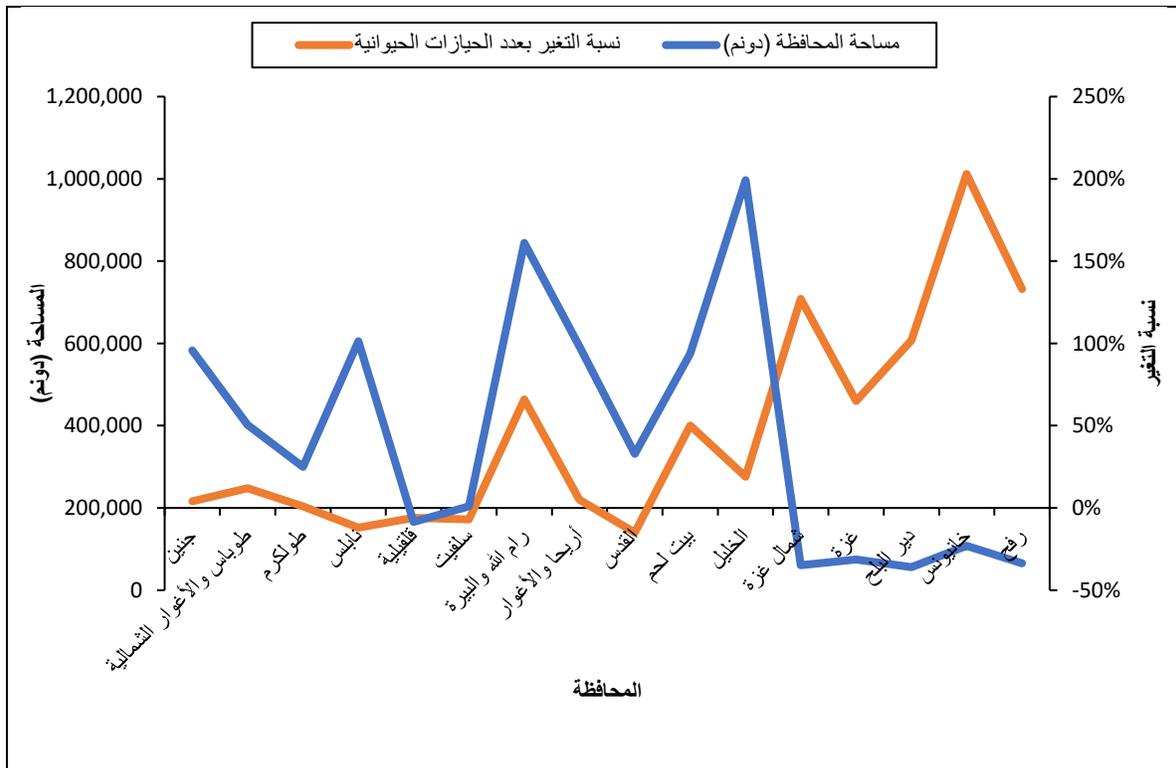
شكل رقم 20: نسبة التغير في عدد الحيازات الحيوانية في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021



جدول رقم 16: عدد الحيازات الحيوانية ونسبة التغير في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021.

المحافظة	عدد الحيازات 2010	عدد الحيازات 2021	نسبة التغير %
جنين	1,521	1,579	4%
طوباس والأغوار الشمالية	437	488	12%
طولكرم	544	550	1%
نابلس	1,307	1,154	-12%
قلقيلية	411	387	-6%
سلفيت	210	196	-7%
رام الله والبيرة	656	1,087	66%
أريحا والأغوار	804	841	5%
القدس	965	820	-15%
بيت لحم	1,198	1,801	50%
الخليل	2,826	3,375	19%
شمال غزة	1,101	2,503	127%
غزة	616	1,016	65%
دير البلح	534	1,081	102%
خانيونس	631	1,913	203%
رفح	480	1,118	133%

شكل رقم 21: العلاقة بين مساحة المحافظة ونسبة التغير بعدد الحيازات الحيوانية في فلسطين (معامل ارتباط يبلغ -0.45)



## 1.2.5 حيازات الدجاج اللّاحم

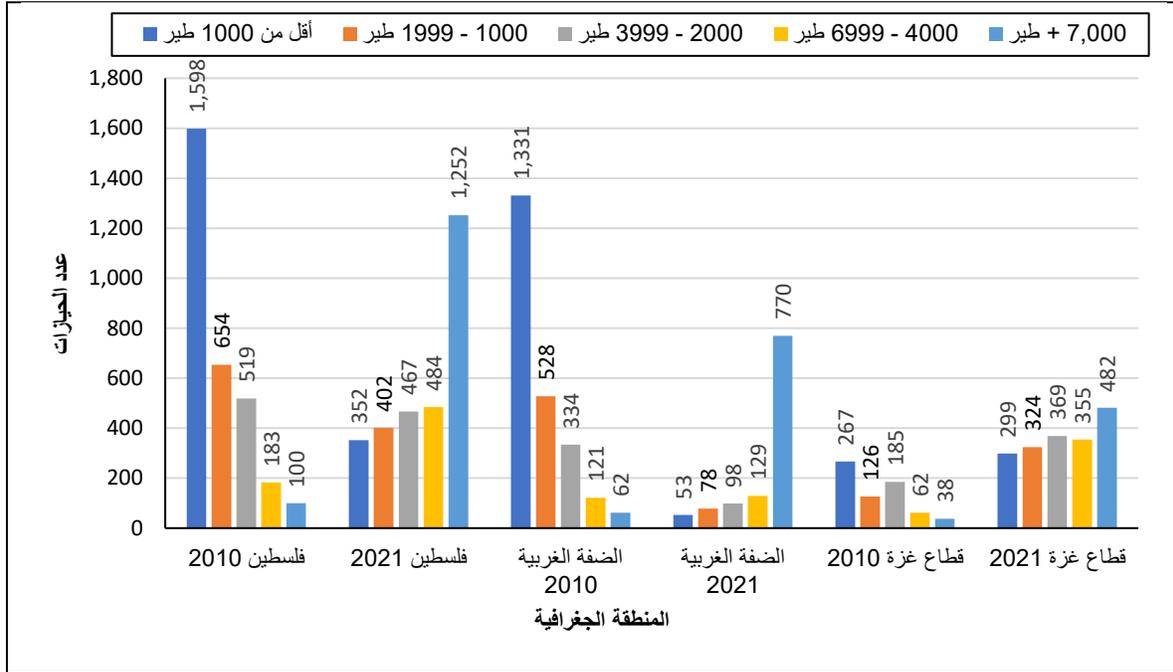
على صعيد فلسطين، انخفض عدد حيازات الدجاج اللّاحم لفئات اعداد الدجاج التي تقل عن 4,000 طير عام 2021، في حين ارتفع عدد الحيازات لفئات اعداد الدجاج التي تزيد عن 4,000 طير (جدول رقم 17). حيث ارتفع عدد الحيازات التي تزيد بها اعداد الدجاج عن 7,000 طير ما نسبته 1,152%، وازدادت الحيازات التي تحتوي على اعداد دجاج بين 4,000 - 6,999 طير ما نسبته 164%. في المقابل انخفض عدد الحيازات التي تحتوي على دجاج اقل من 1,000 طير بنسبة 78%. هذا مفاده بان صغار المزارعين في طريقهم للتلاشي، وان التوجه بالتربية يتجه نحو الحيازات الكبيرة التي تتسع لأعداد تزيد عن 4,000 طير والتي تسيطر عليها المزارع الكبيرة التابعة لكبار الشركات والتجار العاملين بهذا القطاع. في الضفة الغربية، انخفض العدد كذلك لكافة فئات الدجاج التي تقل عن 4,000 طير، وارتفع العدد بالمقابل للفئات التي تحتوي على أكثر من 4,000 طير. في قطاع غزة ارتفع عدد الحيازات لكافة فئات اعداد الدجاج بشكل متقارب نسبيا بعكس الضفة الغربية التي سادت بها الحيازات التي تفوق اعداد الدجاج بها عن 7,000 طير بشكل كبير حيث ازداد العدد بنسبة 1,142% للضفة الغربية و 1,168% لقطاع غزة (جدول رقم 17 وشكل رقم 22).

جدول رقم 17: عدد الحيازات الحيوانية في فلسطين التي فيها دجاج لّاحم حسب فئات اعداد الدجاج اللّاحم ونسبة التغير حسب

## المنطقة 2010، 2021

فئات اعداد الدجاج اللّاحم					المنطقة
أقل من 1000 طير	1999 - 1000 طير	3999 - 2000 طير	6999 - 4000 طير	+ 7,000 طير	
1,598	654	519	183	100	فلسطين 2010
352	402	467	484	1,252	فلسطين 2021
-78%	-39%	-10%	164%	1,152%	نسبة التغير فلسطين
1,331	528	334	121	62	الضفة الغربية 2010
53	78	98	129	770	الضفة الغربية 2021
-96%	-85%	-71%	7%	1,142%	نسبة التغير الضفة الغربية
267	126	185	62	38	قطاع غزة 2010
299	324	369	355	482	قطاع غزة 2021
12%	157%	99%	473%	1,168%	نسبة التغير قطاع غزة

شكل رقم 22: عدد الحيازات الحيوانية في فلسطين التي فيها دجاج للاحم حسب فئات اعداد الدجاج اللاحم حسب المنطقة، 2010، 2021



السؤال الذي يطرح نفسه هل نحن في فلسطين بحاجة إلى عدد قليل من الشركات وكبار المزارعين الذين يتحكمون في التربية وسيطرون على السوق من خلال التربية بحيازات كبيرة مغلقة أو شبه مغلقة؟ ام نبقى على النموذج السائد قبل العام 2010 والذي يتكون من حيازات ذات مساحات متفاوتة ونظم تربية مختلفة تتيح لصغار المزارعين الإنتاج والاستمرار بعملهم في هذه المهنة وبالتالي بقائهم في السوق؟ ان التوجه في أنماط التربية نحو الحيازات الكبيرة التي يمتلكها عدد قليل من المزارعين ستؤدي بكل تأكيد إلى اخراج صغار المزارعين من السوق والمهنة الامر الذي يقيهم بلا مهنة نظرا لعدم توفر فرص عمل بديلة لهم في فلسطين، هل هذا لصالح دولة فلسطين؟ والجواب بكل تأكيد لا، هذا المزارع بحاجة إلى حماية وبالتالي لا بد من توفير منظومة عمل تتيح له الاستمرار بالعمل مع ضمان الحد الأدنى من الربح. كما تعلمون صغار المزارعين الذين يمتلكون حيازات صغيرة لا يستطيعون الصمود ومنافسة المزارع الكبيرة نظرا للحواجز والمزايا التي تحصل عليها المزارع الكبيرة والمتعلقة بأسعار الصيصان والعلف والعلاجات البيطرية. ناهيك ان جزء كبير من أصحاب الحيازات الكبيرة يمتلكون فحاصات للصيصان خاصة بهم أو مصانع اعلاف أو مسالخ الامر الذي يمكنهم من المنافسة والسيادة بهذا القطاع و التحكم في السوق وهذا ينعكس سلبا أيضا على المستهلك.

### 2.2.5 أنظمة التربية في الدجاج اللاحم

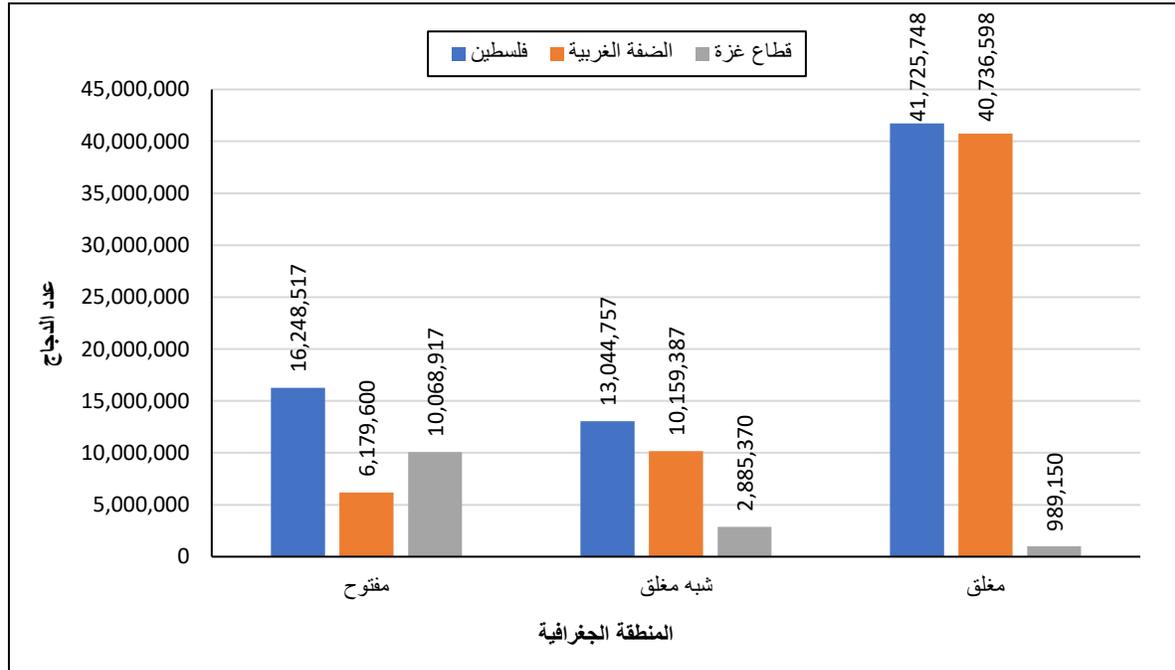
في فلسطين، شكل نظام التربية المغلق عام 2021 ما نسبته 59% من اعداد الدجاج اللاحم، في حين شكل النظام شبه المغلق ما نسبته 18% والنظام المفتوح 23%. في الضفة الغربية شكل نظام التربية المغلق ما نسبته 71%، وشبه المغلق 18%،

والنظام المفتوح 11%. في قطاع غزة شكل نظام التربية المفتوح ما نسبته 72% من اعداد الدجاج اللاحم، وشبه المفتوح ما نسبته 21% والنظام المغلق 7% (جدول 18) و (شكل 23). هذا مفاده بان النظام السائد في الضفة الغربية هو نظام التربية المغلق في حين ان نظام التربية السائد في قطاع غزة هو نظام التربية المفتوح. وهذا بطبيعة الحال مرتبط بالوضع الاقتصادي المتدني في قطاع غزة والذي حال دون التحول في نمط التربية نحو النظام المغلق، حيث ان هذا النظام تتراوح كلفته للدونم الواحد ما بين 600,000 – 800,000 شيكل.

جدول رقم 18: نسبة اعداد الدجاج اللاحم وفقا لأنظمة التربية في فلسطين 2010، 2021

نظام التربية	المنطقة		
	قطاع غزة	الضفة الغربية	فلسطين
مفتوح	72%	11%	23%
شبه مغلق	21%	18%	18%
مغلق	7%	71%	59%

شكل رقم 23: عدد الدجاج اللاحم في فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نظام التربية 2021



### 3.2.5 أنظمة التربية في حيازات الابقار

يبين الجدول رقم 19 إلى وجود زيادة كبيرة في فلسطين بعدد الحيازات التي تربي ابقار وفقا لنظام التربية المكثف وشبه المكثف، حيث طرأت زيادة عام 2021 وبنظام التربية المكثف ما نسبته 112%، وزيادة بنسبة 116% بنظام التربية شبه المكثف. ان

الزيادة بالنسبة لكلى نظامين التربية تؤكد البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2023 والتي أفادت بارتفاع عدد الأبقار من 33,925 راس عام 2010 إلى نحو 67,760 عام 2021.

جدول رقم 19: عدد الحيازات الحيوانية ونسبة التغير في فلسطين التي فيها أبقار حسب نظام التربية 2010، 2021

نظام التربية لأبقار الحلوب						المنطقة
نسبة التغير شبه مكثف	شبه مكثف 2021	شبه مكثف 2010	نسبة التغير مكثف	مكثف 2021	مكثف 2010	
116%	615	285	112%	1,599	754	فلسطين
127%	466	205	164%	1,023	388	الضفة الغربية
86%	149	80	57%	576	366	قطاع غزة

#### 4.2.5 أنظمة التربية في حيازات الضأن

يبين الجدول رقم 20 إلى وجود زيادة كبيرة في فلسطين بعدد الحيازات التي تربي ضان وفقاً لنظام التربية المكثف وشبه المكثف، حيث طرأت زيادة على صعيد فلسطين عام 2021 وبنظام التربية المكثف ما نسبته 205%، وزيادة بنسبة 177% بنظام التربية شبه المكثف. ان الزيادة بالنسبة لكلى نظامين التربية تعود لعدة أسباب أولهما: انحسار المراعي وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على أجزاء كبيرة منها، وثانيهما: توجه المزارعين نحو تربية السلالات التي لا تتطلب تخصيص مراعي لها مثل سلالات العساف والهجين.

جدول رقم 20: عدد الحيازات الحيوانية ونسبة التغير في فلسطين التي فيها ضان حسب نظام التربية 2010، 2021

نظام التربية للضأن						المنطقة
نسبة التغير	شبه مكثف	شبه مكثف	نسبة التغير مكثف	مكثف 2021	مكثف 2010	
شبه مكثف	2021	2010		2021	2010	
177%	11,351	4,103	205%	11,856	3,891	فلسطين
163%	9,380	3,566	180%	8,409	2,998	الضفة الغربية
267%	1,971	537	286%	3,447	893	قطاع غزة

#### 5.2.5 أنظمة التربية في حيازات الماعز

يبين الجدول رقم 21 إلى وجود تراجع في فلسطين بعدد الحيازات التي تربي ماعز وفقاً لنظام التربية المكثف. وازدياد طفيف بعدد الحيازات التي تربي ماعز بالنمط شبه المغلق. حيث طرأت انخفاض على صعيد فلسطين عام 2021 وبنظام التربية المكثف

ما نسبته (-37%)، وزيادة بنسبة (2%) بنظام التربية شبه المكثف. ان التراجع بالنسبة لنظام التربية المكثف وعدم الزيادة الكبيرة بنظام التربية شبه المكثف تعود لعدة أسباب أولها ازدياد تكلفة مدخلات الإنتاج خاصة الاعلاف وبالتالي أصبح هذا النمط من التربية غير مجدي اقتصاديا، وثانيها انحسار المراعي وسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على أجزاء كبيرة منه خاصة بالسفوح الشرقية للضفة الغربية حيث تتركز بها تربية الماعز.

جدول رقم 21: عدد الحيازات الحيوانية ونسبة التغير في فلسطين التي فيها ماعز حسب نظام التربية 2010، 2021

نظام التربية للماعز						المنطقة
نسبة التغير شبه مكثف	شبه مكثف 2021	شبه مكثف 2010	نسبة التغير مكثف	مكثف 2021	مكثف 2010	
2%	4,465	4,378	-37%	2,601	4,137	فلسطين
1%	4,021	3,991	-41%	2,090	3,565	الضفة الغربية
15%	444	387	-11%	511	572	قطاع غزة

### 6.2.5 حيازات خلايا النحل الحديثة والتقليدية

قبل البدء بتحليل واقع حيازات النحل في فلسطين، لا بد من تعريف خلايا النحل الحديثة والتقليدية. حيث تعرف خلية النحل الحديثة على انها صندوق خشبي بأبعاد معينه متعارف عليها تتكون من قاعدة وصندوق تربية وغطاء ويمكن إضافة طبقات أخرى إليها، كذلك يمكن إضافة أو إزالة البراويز. تعرف خلية النحل التقليدية: على انها الخلية التي تصنع محليا وتكون غير محددة القياسات والأحجام والأشكال وقد تكون مصنوعة من الطين أو الفخار وأحيانا من الخشب وتكون غير قابلة لزيادة طبقات أو إضافة براويز.

يشير الجدول (رقم 22) إلى وجود زيادة كبيرة في فلسطين بعدد الحيازات التي تربي نحل وفقا لنظام التربية التقليدية، حيث طرأت زيادة بنسبة 84%، في حين لم يطرأ تغير على عدد حيازات خلايا النحل الحديثة. في الضفة الغربية، طرأ ارتفاع بعدد حيازات النحل التقليدية بنسبة 84%، في المقابل طرأ انخفاض بنسبة الحيازات الحديثة بواقع -13%. في قطاع غزة، طرأ ازدياد بعدد الخلايا التقليدية والحديثة، حيث بلغت نسبة الزيادة 94% في الخلايا التقليدية و64% في الخلايا الحديثة.

بالرغم من تراجع عدد الحيازات الحديثة في الضفة الغربية، الا انه طرأ ازدياد كبير بعدد الخلايا الحديثة، حيث ارتفع عدد الخلايا الحديثة من 27,451 خلية عام 2010 إلى نحو 41,298 خلية عام 2021 (جدول 23). شكلت محافظة جنين أكبر زيادة بعدد الخلايا الحديثة حيث ارتفع عدد الخلايا من 3,111 خلية عام 2010 إلى نحو 11,475 خلية عام 2021 وبذلك تكون محافظة جنين قد شكلت ما نسبته 60% من مجمل الزيادة بعدد الخلايا الحديثة في الضفة الغربية.

جدول رقم 22: عدد الحيازات الزراعية ونسبتها في فلسطين التي فيها خلايا نحل حديثة وتقليدية 2010، 2021

نوع خلايا النحل						المنطقة الجغرافية
نسبة التغير خلايا	خلايا تقليدية	خلايا تقليدية	نسبة التغير خلايا	خلايا حديثة	خلايا حديثة	
تقليدية	2021	2010	حديثة	2021	2010	
84%	406	221	0%	1,886	1,890	فلسطين
80%	301	167	-13%	1,356	1,566	الضفة الغربية
94%	105	54	64%	530	324	قطاع غزة

جدول رقم 23: عدد خلايا النحل التقليدية والحديثة في فلسطين حسب المحافظة 2010 و2021

عدد خلايا النحل التقليدية والحديثة في محافظات فلسطين				المحافظة
خلايا حديثة 2021	خلايا حديثة 2010	خلايا تقليدية 2021	خلايا تقليدية 2010	
11,475	3,111	905	429	جنين
1,882	2,916	22	25	طوباس والأغوار الشمالية
6,927	3,323	887	60	طولكرم
2,534	3,558	628	220	نابلس
2,569	3,319	814	84	قلقيلية
2,898	1,776	208	42	سلفيت
4,817	2,453	937	246	رام الله والبيرة
1,909	2,910	693	65	أريحا والأغوار
198	378	180	40	القدس
1,399	839	81	172	بيت لحم
4,690	2,868	942	206	الخليل
<b>41,298</b>	<b>27,451</b>	<b>6,297</b>	<b>1,589</b>	<b>المجموع الضفة الغربية</b>
6,431	2,889	612	48	شمال غزة
1,496	528	277	28	غزة
1,406	1,107	182	104	دير البلح
4,792	2,987	908	853	خانيونس
591	532	70	100	رفح
<b>14,716</b>	<b>8,043</b>	<b>2,049</b>	<b>1,133</b>	<b>المجموع قطاع غزة</b>
<b>56,014</b>	<b>35,494</b>	<b>8,346</b>	<b>2,722</b>	<b>المجموع (الضفة الغربية وقطاع غزة)</b>

## 3.5 الحيازات المختلطة

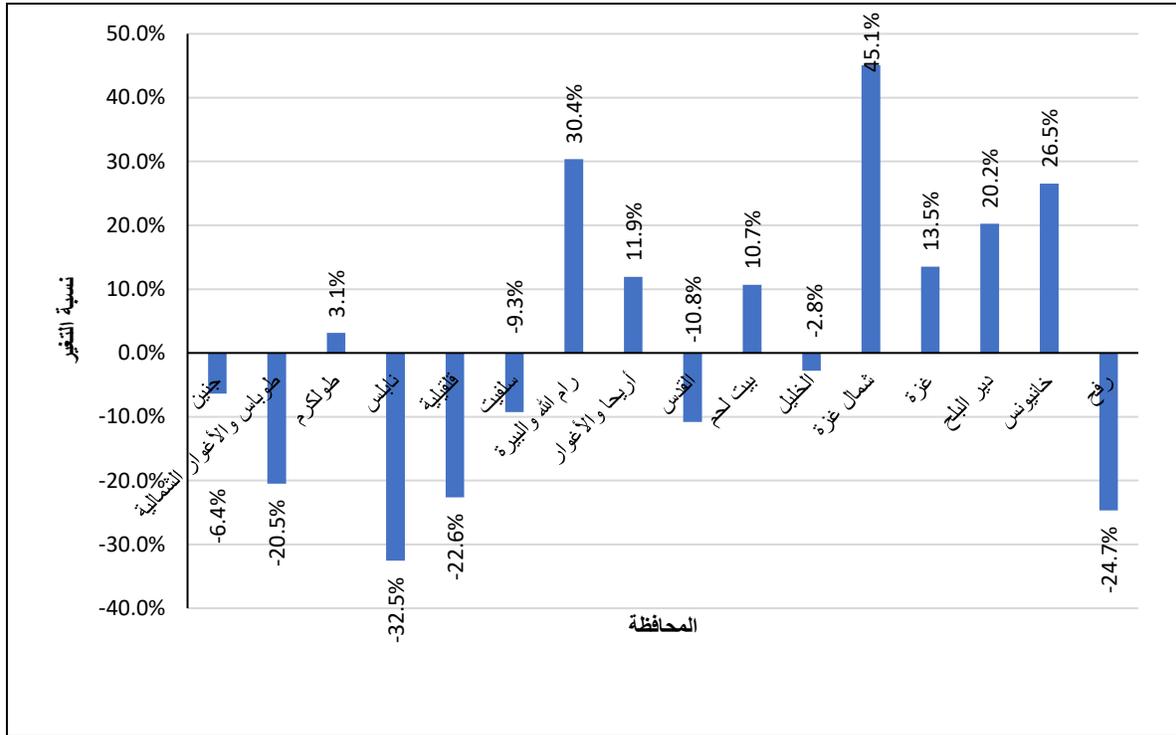
على صعيد فلسطين، انخفض عدد الحيازات المختلطة بنسبة (-2%) عام 2021 مقارنة في العام 2010 (جدول رقم 24). هذا النقصان يعطي مؤشر على تراجع الاهتمام بالحيازات المختلطة وهذا ما أكدته الزيادة على صعيد فلسطين بعدد الحيازات النباتية والحيوانية، كما هو مبين بالجداول رقم 10 و15. على صعيد محافظات الضفة الغربية انخفض عدد الحيازات الزراعية المختلطة

عام 2021 بنسبة (-6%)، على صعيد محافظات قطاع غزة ارتفع عدد الحيازات الزراعية المختلطة عام 2021 بنسبة 18% جدول رقم (24). على صعيد المحافظات الشمالية، ارتفع عدد الحيازات المختلطة بمحافظات رام الله والبييرة واريحا والاغوار وطولكرم، في حين انخفض عدد الحيازات المختلطة بمحافظات نابلس وجنين وطوباس والاغوار الشمالية وقلقيلية وسلفيت والقدس والخليل. حيث شكلت محافظة رام الله والبييرة أكبر زيادة بعدد الحيازات المختلطة بواقع 30%، في حين شكلت محافظة نابلس أكثر انخفاضاً بواقع (-33%) مقارنة في العام 2010. على صعيد المحافظات الجنوبية، شكلت محافظة شمال غزة أكبر ارتفاع بالحيازات المختلطة بواقع 45%، في حين شكلت محافظة رفح انخفاضاً بواقع (-25%) جدول رقم (25). يتضح من الشكل رقم 24، بأن قطاع غزة يتجه كذلك نحو الحيازات المختلطة اسوة بالحيازات الحيوانية. ان توجه المزارعين للتحويل نحو الحيازات المختلطة خاصة في قطاع غزة نابع من كون هذه الحيازات لا تحتاج إلى مساحات كبيرة بالنظر إلى حيازات الإنتاج النباتي التي تحتاج إلى مساحات كبيرة وبالتالي كان لا بد من التوجه نحو هذا النمط من الحيازات في قطاع غزة بهدف الوصول إلى الاكتفاء الذاتي الاسري من المنتجات الاساسية مثل منتجات الحليب والبيض والدواجن والخضراوات والفواكه وما يزيد عن حاجة الاسرة يتم بيعه بالأسواق المحلية. لكن الارتفاع بعدد الحيازات المختلطة بقطاع غزة والبالغ نحو 18% لم يرتفع بالنسبة التي ارتفعت بها حيازات الإنتاج الحيواني والبالغة 127%. نستنتج مما سبق بأنه كلما صغرت مساحة المحافظة ومساحة الأراضي الزراعية ومتوسط حجم الحيازة الزراعية، كلما اتجه المزارعون نحو الحيازات التي لا تحتاج إلى مساحات كبيرة مثل حيازات الإنتاج الحيواني والحيازات المختلطة وهذا واضح بالشكل رقم 18، 19، 21، 22، 2010.

جدول رقم 24: عدد الحيازات المختلطة ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة 2010، 2021

المنطقة	عدد الحيازات 2010	عدد الحيازات 2021	نسبة التغير
فلسطين	17,893	17,516	-2%
الضفة الغربية	14,762	13,813	-6%
قطاع غزة	3,131	3,703	18%

شكل رقم 24: نسبة التغير في عدد الحيازات المختلطة في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021

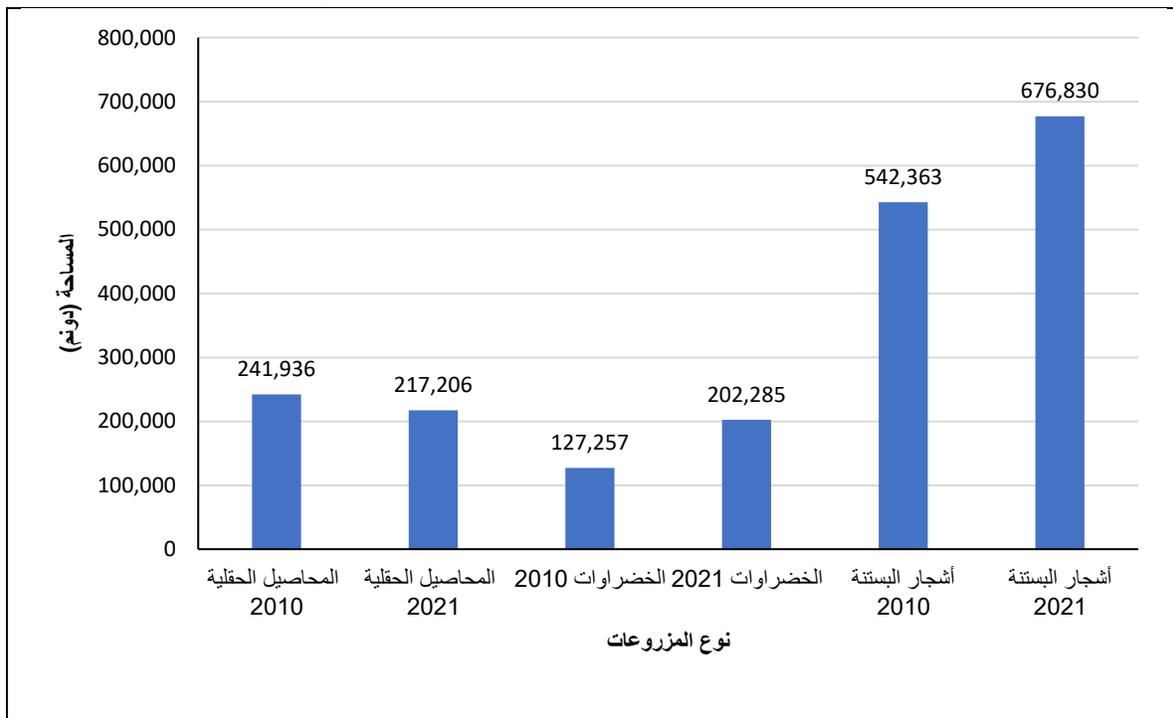


يظهر الشكل رقم 25 تراجعاً بمساحة حيازات المحاصيل الحقلية عام 2021 مقارنة في العام 2010، في حين يبين نفس الشكل ازدياداً بمساحات الخضراوات وأشجار البستنة لنفس العام. يظهر الشكل رقم 26 التوزيع النسبي للمساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضراوات وأشجار البستنة في فلسطين عام 2021. حيث تبين بان أشجار البستنة تحتل المرتبة الأولى بواقع 62% من مساحة الأراضي الزراعية، تليها المحاصيل الحقلية بواقع 20%، ثم الخضراوات بواقع 18%. ان التراجع بمساحة حيازات المحاصيل الحقلية يعود للأسباب التالية: (1) عدم جدوى زراعة المحاصيل الحقلية في فلسطين، حيث ان جل أنواع المحاصيل الحقلية لا يمكن ان تسترد راس المال المدفوع (2) توجه المزارعين نحو الزراعات الأكثر ربحية مثل الخيار الربيعي والتبغ والشمام والفقوس والعنب خاصة في محافظات شمال الضفة الغربية وطوباس. وهذا ما أكده م. وجدي بشارات (مدير وزارة الزراعة في جنين سابقاً) وهي المحافظة الأكثر إنتاجاً للقمح بفلسطين، حيث أشار إلى وجود عوامل كثيرة أدت لتراجع المساحة المزروعة بالقمح وبالتالي تراجع الإنتاج، أولها يتعلق بالاحتلال، إذ أن غالبية المواقع التي تزرع بالقمح هي مناطق "ج" أي تخضع لسيطرة إسرائيل الأمنية. ويرفض بشارات تسمية تراجع الفلسطينيين عن زراعة القمح عزوفاً، وإنما يعده تراجعاً نتيجة للخسارة المتكررة للمزارع بسبب قلة الموسم المطري وتدني الأسعار وبالتالي عدم جدوى زراعته، وهذا يقابله غياب الدعم الحكومي الرسمي للمواطن المتمثل بقلّة دعم المنتج المحلي وعدم توفير صندوق للتأمين الزراعي (الجزيرة، 2013).

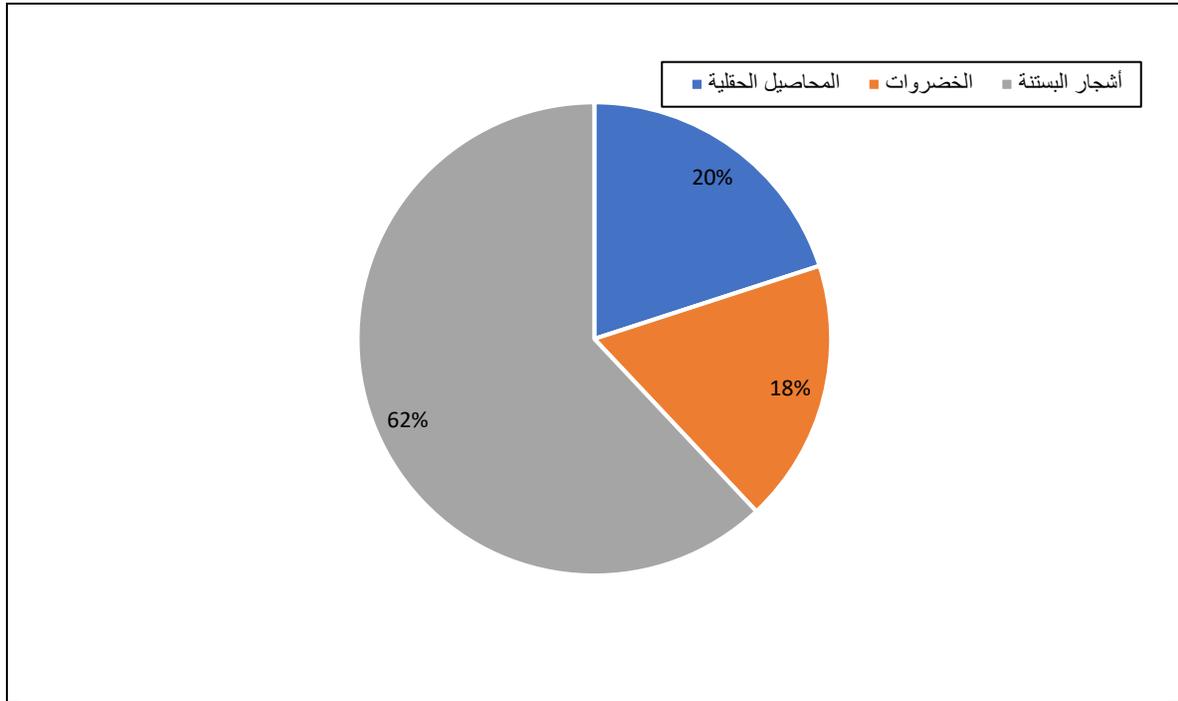
جدول رقم 25: عدد الحيازات المختلطة ونسبة التغير في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021

نسبة التغير	عدد الحيازات 2021	عدد الحيازات 2010	المحافظة
-6%	2,462	2,629	جنين
-20%	543	683	طوباس والأغوار الشمالية
3%	924	896	طولكرم
-33%	1,634	2,422	نابلس
-23%	632	817	قلقيلية
-9%	451	497	سلفيت
30%	1,395	1,070	رام الله والبييرة
12%	235	210	أريحا والأغوار
-11%	223	250	القدس
11%	1,431	1,293	بيت لحم
-3%	3,883	3,995	الخليل
45%	901	621	شمال غزة
14%	378	333	غزة
20%	600	499	دير البلح
27%	1,384	1,094	خانينوس
-25%	440	584	رفح

شكل رقم 25: المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضراوات وأشجار البستنة في فلسطين 2010، 2021



شكل رقم 26: التوزيع النسبي للمساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية والخضراوات وأشجار البستنة في فلسطين 2021



#### 4.5 الحيازات الزراعية التي تستخدم عمال دائمين بأجر

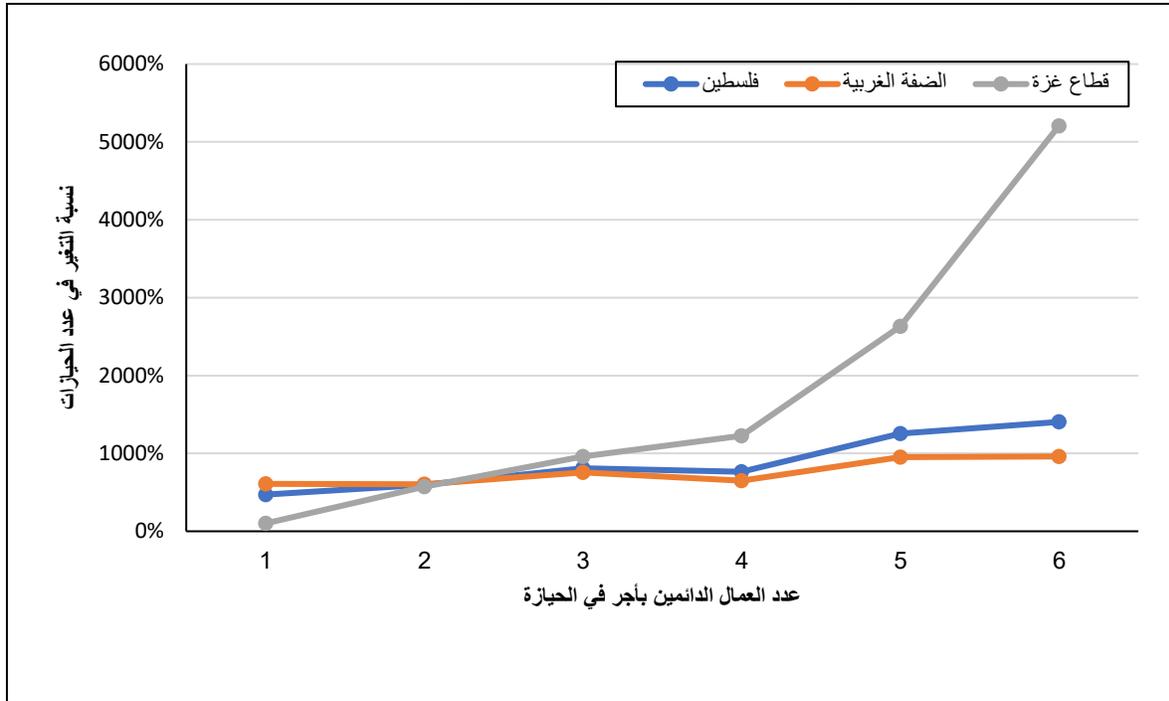
يشير الجدول رقم 26 إلى وجود زيادة بعدد الحيازات الزراعية في فلسطين، الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تستخدم عمال دائمين بأجر. يشير الجدول كذلك إلى وجود ارتباط بين عدد العاملين بأجر بالحيازة ونسبة الزيادة بعدد الحيازات، فكلما ارتفع عدد العاملين بأجر بالحيازة كلما زادت نسبة الزيادة بعدد الحيازات والعكس صحيح حيث يتضح هذا الارتباط بالشكل رقم 27. ان الزيادة الملحوظة بعدد الحيازات التي تشغل 5 عمال فأكثر في قطاع غزة نابع من توجه العمال في قطاع غزة نحو العمل بالحيازات الزراعية وبأجور زهيدة لا تتجاوز الـ 35 شيكل يوميا بعكس الضفة الغربية التي ترتفع بها اجرة العمالة الزراعية إلى ما يزيد عن 100 شيكل يوميا. هذا مفاده بان الشركات أو الحيازات الكبيرة أصبحت مسيطرة على الإنتاج الزراعي الاقتصادي على حساب صغار المزارعين والمنتجين والتي تؤدي إلى نقص في الاكتفاء الذاتي للأسر.

جدول رقم 26: عدد الحيازات الزراعية في فلسطين ونسبة الزيادة بعدد الحيازات التي تستخدم عمال دائمين بأجر حسب المنطقة

2021، 2010

عدد العمال الدائمين بأجر						المنطقة الجغرافية
+ 6	5	4	3	2	1	
507	275	503	681	1,291	2,443	فلسطين - 2010
7,629	3,731	4,358	6,191	8,986	13,956	فلسطين - 2021
1405%	1257%	766%	809%	596%	471%	نسبة التغير 2021
454	225	402	503	979	1,780	الضفة الغربية - 2010
4,816	2,365	3,018	4,302	6,890	12,620	الضفة الغربية - 2021
961%	951%	651%	755%	604%	609%	نسبة التغير 2021
53	50	101	178	312	663	قطاع غزة - 2010
2,813	1,366	1,340	1,889	2,096	1,336	قطاع غزة - 2021
5208%	2632%	1227%	961%	572%	102%	نسبة التغير 2021

شكل رقم 27: نسبة التغير في عدد الحيازات الزراعية في فلسطين التي فيها عمال دائمين بأجر حسب عدد العمال





## الفصل السادس

### الحيازات الزراعية وجنس الحائز في فلسطين

#### 1.6 المقدمة

تشير بيانات عام 2021 في فلسطين إلى ارتفاع عدد الحيازات التي تحوزها النساء وعدد الحيازات التي يحوزها الذكور مقارنة مع العام 2010. حيث ارتفعت نسبة حيازات الاناث نحو 28%، في حين ان حيازات الذكور ارتفعت بنسبة 26% (جدول رقم 27). على صعيد الضفة الغربية، ارتفعت حيازات الاناث بنسبة 25%، في حين ان حيازات الذكور ارتفعت بنسبة 27%. في قطاع غزة، ارتفعت حيازات الاناث بنسبة 44%، وحيازات الذكور بنسبة 19%. على صعيد المحافظات (جدول رقم 28)، شهدت محافظة خانينوس أكبر تغير في عدد حيازات الاناث، حيث ازدادت نسبة الحيازات التي تحوزها الاناث نحو 82% مقارنة مع العام 2010، في حين شهدت محافظة القدس انخفاض بعدد حيازات الاناث لنفس العام بواقع (-15%). ان الارتفاع الكبير في عدد حيازات الاناث في محافظة خانينوس انما يؤكد توجه النساء للإنتاج بنمط الحيازات الصغيرة نظرا لعدم امتلاك محافظات قطاع غزة الخمسة وفترة من الأراضي الزراعية. ان تراجع عدد الحيازات التي تحوزها الاناث في محافظة القدس نابع من القيود التي يفرضها الاحتلال على القطاع الزراعي والمزارعين في المحافظة، إضافة إلى بسط إسرائيل يدها على مساحات شاسعة من أراضي المحافظة لأغراض الاستيطان والقضاء على الحلم الفلسطيني في القدس.

أكد تقرير منشور لصحيفة فلسطين اون لاين عام 2019 أن قطاع الزراعة في الضفة الغربية والقدس المحتلتين انحدر إلى أسوأ ظروفه بفعل إجراءات الاحتلال العدوانية والتضييقية من جهة، واعتداءات المستوطنين من الجهة الأخرى. حيث ذكر التقرير أن سلوك الاحتلال تجاه المزارعين تحكمه النزعة العنصرية والعدوانية، مشيرين إلى أن نتائج هذا السلوك بدأت تظهر على الأرض؛ حيث انحسرت بشكل كبير رقعة الأراضي الزراعية وتراجعت كميات المحصول تراجعاً لافتاً خلال الفترة الماضية. وكشف التقرير الذي صدر عن الإدارة العامة للغابات والمراعي والحياة البرية في وزارة الزراعة برام الله، أن أحد أهم مسببات حالة تدهور الأراضي في الضفة الغربية هو الاحتلال الذي يقوم بتجريف الأراضي الزراعية، والقطع الممنهج للأشجار، حيث قُطع أكثر من مليون شجرة مختلفة منذ عام 2000 على يد المستوطنين، أو من خلال قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تجرف مساحات شاسعة من أراضي المزارعين الفلسطينيين، وتنشئ عشرات المعسكرات والمستوطنات على أراضي الغابات بعد قطعها (فلسطين اون لاين، 2019).

#### 2.6 عدد الحيازات الزراعية في فلسطين حسب جنس الحائز وفئات مساحة الحيازة

على صعيد الحيازات التي يحوزها الذكور، شهدت محافظة رام الله والبيرة أكبر ارتفاع بعدد حيازات الذكور بواقع 46% في حين شهدت محافظة القدس أكبر تراجع من بين المحافظات الفلسطينية، حيث تراجعت نسبة حيازات الذكور بواقع (-15%). هذا الارتفاع بنسبة حيازات الذكور والاناث سواء كان ذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة ما هو الا دلالة على تفتت الملكية والتغير

بأنماط الزراعة والتوجه إلى نمط الزراعة البيئية الريفية وبمساحة تقل عن 10 دونمات، وهذا ما يفسر ارتفاع عدد الحيازات الصغيرة للذكور والإناث عام 2021 مقارنة في العام 2010، لكافة فئات الحيازات التي تقل مساحتها عن 10 دونم (شكل رقم 28). حيث ارتفعت نسبة الحيازات الصغيرة والتي تقل عن 3 دونمات بواقع 61% للإناث و50% للذكور. كما ارتفع عدد الحيازات لفئة 3 - 5.99 دونم بواقع 30% للإناث و28% للذكور. في المقابل يوجد تراجع بعدد حيازات الذكور والإناث لكافة فئات المساحة التي تزيد عن 10 دونمات. حيث انخفضت بنسبة 15% لحيازات الإناث و2% لحيازات الذكور لفئة المساحة بين 10 - 19.99 دونم. كما انخفضت بنسبة 29% للإناث و13% للذكور بفئة المساحة بين 20 - 29.99 دونم، وانخفضت بنسبة 37% للإناث و13% للذكور لفئة المساحة بين 30 - 39.99 دونم. كذلك الحال انخفضت النسبة لكلى الجنسين لفئات المساحة ما بين 70 - 79.99 دونم، حيث انخفضت نسبة الإناث بواقع 45% ونسبة الذكور بواقع 22%. (شكل 29). على صعيد فلسطين، شكلت حيازات الذكور ما نسبته 92.4% عام 2010 مقابل 7.6% للإناث، حيث طرا انخفاض طفيف على نسبة حيازات الذكور عام 2021 لتصل إلى 92.9% وطرا ارتفاع طفيف على نسبة حيازة الإناث مشكلة ما نسبته 7.7% (جدول رقم 29). هذه البيانات تقيد سيطرة الذكور على الحيازات الزراعية في فلسطين وانه بالمنظور القريب لا يمكن للنساء ان تسيطر على الحيازات الزراعية في فلسطين نظرا لوجود تغير طفيف لصالح نسبة الحيازات التي تحوزها الإناث والبالغة نحو 0.1% كل عشر سنوات، حيث تغيرت النسبة من 7.6% عام 2010 إلى نحو 7.71% عام 2021. يشير الشكل رقم 28 إلى ارتفاع بعدد حيازات الذكور لفئة المساحة التي تقل عن 3 دونمات، حيث ارتفعت النسبة من 38.8% عام 2010 إلى 46% عام 2021 (جدول رقم 29)، كما تساوت نسبة الذكور لفئة المساحة من 3 - 5.99 دونم لكلى التعدادين 2010 و 2021، وإلى انخفاض نسبة حيازات الذكور عام 2021 مقارنة في العام 2010 لكافة فئات المساحة التي تزيد عن 6 دونمات.

يتضح مما سبق بان نقطة التحول في عدد الحيازات الزراعية للذكور هي فئة المساحة من 3 - 5.99 دونم، حيث تبدأ نسبة حيازات الذكور بعد هذه الفئة بالانخفاض، علما بانها كانت بارتفاع في الفئة التي سبقتها وهي فئة المساحة حتى 2.99 دونم. فيما يتعلق بحيازات الإناث، ترتفع النسبة في عام 2021 مقارنة في العام 2010 لفئتي المساحة من 0 - 2.99 دونم و 3 - 5.99 دونم، وتتخفف النسبة بكافة فئات المساحة التي تزيد عن 6 دونمات.

ان ارتفاع نسبة الحيازات الزراعية لفئات المساحة حتى 6 دونم والتي تمتلكها اناث مقارنة بنسبة الذكور يعزى لحصول المرأة على الميراث، ووعي المجتمع بدور المرأة وقدرتها على إدارة الحيازات الصغيرة، واكتفائها بنمط الإنتاج الصغير بهدف الاستهلاك البيئي، في المقابل تتجه نسبة كبيرة من فئة الذكور للعمل داخل الخط الأخضر خاصة في الضفة الغربية.

جدول رقم 27: عدد حيازات الذكور والاناث ونسبة التغير في فلسطين حسب المنطقة 2010، 2021

المنطقة	عدد حيازات الاناث 2010	عدد حيازات الاناث 2021	نسبة التغير للاناث	عدد حيازات الذكور 2010	عدد حيازات الذكور 2021	نسبة التغير للذكور
فلسطين	8,420	10,809	28%	102,767	129,389	26%
الضفة الغربية	7,085	8,878	25%	83,703	106,620	27%
قطاع غزة	1,335	1,931	44%	19,064	22,769	19%

جدول رقم 28: عدد حيازات الذكور والاناث ونسبة التغير في فلسطين حسب المحافظة 2010، 2021

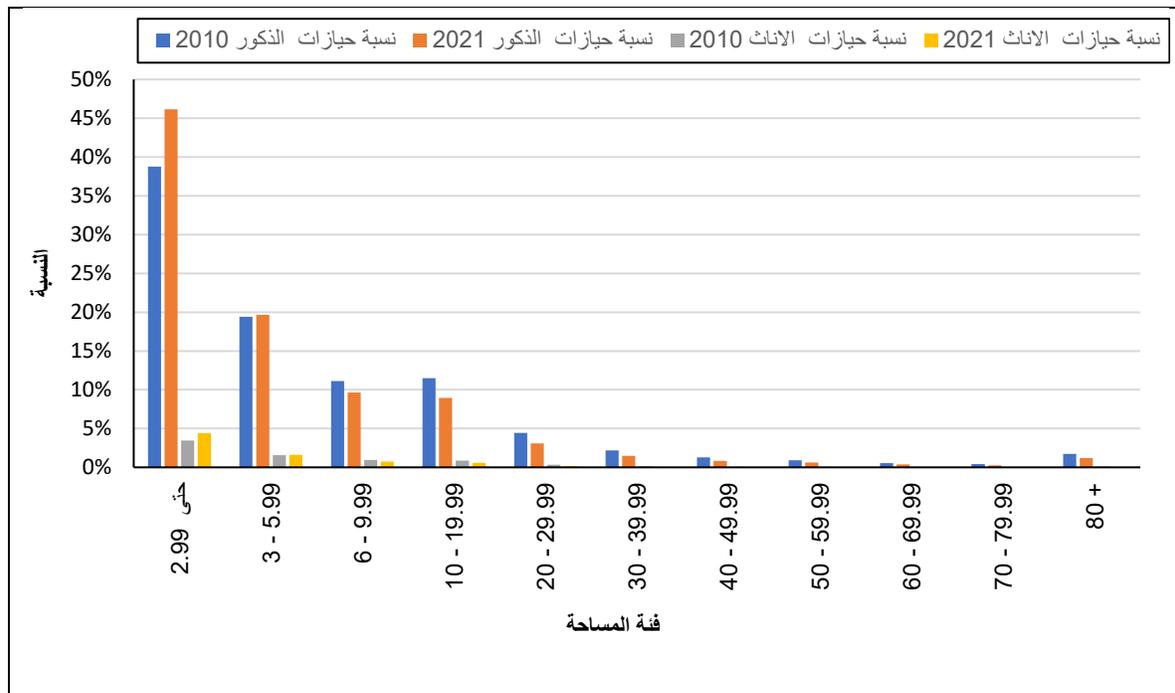
المحافظة	عدد حيازات الاناث 2010	عدد حيازات الاناث 2021	نسبة التغير للاناث	عدد حيازات الذكور 2010	عدد حيازات الذكور 2021	نسبة التغير للذكور
جنين	1,151	1,495	30%	13,483	18,581	38%
طوباس والأغوار الشمالية	142	200	40%	2,688	3,323	24%
طولكرم	932	1,065	14%	7,095	9,401	33%
نابلس	1,215	1,145	-6%	12,222	13,507	11%
قلقيلية	383	524	37%	4,540	5,722	26%
سلفيت	422	543	29%	4,263	5,899	38%
رام الله والبيرة	875	1,274	46%	9,658	14,148	46%
أريحا والأغوار	105	104	-1%	1,489	1,894	27%
القدس	284	241	-15%	2,695	2,302	-15%
بيت لحم	484	725	50%	6,914	9,492	37%
الخليل	1,092	1,562	43%	18,656	22,351	20%
شمال غزة	318	415	30%	4,488	5,681	27%
غزة	223	203	-9%	2,645	2,428	-8%
دير البلح	184	289	57%	2,887	3,588	24%
خانيونس	377	686	82%	5,748	7,668	33%
رفح	233	338	45%	3,296	3,404	3%

جدول رقم 29: عدد ونسبة حيازات الذكور والاناث حسب فئات المساحة في فلسطين 2010، 2021

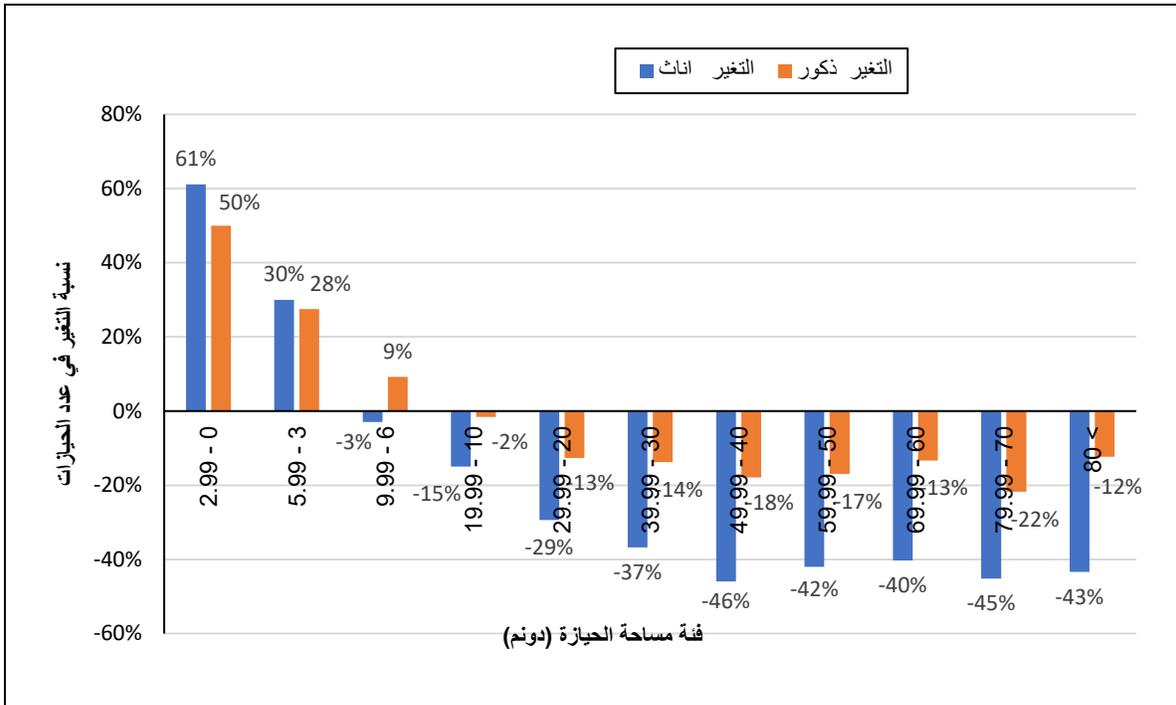
فئة مساحة الحيازة بالدونم	عدد حيازات الذكور 2010	عدد حيازات الاناث 2010	مجموع حيازات الذكور والاناث 2010	نسبة حيازات الذكور 2010	نسبة حيازات الاناث 2010	عدد حيازات الذكور 2021	عدد حيازات الاناث 2021	مجموع حيازات الذكور والاناث 2021	نسبة حيازات الذكور 2021	نسبة حيازات الاناث 2021
حتى 2.99	43,117	3,829	46,946	38.8	4.40	64,682	6,170	70,852	46.1	4.40
3 - 5.99	21,599	1,733	23,332	19.4	1.61	27,540	2,253	29,793	19.6	1.61
6 - 9.99	12,392	1,053	13,445	11.1	0.73	13,535	1,022	14,557	9.7	0.73
10 - 19.99	12,771	980	13,751	11.5	0.59	12,566	834	13,400	9.0	0.59
20 - 29.99	4,940	371	5,311	4.4	0.19	4,314	262	4,576	3.1	0.19
30 - 39.99	2,439	155	2,594	2.2	0.07	2,104	98	2,202	1.5	0.07
40 - 49.99	1,442	79	1,521	1.3	0.03	1,184	43	1,227	0.8	0.03
50 - 59.99	1,029	65	1,094	0.9	0.03	854	38	892	0.6	0.03
60 - 69.99	603	38	641	0.5	0.02	522	23	545	0.4	0.02
70 - 79.99	488	31	519	0.4	0.01	382	17	399	0.3	0.01
+ 80	1,947	86	2,033	1.8	0.03	1,706	49	1,755	1.2	0.03
المجموع	102,767	8,420	111,187	92.4	7.71	129,389	10,809	140,198	92.3	7.71

شكل رقم 28: نسبة الحيازات التي يحوزها الذكور والحيازات التي تحوزها الاناث حسب فئة مساحة الحيازة في

فلسطين 2010، 2021



شكل رقم 29: نسبة التغير بعدد الحيازات في فلسطين حسب فئة مساحة الحيازة و جنس الحائز 2010، 2021





## الفصل السابع

### تأثير التوسع بالنشاط الزراعي وخطة التنمية بالعناقد على مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي والمخاطر الكامنة من تراجع قطاع الحيازات الزراعية

#### 1.7 مقدمة

في هذا الفصل سيتم الإجابة على مجموعة من الأسئلة الهامة المتعلقة بقطاع الحائزين والحيازات الزراعية في فلسطين منها على سبيل المثال. هل يوجد توسعاً أم تقلصاً بالنشاط الزراعي؟ وما مدى تأثير ذلك التوسع أو التقلص على مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي؟ هل التغييرات بعدد وحجم الحيازات الزراعية منسجماً مع اجندة السياسات الوطنية وخطة التنمية بالعناقد؟ وما هي المخاطر الكامنة والتي من المحتمل ان تؤدي إلى تراجع بهذا القطاع؟ في الحقيقة، يمكن قياس التوسع بالنشاط الزراعي من خلال قياس عدة مؤشرات منها على سبيل المثال: زيادة عدد الحيازات الزراعية والحائزين الزراعيين، اتساع رقعة الأراضي الزراعية، مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الإجمالي، زيادة الصادرات الزراعية وتقليص الواردات، وزيادة نسبة مساهمة العمالة الزراعية بالقوى العاملة.

يعبر الشكل رقم (30) عن عدد الحيازات الزراعية في فلسطين وفقاً للكيان القانوني للحائز المتمثلة بالأفراد والشركات والاسر والشركات والحكومة والجمعيات التعاونية الزراعية والخيرية. حيث أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2021 ازدياداً بعدد الحيازات الزراعية الفردية وحيازات الشراكة وحيازات الاسرة وحيازات الشركات والحيازات الحكومية وحيازات الجمعيات الخيرية والتعاونية الزراعية (شكل 30). هذه الزيادة بعدد الحيازات الزراعية تعتبر مؤشراً على اتساع النشاط الزراعي في فلسطين. كما ان نسبة الزيادة بعدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية في فلسطين قد ازدادت بنسبة 59% عام 2021 (شكل رقم 2). يظهر الجدول (رقم 30) زيادة بعدد الحيازات الزراعية في فلسطين بنسبة 26% وزيادة طفيفة بمساحات الحيازات الزراعية بنسبة 0.19%.

من وجهة نظر وزارة الزراعة، القطاع الزراعي لم يتراجع، على العكس تماماً، الانتاج الزراعي اذداد ورقعة الاراضي الزراعية ازدادت. التراجع الطفيف في مساهمة قطاع الزراعة بالنتائج المحلي يعكس مدى تطور القطاع، واعتماد الكثير من القطاعات الاخرى على مخرجات القطاع الزراعي، حيث ازدادت القيمة المضافة للقطاع الزراعي مقارنة في العام 1994 (شكل 31). اصف إلى ذلك وجود الكثير من الصناعات التي تعتمد على القطاع الزراعي وحساب القيمة المضافة لتلك الصناعات لصالح قطاع الصناعة وعدم حسابها لصالح القطاع الزراعي مثل صناعة وتعبئة الحليب، تصنيع الالبان والاجبان وتسويقها، تصنيع اللحوم، تعبئة وتسويق الزيت، تصنيع المخللات، انتاج السماد العضوي،...الخ).

ان التوسع الحاصل بالنشاط الزراعي الفلسطيني يزيد من مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي الاجمالي، ويوفر فرص عمل للشباب ويحد من البطالة ويعزز من الامن الغذائي في فلسطين. ان الزيادة بعدد الحيازات الزراعية منسجماً بكل تأكيد مع اجندة السياسات الوطنية كما هو مبين في الجدول رقم 20 حيث طراً ازدياد بعدد الحيازات الزراعية ما نسبته 26% عام

2021. ان الزيادة بعدد الحيازات الزراعية قابلها انخفاض بمعدل حجم الحيازة الزراعية، حيث تراجع متوسط حجم الحيازة الزراعية من 10.8 دونم عام 2010 إلى ما يقارب 8.6 دونم عام 2021 (شكل رقم 8). ويعزى السبب في انخفاض متوسط حجم الحيازة في فلسطين إلى ان الزيادة في عدد الحيازات الزراعية يفوق الزيادة في مساحة الحيازات الزراعية. فيما يتعلق بالتوسع بزيادة مساحة الحيازات الزراعية، حدث تطور طفيف على مساحة الحيازات، حيث ازدادت مساحة الحيازات ما يقارب 2,240 دونم خلال العقد الاخير (جدول 30). من المحتمل ان يكون تأثير خطة العناقيد التتموية على التوسع الزراعي غير مرصود بالكامل من قبل الوزارات والهيئات ذات العلاقة خاصة وان خطة العناقيد سيمتد تنفيذها حتى العام 2024، في حين ان التعداد الزراعي انجز أواخر العام 2021 وبداية العام 2022. لذلك لن يكون بالإمكان رصد تأثير خطة التتموية بالعناقيد على التوسع الزراعي وزيادة رقعة الأراضي الزراعية الا من خلال اجراء تعداد زراعي جديد في فلسطين والمتوقع حدوثه بحلول عام 2030.

الدليل الآخر والمتعلق فيما إذا كان التغير بعدد الحيازات الزراعية منسجما مع اجندة السياسات الوطنية 2017 - 2022، والاجابة على هذا السؤال هو بنعم، وهذا واضح من اكتفاء فلسطين من الكثير من المنتجات النباتية والحيوانية مثل: المنتجات النباتية (التمر، العنب المبكر والعادي، زيت الزيتون، الجوافة، الافوكادو والفراولة بنسبة 40%، وما يقارب 95% من مجمل الخضراوات). والمنتجات الحيوانية (الحليب، البيض، الدجاج والديك الرومي، العسل، 85% من لحوم الضأن والخراف، و15% من لحوم العجول).

ان احدد المؤشرات والتي نؤكد وجود انسجام مع اجندة السياسات الوطنية هو ازدياد عدد الحيازات الحيوانية، حيث ازدادت نسبة الحيازات الحيوانية في قطاع غزة عام 2021 ما نسبته 127% مقارنة مع العام 2010، علما بان هذا التوجه نحو الحيازات الحيوانية قد ورد بتوصيات الدراسات التي أنجزت لصالح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2010 تحت عنوان "الخصائص العامة للحائزين الزراعيين والحيازات الزراعية في الاراضي الفلسطينية 2010". بالرغم من ان حجم التوسع بمحافظات الضفة الغربية اقل منه مقارنة بقطاع غزة، نظرا لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم مرعي فلسطين خاصة السفوح الشرقية للضفة الغربية والتي يسود بها الآن ما يعرف بظاهرة الاستيطان الرعوي والتي تمتد من قرية عين البيضاء شمالا إلى منطقة مسافر بني نعيم ويطا والسموع جنوبا (وكالة الاناضول، 2023).

في الحقيقة توجد العديد من المخاطر التي من المحتمل ان تؤدي إلى تراجع بقطاع الحيازات الزراعية. ان قطاع الحيازات الزراعية هو قطاع حيوي ويلعب دورا رئيسيا في التتمية لاي بلد من بلدان العالم. ليس لان هذا القطاع يضم الحيازات النباتية والحيوانية والمختلطة والتي هي عمليا تمثل هذا القطاع، بل لكون هذه الحيازات يرتبط فيها العديد من القضايا الأساسية التي تهم كل حائز فلسطيني. هذه الحيازات تشكل مصدرا للعمالة الزراعية، للتصدير، للاستيراد، وللأمن الغذائي والقومي. في الدول المتقدمة وبالرغم من عدم مساهمة القطاع الزراعي مساهمة كبيرة بالنتائج القومي بحيث لا تتعدى النسبة 8 - 9%، الا ان هذا القطاع المتمثل بالحيازات الزراعية يلعب دورا أساسيا في اقتصاديات هذه الدول، حيث يدخل الإنتاج الزراعي بالصناعات المختلفة ويشكل ما نسبته 60 - 65% من مدخلات القطاع الصناعي، في حين يستوعب القطاع الزراعي 60

- 65% من مخرجات القطاع الصناعي. في فلسطين مثلاً، تستخدم مصانع الالبان الحليب الذي ينتج بالحيازات الحيوانية، كما ان التمر ينتج بمزارع التمر في غور الأردن وزيت الزيتون ينتج من الحيازات النباتية البعلية، والفريكة تنتج من حقول القمح والمخللات تنتج من حيازات الخيار النباتية، ورقائق البطاطا تنتج بحيازات البطاطا في محافظتي طوباس وجنين، والتبغ ينتج في جنين وطوباس ويصنع في القدس.

يتضح مما سبق بان الحيازات النباتية والحيوانية تلعب دوراً أساسياً في قطاع الصناعة وتساهم في زيادة نسبة الصادرات. فمثلاً: ينتج التمر بالمزارع الفلسطينية، ويدرج ويغلف بمصانع فلسطين، وينقل ويصدر إلى الأسواق الإقليمية والعالمية عبر التجارة وبالتالي فان الزراعة ليس فقط تشكل جزءاً من سلاسل القيمة والإنتاج وانما هي أساس السلسلة. لذلك فان الاهتمام بقطاع الحيازات الزراعية يشتمل أنواعها يساهم في تحسين دخل الفرد في فلسطين ويرفع من مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج المحلي.

بناء على ما تقدم، فان التراجع بقطاع الحيازات من خلال صغر الحيازات الزراعية وتفتتها يؤثر سلباً ليس فقط على القطاع الزراعي والعاملين به، بل أيضاً يؤثر على كافة الصناعات المرتبطة به وعلى التجارة الخارجية. فمثلاً لا يمكن للحيازات الصغيرة ان تستوعب عمالة زراعية بأعداد كبيرة، ولا يمكن ان يتم تصدير منتجات الحيازات الصغيرة للأسواق العالمية وذلك لسببين اثنين: أولهما عدم تجانس المنتجات الزراعية، حيث تتفاوت جودة المنتجات من حيازة لأخرى، ثانياً: ان تصدير منتجات الحيازات الصغيرة مكلف جداً، حيث يتطلب تصديرها فحوصات دورية و شهادات اعتماد لا يمكن للحائز الصغير الإيفاء بمتطلباتها، وبالتالي فان تفتت الحيازة وصغرها سينعكس سلباً على دخل الاسرة الفلسطينية، ويقلل من العمالة الزراعية، ويقلل من نسبة الصادرات الزراعية، ويرفع من تكلفة الإنتاج، ويقلل من الإنتاجية لوحدة المساحة وبالتالي يعرض الامن الغذائي الفلسطيني للخطر ويزعزع استقرار الدولة.

جدول رقم 30: عدد ومساحة الحيازات الزراعية 2010، 2021

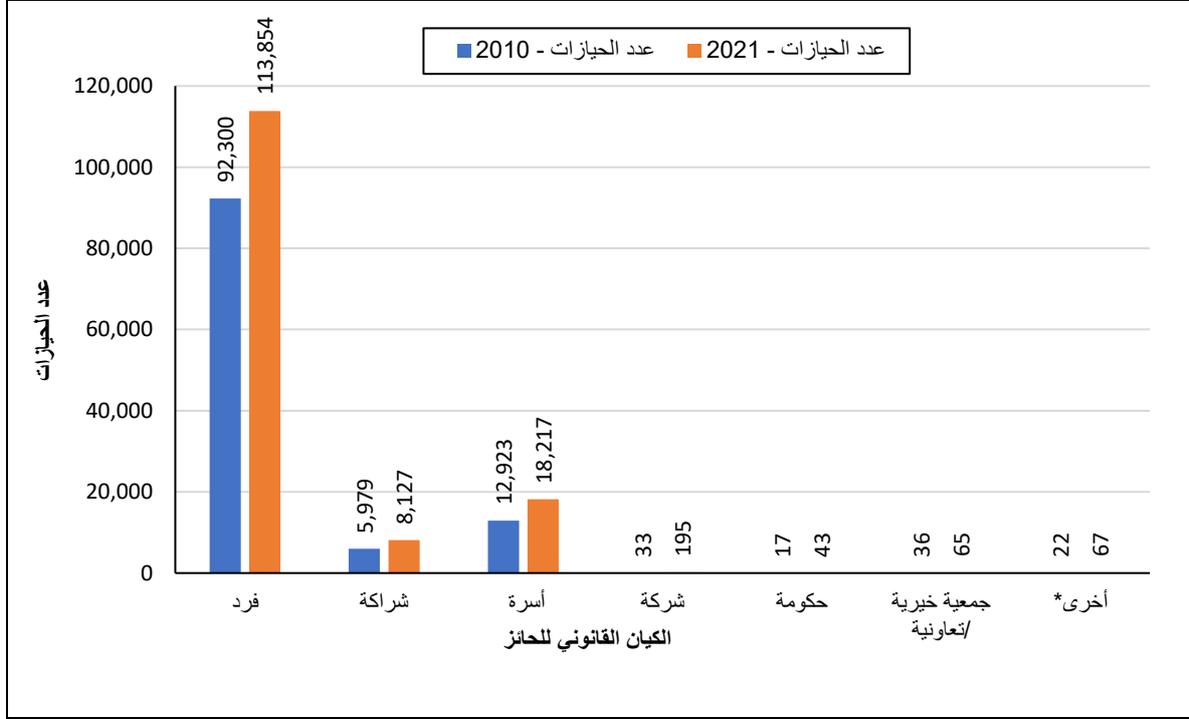
السنة		البيان الاحصائي
2021	2010	
140,568	111,310	عدد الحيازات (حيازة)
1,209,301	1,207,061	مساحة الحيازات (دونم)

## 2.7 التأثير في حجم الحيازات الزراعية

تحاول الدول من خلال سياسات تحسين البنى الزراعية التأثير في حجم الحيازات الزراعية قدر المستطاع وأن تمنع تفتت الملكيات الزراعية الكبيرة بسبب عامل الوراثة وأسباب أخرى، لذلك تقوم بتحديد الحد الأدنى لحجم الحيازة القابلة للاستمرار والعمل عبر قوانين خاصة منها: (1) أن تقوم الدولة بشراء الحيازات الصغيرة أو تنظم عملية شرائها وتجميعها وبيعها أو تأجيرها كحيازات كبيرة، (2) أن تقوم الدولة بوضع سقف لمساحة الحيازة الزراعية القابلة للعمل وما يزيد على هذا السقف

يجبر المالك على بيعه للدولة فتعود وتقرزه إلى حيازات جديدة وتبعتها إلى المزارعين وصغار الفلاحين بالتنسيق وهذا ما يعرف أو يسمى بالإصلاح الزراعي (قازان، 2023).

شكل رقم 30: عدد الحيازات الزراعية في فلسطين حسب الكيان القانوني للحائز

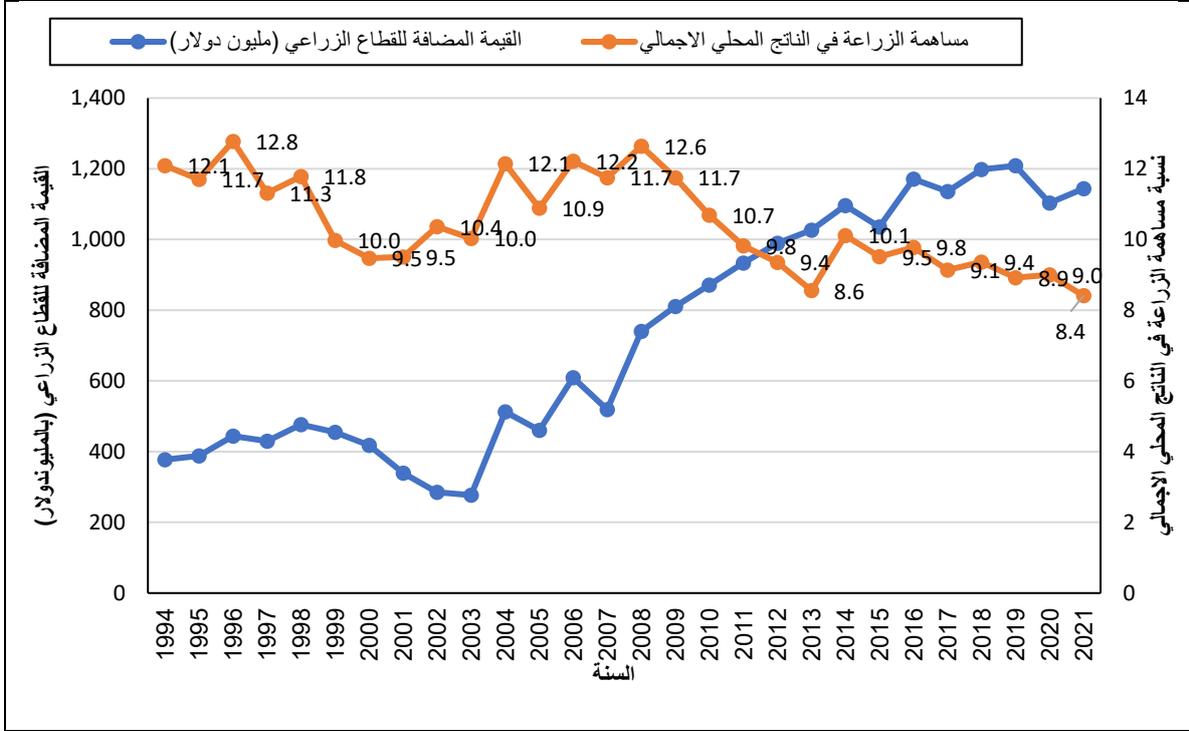


### 3.7 مزار الحيازات الصغيرة

- ان زيادة نسبة الحيازات الصغيرة وانخفاض متوسط مساحة الحيازة الزراعية لها آثار سلبية على كفاءة عملية الاستغلال الزراعي، بالإضافة إلى سيادة الحيازات الصغيرة وعدم استعادة الحائزين الفعليين بالخدمات الزراعية التي تقدمها الدولة.
- وفقا لبحث منشور عام 2020 والمتعلق بتفتت الحيازات الزراعية في مصر، يعد تفتت الحيازة الزراعية من أخطر المشكلات التي تعوق تحديث الزراعة وتحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة من المياه والتربة ورأس المال والأيدي العاملة والتكنولوجيا الزراعية الحديثة. وخلص البحث كذلك انه طالما ظل العائد من الزراعة في الحيازات المفتتة عائدا منخفضا فسوف يلجأ صغار المزارعين إلى تبوير (عدم زراعة) القطع الزراعية الصغيرة وبيعها كأراضي بناء لتحقيق عائدا أعلى من عائد زراعتها. وعليه فإن الزحف العمراني على الأراضي الزراعيه سوف يستمر ويمتد رغم تشديد الرقابة والتشريعات وتصبح المحصلة النهائية هي انكماش الرقعة الزراعية وإتساع فجوة الاكتفاء الذاتي من الغذاء (الشيناوي، 2020).
- خصص بحث منشور عام 2022 بمجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية للباحث (جاد، واخرون، 2022) والذي يتناول أسباب التفتت الحيازي في محافظة المنوفية في مصر من وجهة نظر المبحوثين، حيث أشار 98.2% من المبحوثين إلى ان شرائع الميراث وضعف روابط ومنظمات الزراع هي اهم أسباب مشكلة التفتت الحيازي. كما تطرق البحث إلى الآثار السلبية لمشكلة التفتت الحيازي والمتمثلة في فقد مساحة الرقعة الزراعية نتيجة كثرة الحدود والفواصل والمرابي، وتدهور خصوبة التربة، وزيادة استهلاك وفقد مياه الري.

- ضعف مساهمة الحيازات الصغيرة في الصادرات الزراعية.

شكل رقم 31: مساهمة القطاع الزراعي بالنتاج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)





## الفصل الثامن

### الاستنتاجات والتوصيات

في هذا الفصل، سيتم التطرق إلى أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث بناءً على تحليل بيانات التعدادات الزراعية المنشورة بموقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2010 و2021. بعض الاقتراحات والتوصيات المدرجة في هذه الدراسة يمكن أن يتم تبنيها من قبل صناع القرار، وذلك بهدف تطوير وتعزيز قطاع الحيازات الزراعية والحائزين الزراعيين في فلسطين، وزيادة مساهمة هذا القطاع بالنتائج الإجمالية الزراعي وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الزراعي بالنتائج الإجمالية المحلي.

#### 1.8 الاستنتاجات

**أولاً:** يوجد تناقص بمعدل مساحة الحيازة الزراعية، حيث انخفض معدل حجم الحيازة الزراعية من نحو 10.8 دونم عام 2010 إلى حوالي 8.6 دونم عام 2021، هذه الأرقام تشير إلى وجود معدل تفتت مرتفع بالحيازة الزراعية في فلسطين. **ثانياً:** الزيادة في عدد الحيازات الزراعية يفوق الزيادة في مساحة الحيازات حيث بلغت الزيادة في عدد الحيازات نحو 26% عام 2021، بينما بلغت الزيادة في مساحة الحيازات نحو 0.19% لنفس التعداد وهذا ما أدى إلى التراجع بصغر حجم الحيازة الزراعية عام 2021 مقارنة في العام 2010.

**ثالثاً:** وجود مؤشر على التفتت في البنيان الحيازي للأراضي الزراعية في فلسطين. وفقاً لبيانات التعداد الزراعي للأعوام 2010 و2021، يتبين أن الهيكل التوزيعي للحيازة الزراعية في فلسطين يغلب عليه طابع الحيازات الصغيرة (أقل من 3 دونمات) والتي شكلت نحو 42.2% من إجمالي عدد الحيازات عام 2010، حيث ازدادت نسبة الحيازات الزراعية الصغيرة لتصل إلى حوالي 50.5% عام 2021 (هذا مؤشر على أن الحيازات الزراعية في فلسطين في طريقها للتفتت والتشردم والتحول نحو الحيازات الصغيرة أو الصغيرة جداً).

**رابعاً:** يوجد ارتباط وثيق بين عدد الحائزين الزراعيين ومساحة المحافظة، فكلما زادت مساحة المحافظة في فلسطين ازداد عدد الحائزين، وكلما انخفضت مساحة المحافظة انخفض عدد الحائزين بالمحافظة، أي أن العلاقة هي علاقة طردية، حيث تبين أن معامل الارتباط بين المساحة وعدد الحائزين يساوي (0.75).

**خامساً:** يوجد زيادة ملحوظة بعدد الحائزين الزراعيين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية في قطاع غزة مقارنة بعدد الحائزين في الضفة الغربية. حيث بلغت النسبة 122% في قطاع غزة مقارنة بـ 35% في الضفة الغربية. هذه الزيادة الملحوظة بعدد الحائزين في قطاع غزة نابعة من تراجع وتدهور الوضع الاقتصادي في قطاع غزة نتيجة للحصار المفروض عليه من قبل الاحتلال الإسرائيلي، حيث تراجعت الصناعة والتجارة والعمالة إلى أدنى مستوياتها، إضافة إلى منع العمال الفلسطينيين من التوجه للعمل داخل الخط الأخضر وبالتالي لم يبق أمام الشباب أو العمال الفلسطينيين داخل قطاع غزة أي خيار سوى التوجه للعمل نحو القطاع الزراعي والتوجه نحو الحيازات الصغيرة والتي لا يتطلب انشائها مساحات كبيرة مثل الحيازات الحيوانية والحيازات المختلطة.

**سادسا:** يوجد انخفاض بعدد الحائزين الذين يمتنون الزراعة كمهنة رئيسية في محافظتي قلقيلية وسلفيت، حيث انخفضت النسبة عام 2021 إلى (-33%) في محافظة قلقيلية وإلى (-13%) في محافظة سلفيت.

**سابعا:** عدم وجود تفاوت كبير بمعدل مساحة الحيازة الزراعية بين محافظات قطاع غزة بعكس التفاوت الكبير بمعدل مساحة الحيازة الزراعية في الضفة الغربية، حيث بلغ معدل المساحة للحيازة في الضفة الغربية عام 2021 نحو 10.9 دونم، في حين بلغ معدل مساحة الحيازة في قطاع غزة نحو 4.4 دونم.

**ثامنا:** بعكس كافة المحافظات الفلسطينية، طرأ زيادة على متوسط حجم الحيازة الزراعية في محافظتي اريحا والاغوار وجنين. ويعزى السبب بزيادة متوسط حجم الحيازة في هاتان المحافظتان إلى التوسع بزراعة النخيل بمحافظة اريحا والاغوار الذي يحتاج إلى مساحات كبيرة ليصبح مجديا اقتصاديا وبالتالي كان لا بد من استصلاح الأراضي التي قامت بها الشركات الخاصة والأراضي الوقفية التي تم تأجيرها لأغراض زراعة النخيل بمناطق النويعمة والعوجا والجفتك ومنطقة شرق اريحا. حيث ارتفعت المساحة من 7,007 دونما عام 2010 إلى 29,103 دونما عام 2021 وكما هو معلوم فإن منطقة اريحا لا يصلح لمناخها من أشجار البستنة سوى النخيل والموز وبعض أصناف العنب المبكر. فيما يتعلق بمحافظة جنين، فقد اتجهت محافظة جنين في العقد الأخير (2010 - 2020) إلى التوسع بزراعة الخيار الربيعي وخيار البيبي لصناعة المخللات وزراعة الدخان لصناعة التبغ وزراعة القمح لإنتاج الفريكة والعنب البيروتي في مرج بن عامر وسهل عرابة ومرج ميثلون. لذلك كان لا بد من التوجه لزراعة هذه المحاصيل على مساحة كبيرة أو متوسطة لتصبح مجدية اقتصاديا وهذا يأتي اما من خلال دمج الحيازات الزراعية الصغيرة أو عمليات استصلاح الأراضي الزراعية حيث تمتلك محافظة جنين أكبر مخزون من الأراضي الزراعية. كما انها تعتبر حاليا أكبر منتج للتبغ والخيار الربيعي وخيار البيبي والفريكة والخضراوات.

**تاسعا:** تراجع عدد الحيازات النباتية في قطاع غزة بشكل كبير، في حين يوجد ازدياد بعدد الحيازات النباتية في الضفة الغربية.

**عاشرا:** ازدياد عدد الحيازات الحيوانية في قطاع غزة اعلى منه في الضفة الغربية والسبب في ذلك يعزى للمضايقات الإسرائيلية في الضفة الغربية المتمثلة بمصادرة مساحات شاسعة من مراعي فلسطين خاصة في السفوح الشرقية، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الاستيطان الرعوي في الضفة الغربية. حيث أشار تقرير نشر حديثا لوكالة الاناضول بان المستوطنون الرعاة في ظاهر الامر يظهرون بأنهم مزارعون لكنهم يعملون ضمن مؤسسات وجمعيات استيطانية للسيطرة على كل شيء (وكالة الاناضول، 2023).

**أحد عشر:** يوجد ازدياد بعدد الحيازات المختلطة في قطاع غزة بعكس الضفة الغربية، حيث يوجد تراجع ملحوظ بهذا النوع من الحيازات.

**ثاني عشر:** ان احدى المؤشرات والتي تؤكد وجود انسجام مع اجندة السياسات الوطنية هو ازدياد عدد الحيازات الحيوانية، حيث ازدادت نسبة الحيازات الحيوانية في قطاع غزة عام 2021 ما نسبته 127%، علما بان هذا التوجه نحو الحيازات الحيوانية قد ورد بتوصيات الدراسات التي أنجزت لصالح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2010 تحت عنوان الخصائص العامة للحائزين الزراعيين والحيازات الزراعية في الاراضي الفلسطينية 2010. بالرغم من ان حجم التوسع بمحافظات الضفة الغربية اقل منه مقارنة بقطاع غزة نظرا لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم مراعي فلسطين خاصة

بالسفوح الشرقية للضفة الغربية والتي يسود بها الآن ما يعرف بظاهرة الاستيطان الرعوي والتي تمتد من قرية عين البيضاء شمالاً إلى منطقة مسافر بني نعيم ويطا والسموع جنوباً.

**ثالث عشر:** نستنتج مما سبق بأنه كلما صغرت مساحة المحافظة ومساحة الأراضي الزراعية ومتوسط حجم الحيازة الزراعية، كلما اتجه المزارعون نحو الحيازات التي لا تحتاج إلى مساحات كبيرة مثل حيازات الإنتاج الحيواني والحيازات المختلطة ويتضح هذا جلياً بمحافظات قطاع غزة.

**رابع عشر:** تشير نتائج الدراسة إلى تزايد ظاهرة التفتت في مساحة الحيازات الزراعية بشكل عام وإلى وجود عدم عدالة نسبية في توزيعها، ويظهر ذلك بصورة جلية من خلال:

- انخفاض متوسط مساحة الحيازات الزراعية عام 2021 مقارنة في العام 2010.
- ارتفاع عدد الحيازات الزراعية التي تقع ضمن فئات المساحة الصغيرة، بينما تمثل مساحاتها نسبة متدنية من المساحات الاجمالية.
- انخفاض عدد الحيازات الزراعية التي تقع ضمن فئات المساحة الكبيرة، بينما تمثل مساحاتها نسبة مرتفعة من المساحات الاجمالية.
- تقوس شكل منحني لورنس بعيداً عن خط العدالة التام، وينطبق هذا على مساحة الحيازات في فلسطين ككل وعلى كل منطقة من مناطقها الرئيسية (الضفة الغربية وقطاع غزة).
- ارتفاع قيمة معامل جيني النسبية، وينطبق هذا على مساحة الحيازات في فلسطين ككل وعلى كل منطقة من مناطقها الرئيسية (الضفة الغربية وقطاع غزة) حيث بلغت قيمة معامل جيني نحو 0.71.

**خامس عشر:** ان استمرار ظاهرة التفتت الحيازي في فلسطين سيؤدي حتماً إلى اضعاف مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وإلى ارتفاع الفجوة الغذائية بين الطلب والعرض.

**سادس عشر:** التوجه إلى مزيد من عدم العدالة في توزيع الحيازات الزراعية بين الحائزين في فلسطين طبقاً لتقدير قيمة معامل جيني والذي ارتفعت قيمته من 0.60 عام 2010 إلى 0.71 عام 2021.

**سابع عشر:** خلص بحث منشور عام 2020 والمتعلق بتفتت الحيازات الزراعية في مصر بأنه طالما ظل العائد من الزراعة في الحيازات المفتته عائداً منخفضاً فسوف يلجأ صغار المزارعين إلى تبوير القطع الزراعية الصغيرة وبيعها كأراضي بناء لتحقيق عائداً أعلى من عائد زراعتها. وعليه فإن الزحف العمراني على الأراضي الزراعيه سوف يستمر ويمتد رغم تشديد الرقابة والتشريعات وتصبح المحصلة النهائية هي انكماش الرقعة الزراعية وإتساع فجوة الاكتفاء الذاتي من الغذاء (الشيناوي، 2020).

**ثامن عشر:** طرأ ارتفاع على مساحة الأراضي الزراعية المزروعة بنمط البيوت البلاستيكية عام 2021، حيث ازدادت المساحة من 18,154 دونم عام 2010 إلى نحو 38,184 دونم عام 2021 مشكلة ازدياداً ما نسبته 110%.

**تاسع عشر:** طرأ ارتفاع كبير في فلسطين بعدد الحيازات التي تربي نحل وفقاً لنظام التربية التقليدية، حيث طرأت زيادة بنسبة 84% عام 2021، في حين لم يطرأ أي تغيير على عدد حيازات خلايا النحل الحديثة.

**عشرون:** يوجد تراجع بنسبة مساحة الزراعة البعلية في فلسطين، الضفة الغربية، وقطاع غزة. حيث تراجعت النسبة عام 2021 مقارنة في العام 2010 نحو 13% في فلسطين، ونحو 14% في الضفة الغربية و4% في قطاع غزة. على النقيض تماما، يوجد ازدياد بمساحة الري السطحي والري بالتنقيط والري بالرشاشات في فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة. حيث بلغت نسبة الزيادة بمساحة الأراضي المروية بنمط بالري السطحي في فلسطين نحو 379%، و42% بنمط الري بالتنقيط، و40% بنمط الري بالرشاشات.

## 2.8 التوصيات

**أولاً:** بهدف الحفاظ على ما تبقى من مقدرات دولة فلسطين من الأراضي الزراعية خاصة العالية القيمة منها، يمنع استغلال الأراضي الزراعية الا للغايات الواردة بقانون الزراعة الفلسطيني. يجب اصدار مرسوم صارم يمنع التعدي على الأراضي الزراعية ذات الإنتاجية العالية أو الأراضي المصنفة عالية القيمة الزراعية والتي يصعب تعويضها مرة أخرى مهما زادت مشاريع استصلاح الأراضي في فلسطين.

**ثانياً:** توسيع دور الائتمان الزراعي في حل مشكلة صغر مساحة الحيازات، بحيث يمنع تفتت الحيازات التي تقل مساحتها عن 6 دونمات، وفي حالات قضايا الميراث، اوصي بان تقوم الحكومة بتخمين سعر قطع الأراضي على ان يقوم المقتدر من الورثة بشراء كامل الحصص. في حال تعذر وجود مقتدر بين الورثة قادر على شراء كامل قطعة الأراضي والتي تقل مساحتها عن 6 دونمات، عندئذ يمنح أحد الراغبين بالشراء قرض ميسر طويل الأمد من البنك الزراعي الوطني يمكنه من شراء كامل الحصة للحيلولة دون تفتت الاراضي.

**ثالثاً:** العمل على زيادة نسبة الحيازات الكبيرة وتعزيزها عبر ايجاد آلية للاندماج بين الحيازات الصغيرة الاستفادة من وفورات الحجم وذلك اما عن طريق الشراكة أو استئجار الحيازات الصغيرة من قبل الشركات على ان يتم توزيع الإنتاج بين الشركاء وفقا لمساحة الحيازة لكل مالك. يذكر بان هذا النموذج سيعزز من الامن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج لوحدة المساحة ويقلل من تكلفة مدخلات الإنتاج الزراعي ويخلق مزيدا من فرص العمل بين فئة الشباب.

**رابعاً:** العمل على زيادة نسبة الحائزين الذين ستصبح مهنتهم الرئيسية هي الزراعة، وذلك من خلال دعم المزارعين وتقديم التسهيلات البنكية والاعفاءات الضريبية لهم.

**خامساً:** يجب على الدولة ان تؤثر في حجم الحيازات الزراعية وتمنع تفتت الملكيات الزراعية الكبيرة بسبب عامل الوراثة أو أسباب أخرى مثل اعمال فرز وبيع الاراضي وذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لحجم الحيازة القابلة للاستمرار والعمل عبر قوانين خاصة منها:

- أن تقوم الدولة مثلا بشراء الحيازات الصغيرة وتجميعها وبيعها أو تأجيرها كحيازات كبيرة.
- أحد الحلول المتمثلة بالحفاظ على الحيازات الزراعية من التفتت هو أن تقوم الدولة بوضع سقف لمساحة الحيازة الزراعية القابلة للعمل وما يزيد على هذا السقف يجبر المالك على بيعه للدولة فتعود وتقرزه إلى حيازات جديدة وتبيعها إلى المزارعين وصغار الفلاحين بالتنسيق وهذا ما يعرف أو يسمى بالإصلاح الزراعي (قازان. 2023).

**سادسا:** تجميع الحيازات الفردية صغيرة المساحة على أساس حيازات اسرية، أو حيازات الشراكة، أو حيازات الشركات، أو حيازات الجمعيات الخيرية، أو حيازات الحكومة، حيث تشير نتائج المسح للعام 2021 إلى وجود الصورة الاسرية والشراكة والشركات والجمعيات الخيرية والحكومة كإحدى الكيانات القانونية، ولكن مساحتها لا تشكل سوى 13%، 5.8%، 0.14%، 0.05%، 0.03% من مساحة الحيازات الاجمالية على التوالي (شكل 18).

**سابعا:** اصدار التشريعات اللازمة التي يمكن ان تشجع قيام مشاريع زراعية بحجم كبير (اسرية وجمعيات وشركات).  
**ثامنا:** بهدف زيادة نسبة الصادرات الفلسطينية من المنتجات الزراعية يجب العمل إعادة دمج المساحات الصغيرة وتوحيدها بمساحات كبيرة، حيث ان عدد الحيازات الزراعية الحالية والتي تزيد مساحتها عن 60 دونم محدودة جدا، ولا يمكن الاعتماد عليها بفتح أسواق تصديرية خارجية جديدة.

**تاسعا:** العمل على تنظيم ورش عمل وحلقات مركزة للحائزين الزراعيين والحائزات الزراعيات وذلك بهدف رفع وعي هؤلاء الحائزين فيما يتعلق بأهمية امتلاكهم للحيازات الزراعية الكبيرة ومدى تأثير ذلك في رفع الكفاءة الإنتاجية لوحدة المساحة وفتح آفاق تصديرية جديدة امامهم، في المقابل، فان امتلاكهم للحيازات الصغيرة يقلل من الإنتاج والجودة، ويزيد من تكلفة الإنتاج، ويزيد من الفجوة الغذائية.

**عاشرا:** المساعدة بتنظيم عمل الحائزين الزراعيين وزيادة مساحة الحيازات المتوسطة والكبيرة، وذلك من خلال زيادة اعداد الجمعيات التعاونية الزراعية والمجالس الزراعية. يجب ارشاد وتوجيه الحائزين الزراعيين بالأسلوب الملائم لاستخدام الحيازات الزراعية الصغيرة مع توفير الأساليب التكنولوجية المناسبة والتي تخدم هذه الحيازات.

**أحد عشر:** العمل على تشجيع الحائزين الزراعيين لتبني الأسلوب الملائم لتجميع الحيازات الزراعية الصغيرة (وتعريفهم بمزايا الإنتاج في المزارع الكبيرة من حيث وفورات السعة وتدني التكاليف الإنتاجية لوحدة الإنتاج واستخدام التكنولوجيا على نطاق واسع في الإنتاج مما يمكنهم من الحصول على أعلى عائد من وحدة المساحة).

**ثاني عشر:** لا بد من استصلاح الأراضي الزراعية بالمناطق الهامشية ومناطق "ج" حيث ان جل مخزون الأراضي الزراعية يقع ضمن هذه المنطقة.

**ثالث عشر:** اتباع نظام التجميع الزراعي حيث يتم تجميع المساحات المفتتة في وحدات إنتاجية كبيرة حتى يمكن القضاء على مشكلات تقنت الملكية، وبالتالي اماكن تطبيق أسلوب الميكنة للعمليات الزراعية وسهولة حراستها و ريها وخدمتها ومن ثم إمكانية تنفيذ التركيب المحصولي المناسب والذي يحقق اعلى دخل ممكن (يقصد بالتركيب المحصولي توزيع مساحة من الأرض المزروعة على المحاصيل الزراعية خلال فترة زمنية محددة أو قائمة تضم ما يزرع من المحاصيل في منطقة زراعية معينة. حيث يرتبط التركيب المحصولي بالتجارة الخارجية وذلك لمحاولة سد العجز في الإنتاج الزراعي).

**رابع عشر:** العمل على إعادة النموذج السابق السائد قبل العام 2010 والمتعلق بحيازات الدجاج اللاحم والتي تتيح لصغار المزارعين الإنتاج والاستمرار بعملهم في هذه المهنة، حيث تسود حاليا الحيازات الكبيرة والمغلقة. ان التوجه في أنماط التربية نحو الحيازات الكبيرة التي يمتلكها عدد قليل من المزارعين ستؤدي بكل تأكيد إلى اخراج صغار المزارعين من السوق والمهنة نظرا لعدم مقدرتهم على المنافسة الامر الذي يبقيهم بلا مهنة نظرا لعدم توفر فرص عمل بديلة لهم في فلسطين. هذا المزارع

الصغير والذي يمتلك حيازة صغيرة بحاجة إلى حماية وبالتالي لا بد من توفير منظومة عمل تتيح له الاستمرار بالعمل مع ضمان الحد الأدنى من الربح.

**خامس عشر:** التركيز على حشد الدعم بهدف إعادة تأهيل الحيازات الزراعية في قطاع غزة ومناطق "ج" في الضفة الغربية.

## المراجع

1. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) 2013. تفتت الحيازات الزراعية الفلسطينية وأثر ذلك على الإنتاج والإنتاجية. دراسة لصالح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. أب، 2013.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011. التعداد الزراعي - 2010، النتائج النهائية - الأراضي الفلسطينية. رام الله - فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. التعداد الزراعي 2021، النتائج النهائية - فلسطين. رام الله - فلسطين. وزارة الزراعة الفلسطينية، 2023. التعداد الزراعي 2021، النتائج النهائية - فلسطين. رام الله - فلسطين.
3. نهى عاطف أبو الفتوح محمد. (2018). تفتت الحيازة وأثره على الإنتاج الزراعي بمراكز محافظة الشرقية "دراسة في الجغرافية الزراعية" مجلة البحث العلمي في الآداب. العدد التاسع عشر، الجزء السابع، الصفحة 1 - 26.
4. جاد، معمر جابر. (2022). رؤى الزراع حول مشكلة التفتت الحيازي وآليات تجميع الحيازات المفتتة في محافظة المنوفية. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة - كلية الزراعة. الصفحة 271 - 278.
5. الريماوي، أ.، (2007). هيكلية الحيازات الزراعية في الأردن: الخصائص العامة للحائز والحيازة الزراعية والعمالة الزراعية. تحليل نتائج التعداد الزراعي 2007، دائرة الإحصاءات العامة، عمان، الأردن.
6. الهيئة العامة للإحصاء السعودي. 2015. النتائج التفصيلية للتعداد الزراعي في المملكة العربية السعودية.
7. قازان، وائل. 2023. السياسة الزراعية. المركز التربوي للبحوث والانماء. الجمهورية اللبنانية.
8. د. محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري (1952 - 1972) ص 25 - القاهرة 1973.
9. جاد، معمر.، سالمه، منى.، الباشا، حسام.، نبع، شيماء. 2022. رؤى الزراع حول مشكلة التفتت الحيازي وآليات تجميع الحيازات المفتتة في محافظة المنوفية. مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية. المجلد 13(7): 271 - 278، 2022. مصر.
10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين بين عامي 1994 و2018.
11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة، للعام 2022.
12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023)، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثاني دورة (نيسان - حزيران، 2023). <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4560>.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). قاعدة بيانات الاستعمار ومصادرة الأراضي 2021. رام الله - فلسطين
14. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. 2021. السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية والسورية المحتلة سنة 1967
15. صحيفة فلسطين أون لاين. 2019. الزراعة في الضفة والقدس تعاني الأمرين بسبب الاستيطان. <https://felesteen.news/post/48660>
16. وكالة الانباء الفلسطينية (وفا). تقرير في يوم الأرض: الاحتلال يسيطر على 42% من أراضي الضفة الغربية.

<https://www.wafa.ps/Pages/Details/68681.29.3.2023>

17. وكالة الانباء الفلسطينية (وفا). 2023. مشكلات القطاع الزراعي في فلسطين.

[https://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=EoRurKa2392707042aEoRurK](https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=EoRurKa2392707042aEoRurK)

18. وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا. 2013. وزير الزراعة يطلع على مشاكل المزارعين واحتياجاتهم في قلقيلية.

[https://www.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=fNcxEza626971095762afNcxEz](https://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=fNcxEza626971095762afNcxEz)

19. قناة الجزيرة. 2013. استهلاك القمح بفلسطين يفوق الإنتاج 10 مرات. تقرير للجزيرة.

<https://www.aljazeera.net/ebusiness/2013/6/3/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D8%AD-%D8%A8%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86-%D9%8A%D9%81%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-10>

20. صحيفة الحدث. 2016. التنغ يتمدد ويقطعون الأشجار لأجل ذلك...ولا قانون ينظم. العدد 62. تاريخ النشر

2016-04-26

21. وكالة وطن للأبناء. 2022. الاستيطان الإيكولوجي. بدعة إجرامية جديدة لنهب أراضي الفلسطينيين واقتلاعهم

<https://www.wattan.net/ar/news/385481.html> منها

22. وكالة الاناضول. 2023. "الاستيطان الرعوي".. خطة إسرائيلية لضم الضفة الغربية. تقرير محدث بتاريخ 26 07 2023.

23. صندوق الأمم المتحدة للسكان. 2016. فلسطين 2030 التغير الديمغرافي، فرص للتنمية. توقعات عدد السكان

المستقبلية في فلسطين بين الأعوام 2020 و 2050 (الضفة الغربية، القدس وقطاع غزة).

. Global Palestine, Connected Gaza: A spatial Vision for the Gaza Governorates, 2016.24

## The Status of the Agricultural Holders and Holdings in the State of Palestine.

### Executive Summary

The agricultural sector plays an essential role in the success of economic development in various countries of the world. The success of agricultural development plans depends on the accuracy of available data and information about agricultural sector, especially, the number of agricultural holdings, area categories, distribution, types, and according to the gender, which are relied upon in the number of agricultural holders the planning process for other economic development sectors. Agricultural censuses, which are usually conducted every ten years, gains special importance because it includes a huge amount of data, information, and possible changes that may occur between one census and another.

The study aims to analyze and diagnose the status of agricultural holders and holdings in Palestine during 2010-2021. The analysis depended on implemented agricultural censuses by Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) in cooperation with the Ministry of Agriculture (MoA) in 2010 and 2021. The analysis of the collected data is important for planning and development process, furthermore, its useful to provide recommendations to help decision-makers in Palestine in enhancing development process within the targeted areas. As well, to fulfill the requirements for achieving sustainable development goals (SDGs-2030), also, to ensure that national policy agenda 2017 - 2022, and the economic development program for the 18<sup>th</sup> government (cluster development plan) aligned with the changes in agricultural sector in terms of The .holders and holdings, and contributed to improving the economic in Palestine study also aims to evaluate the status of agricultural holders and holdings in Palestine and the impact of different agricultural activities on gross domestic product. Moreover, the study will shed light on the signs of fragmentation of agricultural holdings in Palestine, identify the demographic characteristics of agricultural holders, and come up with realistic recommendations that contribute to preserving the capabilities of the down the fragmentation of state of Palestine. These recommendations could slow agricultural holdings. improve the income for Palestinian farmers, and thus increasing the contribution of the agricultural sector to the gross domestic product. The study also aims to know the number of agricultural holders, their fair distribution, and the area of their various agricultural holdings, whether plant, animal, or mixed holdings, and to provide recommendations and conclusions that contribute to developing the status of the agricultural holdings and holders in Palestine.

Agricultural holdings are usually divided into three categories, including small, medium, and large holdings. Small holdings usually have an area of less than 3 dunums, medium holdings usually have an area range from 3 to 20 dunums, and large holdings, often have an area exceeds 20 dunums. Although the number of agricultural holdings increased in year 2021 compared to 2010, this increase stems from the fragmentation of ownership resulting from issues of inheritance and the sale and

division of agricultural land, and this is evident by the increase in the number of holdings whose area is less than 20 dunams. Moreover, the percentage of holdings which has area of less than 3 dunams increased by 61% in 2021 compared to 2010 for the holdings held by females, and 50% for the holdings held by males.

In Palestine, there is a decline in the average holding size of 20.6% between the years 2010 and 2021. The most important reason for holdings fragmentation and the reduction in the average size of agricultural holdings in 2021 compared to 2010 is that the percent of increase in the number of agricultural holdings exceeds the percent of increase in the area of holdings; as the increased in the number of holdings reached about 26% in 2021, while the increased in the area of holdings reached about 0.19% for the same year. The number of holders in Palestine who practices agriculture as main profession increased from 27,802 holders in 2010 to about 44,268 holders in 2021 with an increasing rate of about 59%. The number of plant holdings increased by 30% in 2021 compared to 2010, its increased from 79,176 in 2010 to around 103,143 holding in 2021. The number of animal holdings also increased by 40% in year 2021 compared to 2010. This increase gives an indication about the Interest in the livestock sector.

In Palestine, the percentage of holdings held by males constituted 92.4% in 2010, compared to 7.6% of holdings held by females. In year 2021, there was an increase in the area of land cultivated by greenhouses style, the area has increased from 18,154 dunams in 2010 to about 38,184 dunams in 2021 with increased of about 110%. In Palestine, the number of broilers for “chickens holding”s for population categories of less than 4,000 birds decreased in 2021, while the number of holdings for population categories of more than 4,000 birds increased.

The Gini coefficient was calculated to determine the distribution of agricultural holdings among holders at the level of Palestine. The value of the coefficient was 0.71, and this is a strong indication of the lack of relative justice in the distribution of the area of land holdings among holders. In Palestine, West Bank and Gaza Strip, there is an increase in the number of agricultural holdings that employ permanent paid workers. There is a correlation between the number of paid workers in the agricultural holding and the percent of increase in the number of holdings. The higher the number of paid workers in the holdings, the higher the percentage of increase in the number of holdings, and vice versa.

There is an increase in the number of small and dwarf holdings, and a decline in the number of medium and large holdings. This confirms that large and medium holdings are on their way to shift towards small holdings. This is an indication for the fragmentation of agricultural holdings in Palestine and that urgent laws must be formulated to prevent the ongoing fragmentation in the agricultural lands and holdings. The continuation of the phenomenon of land fragmentation in Palestine will inevitably lead to a weakness in the agricultural sector and its contribution to the gross domestic

product (GDP). Moreover, it increases in the food gap between the demand and supply. As long as the return from agriculture in fragmented holdings remains low, small farmers will resort to converting small agricultural lands to fallow land and selling them as building lands to achieve a higher return than the return of cultivating them.

The researcher concluded that there are many inherent risks that could happen as a result of the de-development in the sector of agricultural holdings. For example: The small and fragmented agricultural holdings will not only negatively affect the agricultural sector, workers, and food security, but also have effects on all relevant industries and foreign trade. In order to preserve the remaining agricultural lands and conserve the agricultural holdings in Palestine, it is prohibited to break up the agricultural holdings of less than 6 dunams. Moreover, there is a need to implement the Palestinian agricultural law which prevents encroachment on agricultural lands with high yielding or lands of high value for agriculture. In the near future, there is a need to focus on the mobilization of financial resources to support and rehabilitate agricultural holdings that are affected by wars and Israeli attacks, especially in Gaza Strip and in Area "C" of the West Bank.